الأمم المتحدة

A/S-27/PV.4

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية السابعة والعشرون

المحاضر الرسمية

الجلسة **٤**
الخميس، ٩ أيار/مايو ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هان سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البندان ٨ و ٩ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض المنجزات في تنفيذ ونتائج الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه وخطة العمل لتنفيذ الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينات

تجديد الالتزام والإجراءات المقبلة لصالح الطفل في العقد القادم

مشروع القرار (A/S-27/L.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية أولا إلى بيان يدلي به دولة السيد جانيز درنوفسك، رئيس وزراء جمهورية سلوفينيا.

السيد درنوفسك (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): أود، أولا وقبل كل شيء، أن أعرب عن تقديري وتأييدي للأمم المتحدة، ولمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، على تنظيم هذا الحدث الهام. وإن عقد اجتماع للأطفال والممثلين غير الحكوميين والحكوميين من جميع أنحاء العالم يعني فرصة لتقييم ما تحقق في عقد من الزمن منذ مؤتمر القمة العالمي للطفل. وفي الوقت نفسه، يمثل أيضا فرصة بالنسبة لنا، لنلتزم معا بتحقيق الأهداف التي ستكفل حياة أفضل لكل الأطفال.

إن أطفالا كثيرين جدا يفتقدون ظروف البقاء، والنمو، والتنمية الشخصية. وأولئك الأطفال يوجدون في جميع أنحاء العالم، وحالتهم تتطلب اهتماما خاصا. ويتعيَّن كفالة حياة أفضل ليس للأطفال في البلدان النامية فحسب، الذين هم، مثل المجتمع المحيط بهم، يكافحون الفقر وظواهره المصاحبة. وإنما يجب علينا أيضا أن نحسِّن وضع أولئك الأطفال الذين، رغم أنهم يعيشون في عالم متقدم النمو، يحرمون من الرفاه الذي يتمتع به آخرون في مجتمعاتهم، لأنهم مهمشون. ونحن لا يمكننا أن نحقق هذه الأهداف إلا في شراكة وتضامن، سواء في داخل البلدان أو فيما بينها.

إن سلوفينيا تؤسس تنميتها على الاعتراف بأهمية التضامن الاجتماعي، المجسَّد في دولة الرفاهة، لتكفل تكافؤ الفرص للأطفال. ونحن نعترف بأهمية الاستثمار في تنمية الأطفال. ولهذا نوفر التعليم، والرعاية الصحية الأولية مجانا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-37523 (A)

علاوة على ذلك، إننا نكفل الأمن الاجتماعي والاقتصادي للطفل عن طريق تقديم أشكال مختلفة من المساعدة الاجتماعية. ونحن فخورون بشكل خاص لأننا نوفر إجازة مدفوعة الأجر لمدة عام للأمهات بعد الولادة، وإجازة للوالدين للمساعدة على توفير بداية حياة طيبة للطفل. ولقد ظللنا طوال عدد من السنين نُزيد الحصة المخصصة من الثروة الوطنية للأطفال لنكفل لكل الأطفال الفرصة لتنمية وتحقيق إمكاناتهم.

ولكن على الرغم من الجهود التي بُذلت بانتظام لكفالة فرص متساوية لجميع الأطفال، فإن بعض الجماعات تظل مهمشة. إن المنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني ككل، يجب أن يؤديا دورا هاما في منع الاستعباد الاجتماعي لهؤلاء الأطفال. ونحن نسعى بجهود متزايدة إلى حل هذه المشكلات في تعاون معهما. ونعتقد اعتقادا راسخا أن التنفيذ الشامل لحقوق الأطفال أمر يقتضي تعاون جميع عناصر المجتمع. وإيجاد شراكة من أجل ''عالم صالح للأطفال'' هو إذاً أحد المهام الرئيسية التي تواجهنا جميعا.

وما ينطبق على الشراكة والتكافل في مجتمعاتنا ينطبق أيضا على الشراكة والتكافل ضمن المجتمع الدولي. فالبلدان الفقيرة لن تستطيع أن تفلت من الدائرة المفرغة المتمثلة في الفقر إلا من خلال استثمار في تنمية شاملة للأطفال. وهذا الأمر سوف يقتضي، بلا شك، عونا على التنمية من أكثر البلدان تقدما ومن المنظمات الدولية من حكومية وغير حكومية.

إن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وغيرها من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة عليها دور هام تؤديه في تحقيق هذه الأهداف. ولجنة اليونيسيف التي تعمل في سلوفينيا تعمل بنجاح على تعزيز قيم التكافل الدولي. وينعكس ذلك في كون الإسهام، والذي يقدمه الأفراد والشركات السلوفينية، عن كل نسمة من خلال اللجنة الوطنية إلى برامج عون اليونيسيف للأطفال على النطاق العالمي، هو من أعلى الإسهامات في العالم.

إن الأطفال الذين تأثروا بالصراع المسلَّح يحتاجون إلى مساعدة وتكافل خاصين، وإذا لم يعطوا المساعدة السوية، فسوف تتحمل البشرية جمعاء عواقب ذلك – وهو شيء لا يمكن للمجتمع الدولي أن يسمح به. ومن خلال مشروعات محددة، تسعى سلوفينيا جاهدة إلى مساعدة الأطفال في جنوب شرقي أوروبا الذين تأثروا بالصراعات خلال السنوات العشر الماضية. وقد أقامت سلوفينيا صندوقا استئمانيا دوليا لنزع الألغام، ومساعدة ضحايا الألغام. وقد أصبح هذا الصندوق، بفضل أنشطته على مدى أربع سنوات، هو الوكالة المتزعمة لحركة نزع الألغام في جنوب شرقي أوروبا. ومن الأجزاء التي لا تقل أهمية في برنامج أنشطة ذلك الصندوق الجزء الذي يتمثل في المساعدة على إعادة تأهيل ضحايا الألغام، وقد قدم الصندوق العلاج إلى عدد كبير من الأطفال.

لا يوجد بلد يمكن أن يحقق الاستقرار والازدهار في المدى الطويل إذا لم يكن لأطفاله فرصة البقاء والنمو والتنمية الشخصية. وفي عهد يتزايد فيه الترابط العالمي، فإن عدم كفالة الحقوق الأساسية والفرص الإنمائية للأطفال في بلد ما يمكن أن يكون له وقع سلبي ليس على التنمية في ذلك البلد فحسب، بل كذلك على الاستقرار في أنحاء أخرى من العالم. وهذا هو سبب آخر يجعل من المهم أن نلتزم – بضم قوانا ومراعاة آراء الأطفال – بالتنفيذ الكامل لحقوق الأطفال وببناء ''عالم صالح للأطفال''.

فلنضم صفوفنا ونسير قُدما، في شراكة وأمل، كي نحقق عالما جديرا بأطفاله.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من دولة السيد ناغوم ياماسوم، رئيس وزراء جمهورية تشاد.

السيد ياماسوم (تشاد) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أنقل إليكم، يا سيادة الرئيس، تحيات من رئيس جمهورية تشاد السيد إدريس ديبي، وكذلك تمناني حكومة تشاد وشعبها. وأود كذلك أن أعرب عن الأمل أن يؤدي مؤتمر القمة العالمي هذا إلى صدور قرارات سيكون لها وقع إيجابي على حياة الأطفال في جميع أنحاء العالم.

وقبل كل شيء، أود أن أهنئ الأمين العام، السيد كوفي عنان، على الاهتمام الخاص جدا الذي يعلقه على حل القضايا العالمية ومشكلات الأطفال؛ وهذه الدورة برهان واضح على ذلك الاهتمام.

وأود أيضا أن أذكر أن أوضاع الأطفال قبل إقرار اتفاقية عام ١٩٨٩ بشأن حقوق الطفل، وقبل عقد مؤتمر القمة العالمي للأطفال عام ١٩٩٠، كانت مصدر قلق هائل. بل إن القول يكون أقل من الواقع إذا قلنا إن ثلاثة أرباع أطفال العالم لم يكونوا يعاملون المعاملة التي كانت تنبغي لهم. والمشكلات القائمة من قبل – المرض، سوء التغذية، الافتقار إلى التربية، وتشغيل الأطفال – قد تفاقمت بأن تراكمت عليها مشكلات غير مقبولة إلى حد باتت أشد من المشكلات السابقة، مثل بغاء الأطفال، وتجنيد الأطفال في الجيوش، والمتاجرة في الأطفال، وغيرها.

غير أننا إذا تساءلنا إذا كان الأطفال يعاملون حقا اليوم معاملة أفضل من معاملتهم بالأمس، وإذا جاء الرد بلا، فماذا يكون علينا إذن أن نفعله كأباء، وكصانعي قرار، لكفالة أن يعيش الأطفال في العالم أجمع عيشة أفضل ويعانون معاناة أقل؟

إن بلدي تشاد، من جانبه، وعلى الرغم من ثلاثة عقود من الاضطرابات السياسية والمصاعب المرتبطة بالتصحيح الهيكلي، قد بذل جهودا لتحسين ظروف معيشة الأطفال.

ففي المجال القانوني قامت تشاد بالتصديق على أهم الصكوك التي تتعلق بحقوق الطفل، وهي اتفاقية حقوق الطفل، بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩؛ والميثاق الأفريقي بشأن حقوق الطفل ورفاهه؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بحظر أسوأ أشكال تشغيل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها؛ واتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل، بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٧٣.

وبالإضافة إلى ذلك فإن تشاد، التي تساند مساندة كاملة الموقف الأفريقي المشترك الذي أُقر في المحفل الأفريقي بشأن مستقبل الأطفال المنعقد في القاهرة، في أيار/مايو ٢٠٠١، قد انضمت توا إلى البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل، بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة، من ناحية، وبشأن بيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال، من ناحية أخرى.

حقا إن البروتوكول الأول ينعكس في إعلان حكومتي الذي لا لبس فيه القائل إن السن الدنيا للتجنيد في القوات المسلحة هو ١٨ عاما. ولذا لا بد أن أرفض رفضا باتا الادعاءات التي صدرت عن بعض المنظمات والرابطات غير الحكومية بشأن التجنيد المرغم للأطفال في جيشنا.

إن إنشاء هذه الترسانة القانونية قد رافقتها أعمال أخرى من جانب الإدارات الوزارية المختلفة الضالعة في مشكلات الأطفال. وكانت أهم التدابير التي اتُخذت تشمل برنامج عمل وطنيا لأطفال تشاد وُضع في عام ١٩٩٣ وأُقر في عام ١٩٩٥، يقوم على أساس خمسة عناصر هي: الرعاية

الصحية والتغذية؛ الماء؛ التصحاح؛ والبيئة؛ التعليم الأساسي؛ وتوفير العناية للمواليد وللأطفال الذين هم في ظروف ذات صعوبة خاصة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن إنشاء برلمان الأطفال والتصويت بـ ''نعم'' للأطفال في تشاد – وهو أمر يركز على مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز – وتربية الأطفال، ومكافحة الفقر، وحماية الأطفال في أوقات الحرب، وكذلك التركيز على وضع حد لاستغلال الأطفال والاعتداء عليهم، كلها أمور تُعرب عن عزم الحكومة على إعطاء أولوية عالية لحماية الأطفال، الذين يمثلون مستقبل بلدنا.

وتحقيقا لذلك، أنشأ البلد شراكة متينة ومثمرة مع المجتمع المدني، وقد انعكست تلك الشراكة في إنشاء فريق متعدد القطاعات، يضم الوزارات المعنية، وشبكة الرابطات التي تعمل من أجل الأطفال من خلال تنفيذ برنامج بشأن التنمية المتكاملة للأطفال الصغار في تشاد. وتراءى ذلك أيضا في إنشاء حوار مستمر مع الأطفال من خلال برلمانهم، ومن خلال شبكة الطلبة السفراء من أجل السلام.

إن الحكومة عازمة على أن تُشرك، من الآن فصاعدا، الأطفال في البرامج التعاونية، ولا سيما البرامج التي تجري في تشارك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وأود أن أثني على العمل الفذ الذي قامت به اليونيسيف، التي مكّن تأييدها لنا بلا كلل أن نُحرز تقدما في حماية الأمهات والأطفال.

وفي المجال نفسه أود أن أثني أيضا على جمهورية الصين في تايوان، لمساندتها المثالية لحملتنا من أجل الأطفال.

وبالإضافة إلى ذلك، ففي مجال الصحة، جرى تنفيذ عدة برامج خلال العقد الماضي لمكافحة أمراض الطفولة، وفي المقام الأول شلل الأطفال. وسيتيح تنفيذ استراتيجية وطنية للصحة أُنشئت في عام ٢٠٠١، تخفيض معدل وفيات الأطفال، ورفع نسبة التلقيح إلى ٦٠ في المائة.

ثم إن بلدنا قد انضم إلى مبادرة باماكو التي سمحت لنا بأن نضع الاستراتيجيات اللازمة لزيادة وتحسين إمكانيات الحصول على الخدمات الصحية والتطبيب الأساسي للنساء والأطفال، وهما القطاعان الأشد ضعفا وتعرضا للخطر بين سكاننا. وأخيرا هناك قانون بشأن الصحة والتناسل، أقر في آذار/مارس ٢٠٠٢، يعزز صكوك حماية النساء والأطفال.

وإلى جانب ذلك اتخذت تدابير محددة لتحسين مرافق التعليم وزيادة سعتها، ومن ضمن تلك التدابير دعم للمدارس في المجتمعات المحلية. ولقد أتاح لنا ذلك أن نحصل على نتائج مشجعة. فأذكر مثلا متوسط الالتحاق بالمدارس الذي ارتفع من ٤٦,١ في المائة إلى ٦٢ في المائة للبنين، ومن ٢٩ في المائة إلى ٥٧ في المائة للبنات بين عامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٠.

إن بضعة الأمثلة هذه إنما هي عينات من جهود الحكومة، العازمة على إيجاد تنمية منسجمة لأطفال تشاد وفقا لالتزاماتها الدولية والوطنية. ولهذا السبب توصي الحكومة بأن تصدر هذه الدورة قرارا خاصة بشأن تطبيق الاشتراكية والتضامن، إلى جانب برنامج للأطفال والعائلات، في البلدان التي تعاني من أوضاع صعبة. وتتعهد الحكومة أيضا، أمام هذه الجمعية، أن تحافظ على الالتزامات التي ارتبطت بها في الوثيقة المتعلقة بالدفاع عن الحقوق الأساسية للأطفال.

وختاما أناشد شركاء تشاد أن يولوا عناية خاصة لجهود حكومتها وجهود مجتمعاتها المحلية المنظمة، ومبادراتها من أجل السلام والتنمية ونجاح هذا العمل العالمي الموجه لصالح الأطفال. وأتمنى لهذه الدورة الاستثنائية كل النجاح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من معالي الأونرابل شير بهادور دوبا، رئيس الوزراء ووزير الخارجية لمملكة نيبال.

السيد دوبا (نيبال) (تكلم بالانكليزية): في عام ١٩٩٠، أي قبل ١٢ سنة، شن المجتمع الدولي حملة تاريخية كي يوحي بالأمل ويكفل ظروفا أفضل للأطفال في العالم أجمع. وقد أبرزت هذه الحملة وعينا الجماعي وحرَّكتنا نحو مضاعفة جهودنا في هذا الصدد. وأحرز تقدم كبير منذ ذلك الوقت، غير أن العمل المتبقي كثير جدا.

فلا يزال هناك ١٥٠ مليون طفل يعانون من سوء التغذية، و١٢٠ مليون طفل خارج المدارس في العالم. وهناك ١١ مليون طفل لا يزالون يموتون كل سنة قبل سن الخامسة. وبينما المشكلات القديمة مستمرة، هناك مشكلات جديدة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تجبي مكسها من الأطفال. وكثيرا ما يحدث عدوان على الأطفال في المنزل، وعنف في حالات الصراع، تجعل من الأطفال ضحايا وتصدمهم مدى حياتهم. إن ترك الأطفال في مثل هذه البأساء أمر غير مقبول لنا جميعا من الناحية الخلقية.

ويجب حماية الأطفال في الحرب والسلم. ونيبال ملتزمة بأن تفعل كل ما تستطيع لتعزيز تنمية الطفل وحماية حقوقه، حتى يستطيع أطفالنا أن يرقوا إلى مستوى قدراتهم الكاملة. لقد كنا من أوائل البلدان التي انضمت إلى اتفاقية حقوق الطفل، ووقعنا على البروتوكولين الاختياريين التابعين لها. وأقررنا كذلك صكوكا إقليمية في إطار رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقتصادي، في سبيل تعزيز رفاه الطفل ومنع الاتجار بالأطفال، إلى جانب إعلان هذا العقد عقدا لحقوق الطفل.

وهناك خطوات تتخذ لتنفيذ هذه الالتزامات. وقد أصدرنا قانونا للأطفال وقوانين أخرى تكفل رفاه الطفل وتحظر تشغيل الأطفال. وثمة وزارة مستقلة للنساء والأطفال تنسق أنشطة الحفاظ على حقوق الطفل وتنفيذ خطة العمل الوطنية من أجل تنمية الطفل. إن الأطفال يتلقون تعليما عاما مجانيا، ويجري تحصينهم ويتلقون الرعاية الصحية الأولية، بينما يحق للبنات الطالبات في مستوى الدراسة الابتدائية أن يحصلن بالمجان على الكتب المدرسية، بينما الطلاب القادمون من مناطق نائية يحصلون أيضا على منح دراسية. وقد أنشئت مدارس خاصة لتلبية احتياجات الأطفال المعوقين. وتقوم اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان برصد أوضاع حقوق الإنسان، وتوجد في المحاكم دوائر خاصة تبت في قضايا الناشئين.

إن هذه التدابير كان لها وقع محسوس على ظروف الأطفال في البلد. فازداد التحاق الأطفال بالمدارس وتحصينهم، وتناقص معدل وفيات الأطفال؛ وهناك حوالي ١٠٠ ألف فتاة قد استفدن من برنامج المنح الدراسية. غير أن الإبقاء على هذه التدابير بل والتوسع فيها هو تحد هائل لنيبال وهي من أقل البلدان نموا حيث وبالكاد يبلغ فيها الدخل الفردي٢٢٠ دولارا، ويعيش فيها ٣٨ في المائة من الناس في فقر مدقع ويقل فيها عمر ٥٠ في المائة من السكان عن سن ١٨ عاما. إن ندرة الموارد العامة وفقر العائلات يحولان دون الاستثمار الوافي في الأطفال. وتواجه أيضا المنظمات غير الحكومية – التي يقوم معظمها بعمل جدير بالثناء – صعوبات من ناحية إمكانياتها وتغطيتها.

ومما زاد الطين بلة أن الإرهابيين الماويين، الساعين إلى تدمير ديمقراطيتنا وحرياتنا الناشئة، يقومون بإلحاق الضرر بأطفالنا وبلدنا. إنهم يختطفون الأطفال، ويعتدون عليهم، ويجندونهم قهرا كمقاتلين. ويقتلون صغار الأطفال وآباءهم الذين يرفضون الرضوخ لابتزازهم. ويلقون القنابل على المدارس، والمراكز الصحية، والجسور. والحكومة مضطرة أن ترد على تلك الفظائع الماوية.

وفي الوقت الذي نشن فيه حربا على الفقر بكل ما نملك من موارد وطاقة، واجهتنا الحرب على الإرهاب. وهي تضغط بشدة على مواردنا، ولكن سيكون علينا أن نكسب الحربين إذا كان لنيبال أن تحقق سلاما دائما، وفرحا أفضل لأطفالها، ومقاييس معيشة أفضل لأهلها.

وبفضل السند الأدبي لأصدقائنا، وللأداء الرائع لقوات الأمن لدينا، نسير قدما ضد الماويين. فقد تم تدمير الكثير من البنى التحتية الإرهابية. ونحن عازمون على دحر الماويين، ونستطيع ذلك بمساعدة من أصدقائنا لتزويد قواتنا بعتاد أفضل. بيد أننا نفضل الحوار لحل المشكلات، ونحن مستعدون له. وبعد أن غدر بنا مرة، نود أن نتأكد من أن الماويين قد تخلوا عن العنف ووضعوا أسلحتهم، قبل بدء المحادثات الجديدة.

بيد أنه في سبيل حماية الديمقراطية والحريات، ويردع المتطرفين عن استغلال أوجه الضعف في الشعب مرة أخرى، وفي سبيل إعطاء الشعب الأمل والفرص، يجب أن تكسب نيبال الحرب على الفقر وأن تستحدث خطى التنمية المستدامة. بيد أن ذلك لن يكون متأتيا بدون شراكات على مدى أطول ومستدامة مع شركائنا في التنمية، خصوصا من الشمال، الذين ينبغي لهم أن يزودونا بمزيد من المساعدة الإنمائية وبمزيد من تخفيف ديوننا، لاستيفاء مواردنا وتحسين إمكانيات وصول منتجاتنا وخدماتنا إلى الأسواق.

ولا داعي إلى القول إنه بالنسبة لعدد عظيم من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، فإن الفقر هو العقبة الرئيسية لتحسين أوضاع الأطفال، وتعزيز السلام وكفالة التنمية المستدامة. وبينما سيكون على هذه الأمم أن تبذل قصاراها لترتيب بيتها، إلا أن المجتمع الدولي يجب أن يهب لمساعدتها.

وفي عصر العولمة، أصبح البشر غير قابلين للانقسام، ويجب أن يعاملوا على هذا الأساس. إن إعلان الألفية يمثل برنامجا نحو عالم أفضل، عالم يكون أيضا صالحا للأطفال. وعلينا أن ننتهز هذه الفرصة التاريخية التي توفرها الدورة الاستثنائية، لنعيد التزام أنفسنا بأن نبذل قصارانا كي نعطي أطفالنا مكانا أفضل يستطيعون الازدهار فيه. وينبغي ألا ننفض أيدينا عن أطفالنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من فخامة السيد فيسنتي فوكس، رئيس الولايات المتحدة المكسيكية.

الرئيس فوكس (تكلم بالاسبانية): قبل أكثر من ١٠ سنوات بقليل، روجت المكسيك لمؤتمر القمة العالمي للأطفال. ومنذ ذلك الوقت، طرأت على العالم تغييرات عميقة. لقد طرحت العولمة تحديات معقدة للأمم، وهي تمثل، في آن معا، فرصة علينا أن نستخدمها لتحسين ظروف الأطفال.

وتصديا لتلك التحديات، وبوصفنا زعماء سياسيين ومواطنين في القرن الحادي والعشرين، لا بد من أن نوجد الصيغ التي ستمكننا من التغلب على الفقر، مع الاحترام الكامل لحرية البشر وكرامتهم، وحماية حقوقهم.

ولا شك أن خير استثمار يمكن أن تقوم به البلدان لمساندة التنمية المستدامة والمتواصلة حقا، هو كفالة المساواة في الفرص بين البنات والبنين، وكفالة أمنهم منذ نشأتهم في الأرحام وطوال حياتهم كلها. إن مستقبل بلداننا مرتهن ليس بالمساواة في الفرص وبمثل تلك الضمانات فحسب، بل أيضا بالتوسيع المستمر لقدرات أولادنا وبناتنا. وتلبية لاحتياجاتهم الأساسية وتوسيع المجالات التي يمارسون فيها حريتهم، نهيئ الظروف التي تؤدي إلى إيجاد بالغين مسؤولين ومواطنين أفضل.

إن المكسيك قدمت إلى هذا المحفل العالمي بنتائج طيبة جدا تذكرها. فمن الأهداف الـ ٢٦ المتعلقة بالمكسيك، التي أقرت في مؤتمر القمة العالمي عام ١٩٩٠، أنجزت المكسيك ٢٠ هدفا إنجازا كاملا. والتقدم الذي أحرز نحو إنجاز هدف آخر من هذه الأهداف كان مرضيا، بينما لا نزال نقيّم الأهداف الأخرى. ولم يتم إدراك الأهداف إلا في مجال واحد هو مجال وفيات الأمهات. وعلى الرغم من أن النتائج محسوسة، في المكسيك كما في الأمم الأخرى، إلا أنه لا يزال هناك الكثير الواجب عمله. والقضايا المعلقة شتى، على الرغم من أن الفقر هو، لا مندوحة، العقبة الكبرى التي يجب التغلب عليها، وكذلك العنف، حيث أن الملايين من الأولاد والبنات في العالم كله يجدون أنفسهم في إسار هذه الحالة.

إن المكسيك قد أحرزت تقدما في تحولها الاقتصادي والسياسي والديموغرافي. والتحدي هو أن نحرز مزيدا من التقدم في تحولنا الاجتماعي، بقصد بناء مجتمع أقرب إلى العدالة والشمول والإنصاف، في إطار من المسؤولية المشتركة للجميع. ولمواجهة هذه التحديات نبني عملنا على فلسفة نسميها ''كونتيغو''، أي العمل معا، وهي تؤدي إلى أربعة خطوط عمل هي: بناء القدرة؛ والتوسع في الفرص الإنتاجية؛ وتراكم الأصول؛ وتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية.

لقد بدأنا أنشطة العناية السابقة للمولد واللاحقة للوضع. وقد ركزنا على توفير مقادير تكميلية من الغذاء لمكافحة سوء التغذية، وعلى التربية المبكرة بمشاركة نشطة من الآباء؛ وعلى المساواة من خلال نظام من التعليم العام المجاني؛ وإعطاء منح تكفل أن يظل الناشئون والأطفال ملتحقين بالمدارس. لقد صدرت هذا العام أكثر من ٥ ملايين منحة، تشمل المنح على المستوى الجامعي.

إن الرعاية بالطفل هي حتمية اجتماعية. ولذا لدينا في المكسيك، كما في بلدان أخرى، قانون لحماية حقوق البنات والأولاد والمراهقين. ونحرز أيضا تقدما في تعزيز المجلس الوطني للأطفال والمراهقين، بغية إيجاد هيئة مشرفة على جميع السياسات المتعلقة بالأطفال.

إني أحث الأعضاء على أن يكفلوا إمكانية الحصول على التعليم على نطاق عالمي والالتحاق المستمر بالمدارس، وذلك عن طريق توفير خدمات تربوية ذات جودة عالية.

ولنقم بتعزيز أنظمتنا الصحية، بشكل حاسم كي نواجه التحديات في هذا المجال. ولنواجه الإدمان واستعمال المخدرات التي تعرض للخطر فرص التنمية لأطفالنا ومراهقينا، وتؤذي عائلاتهم وتضر بالنسيج الاجتماعي لمجتمعاتهم.

ولنحم أطفالنا من العنف ومن العدوان البدني والشعوري والجنسي. ولنحم البنات والأولاد من أن يصبحوا أهدافا للاستغلال الاقتصادي أو أن يصبحوا ضحايا للصراعات المسلحة أو الاتجار بالبشر.

ولنعترف، كما قالت الشاعرة الكبيرة غبرييلا مسترال، بأننا مذنبون بارتكاب كثير من الأخطاء وبالتقاعس عن كثير من الأمور. غير أن أسوأ جرائمنا هو التخلي عن البنات والأولاد. إن كثيرا من الأشياء التي نحتاج إليها يمكن أن تنتظر. أما الأطفال فلا يمكن أن ينتظروا: إن الأطفال هم اليوم. يجب أن نبدأ الرعاية بهم اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد التشين أفنديف، نائب رئيس وزراء أذربيجان.

السيد أفنديف (أذربيجان) (تكلم بالروسية): إنه لشرف كبير لي أن أمثل دولة ناشئة مستقلة، هي جمهورية أذربيجان، وهي بلد تتثمل استراتيجيته الجامعة في إنشاء الظروف اللازمة لانتهاز الفرص المؤدية إلى التنمية الكاملة

لجميع المواطنين، مع إسداء مساندات لها أولوية للمجموعات الضعيفة من السكان، وفي مكان الصدارة منهم الأطفال.

إن المشكلات التي تواجه الأطفال، بكل تنوعها، هي أولوية من أعلى أولويات الدولة، وتنال العناية الخاصة من رئيس جمهورية أذربيجان، السيد حيدر عالييف.

وفي تقييمي للعقد الذي انقضى منذ مؤتمر القمة العالمي للأطفال، أود أن أذكر عددا من إنجازاتنا الوطنية.

في مقدمتها انضمامنا إلى الاتفاقات الدولية ذات الأهمية القصوى، الخاصة بحقوق وأوضاع الأطفال: اتفاقية حقوق الطفل والبروتوكولان الاختياريان التابعان لها، والاتفاقية الأوروبية المتعلقة بالمركز القانوني للأطفال المولودين خارج إطار علاقة الزواج، والاتفاقية ١٣٨ لمنظمة العمل الدولية، قواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بيجين)، وغير ذلك.

ومن الإنجازات الأخرى سياسة الدولة لتعزيز التكافؤ بين الجنسين في المجتمع، لكفالة المساواة في فرص الحصول على التعليم، وتخفيض الأمراض الوبائية، والإزالة الكاملة لشلل الأطفال، والعمل في مجال الصحة التناسلية وتنظيم الأسرة، وفي سبيل تعزيز التربية البدنية والرياضة. وينبغي أن يذكر كذلك أن أذربيجان هو المحتضن الرئيسي لقرارات بشأن الإفراج عن النساء والأطفال الذين أسروا، بمن فيهم من جرى سجنهم بعد ذلك، في الصراعات المسلحة (انظر E/CN.6/2002/L.1/Rev.1)، وهي القرارات التي أقرتها لجنة مركز المرأة خلال دوراتها الثماني الماضية.

إن أذربيجان، أسوة بدول أعضاء أخرى، قامت بالتحضير للدورة الاستثنائية في إطار الحركة العالمية للأطفال. وقد قدم بلدنا إسهاما ماليا، بقدر ما استطاع، لعقد هذه الدورة، واضطلع بدور نشط في عمل اللجنة التحضيرية.

وفي سبيل تقييم نتيجة عملنا، للقيام بتقديمات مقارنة بنتائج البلدان الأخرى، وفي سبيل تخطيط أنشطتنا على نحو فعال، فإن جمهورية أذربيجان قد انضمت إلى النظام الدولي لرصد ما يحرز من تقدم في تحسين ظروف الأطفال.

بيد أن فعالية العمل الذي جرى في البلد قد انخفضت نتيجة للصعوبات التي نشأت عن عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي العميق. فالعدوان العسكري من أرمينيا، واحتلال ٢٠ في المائة من أراضي أذربيجان، قد أسفرا عن مليون من اللاجئين ومن الأشخاص النازحين داخليا، منهم ٢٥٠ ٠٠٠ من الأطفال، وقد سبب ذلك ضررا ماديا هائلا وضررا أدبيا لا يحصى. ولقد أصبح آلاف من الأطفال يتامى أو معوقين، وقُتل المئات منهم وأسر العشرات أو لا يزالون مفقودين. ودمرت تدميرا كاملا مئات المدارس ورياض الأطفال، ومراكز الرعاية بالطفل، والمدارس الداخلية لليتامى، وغير ذلك من المؤسسات الطبية والثقافية. وزرعت الألغام على مدى آلاف الكيلومترات المربعة من الأرض، التي بدلا من أن تنبت الحياة تنفث الموت الآن.

إن جهود المجتمع الدولي لتسوية الصراع في منطقة ناغورني - كاراباخ، وحولها، في جمهورية أذربيجان، وتحرير الأراضي الأذربيجانية المحتلة، ولا سيما من خلال تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣)، و ٨٨٤ (١٩٩٣)، تظل مع الأسف غير مجدية.

وفي الوقت الحاضر هناك مئات الآلاف من الأطفال يعانون من أقصى الصدمات البدنية والنفسية، ويعيشون في مخيمات تعج بالخيام وفي عربات السكك الحديدية، وفي مآو محفورة، أو غيرها من المآوي المؤقتة للاجئين والنازحين.

إن وفدنا واثق أن قضية من القضايا الرئيسية التي تقتضي مزيدا من انتباه هذه الدورة هي حماية حقوق الأطفال في الصراعات المسلحة. ونحن نُرحب ونؤيد أنشطة السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة. وندعوه إلى زيارة أذربيجان وإلى أن يصبح على بينة من الوضع على الأرض نفسها.

وخلال الصراع، أقرت جمهورية أذربيجان أكثر من ١٠٠ وثيقة على مستوى الدولة، تهدف إلى حل مشكلات اللاجئين والأشخاص النازحين داخليا. وقد حصلت جهودنا على مساعدة ضخمة من المنظمات الإنسانية الدولية، ومن عدد من البلدان، ومن الأفراد بصفتهم الشخصية. وفي هذا الصدد أود أن أحيي بصفة خاصة أنشطة اليونيسيف في أذربيجان، والمساندة القيمة من المديرة التنفيذية لتلك المنظمة السيدة كارول بيلامي، فيما يتعلق بالمساعدة التشغيلية وبالتعاون البناء من أجل الأطفال.

وفي الوقت نفسه لا يمكن أن يفوتني أن أذكر أن الحجم الإجمالي للمساعدة الإنسانية لأذربيجان، المقدمة من المنظمات الدولية ومن البلدان المانحة، قد انخفض انخفاضا محسوسا. إن هذا الأمر يزيد من تفاقم المحنة الرهيبة للاجئين والنازحين الداخليين. ونحن نناشد البلدان المانحة والمنظمات الدولية، من حكومية وغير حكومية، أن تواصل تقديم المساعدة الإنسانية للأطفال المعوقين، واليتامى، والأطفال من الأسر الفقيرة والأطفال الذين أصبحوا ضحايا الصراع المسلح.

وحيث أن جمهورية أذربيجان قد أصبحت في وضع ليس بحالة حرب ولا بحالة سلم، نتيجة للصراع المسلح غير المحلول، وحيث تعاني من أعباء العدوان العسكري والاحتلال، فإنها مهتمة اهتماما صادقا بإيجاد سلم شامل في المنطقة. لقد ساهمنا مساهمة نشطة في إعداد مشروع وثيقة النتائج النهائية للدورة الاستثنائية ''عالم صالح للأطفال''، ونحن نؤيد الأحكام الأساسية لتلك الوثيقة بوصفها أساسا لصون استراتيجيات وسياسات من أجل الأطفال خلال العقد القادم.

وأود أن أؤكد للجمعية أن جمهورية أذربيجان تظل ملتزمة بمتابعة السير على الدرب الذي اختارته، وتظل ملتزمة سبيلها نحو إنشاء وتحسين عالم صالح للأطفال، بوصفه شرطا لازما لإنشاء مجتمع مزدهر من المواطنين الأحرار والمحترمين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد لويس ميشيل، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية في بلجيكا.

السيد ميشيل (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): إن بلجيكا قد استعدت بحماس، بينما كانت تضطلع برئاسة الاتحاد الأوروبي، للدورة الاستثنائية التي كانت ستعقد في أيلول/سبتمبر الماضي. أما الأحداث المأسوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، والرؤية التي اكتسبناها منذ ذلك الوقت، فقد وفرتا عمقا خاصا لهذه الدورة، وأصبحنا على مزيد من الوعي بمسؤوليتنا الكبيرة تجاه الأجيال القادمة. والمهام التي لا بد لنا أن نضطلع بها للتحضير للمستقبل هي مهام ضخمة فإذا ما أخفقنا في مواجهة هذه المسؤولية عن المستقبل الماثل أمامنا، سنكون مذنبين ذنبا جسيما، هو ذنب عدم الرؤية.

إن رؤساء الدول أو الحكومات البالغ عددهم ٧١ رئيسا، وجميع الممثلين ذوي المستوى الرفيع، عند إقرارهم للإعلان العالمي بشأن بقاء الأطفال وحمايتهم وتنميتهم وخطة العمل لتنفيذ الإعلان، في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، أعلنوا في الفقرة ٢٥ من الإعلان ما يلي: ''أنه لا توجد مهمة أنبل من توفير مستقبل أفضل لكل طفل (A/45/625، المرفق) وها نحن الآن مجتمعون في هذه الجمعية، بعد مرور ١٢ عاما على مؤتمر قمة الأطفال فوق العادي الذي انعقد

عام ١٩٩٠، والذي جمع، حول قضية الأطفال، أواصر مشيئة سياسية عالمية، ذات حجم وطموح لم يتحقق لهما مثيل.

وبين البلاغة في التعبير عن التمني وبين الحقيقة، هل قمنا فعلا بالعمل على تحقيق هذا الالتزام الطموح؟ هل استجبنا للأهداف الـ ٢٧ المحددة المرتبطة ببقاء الأطفال وصحتهم وتغذيتهم وتعليمهم وحمايتهم وتنميتهم البشرية؟ هل نفهم الاهتمامات الشديدة للأطفال في جميع الظروف، في أوقات السلم كما في أوقات الحرب؟ هل أدمجنا حقائقهم الذاتية المحددة في أنشطتنا، مثلما يكونون فيه من رفاه أو من محنة، وفي السياق الاقتصادي والثقافي والبشري؟

لقد أحرز تقدم كبير، ولكن الصور الشديدة الانطباع من العقد الأخير لا تزال تشوه ذكرياتنا. ففي خلال السنوات العشر الماضية، زج بالأطفال عنوة في صراعات رهيبة، فأصبحوا ضحايا للرصاص. وأكتفي بأن أذكر أنه في كل شهر هناك من ٦٠٠ إلى ٨٠٠ طفل لا يزالون يُقتلون أو يجرحون بفعل الألغام المضادة للأفراد، وأن أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ طفل جندي يواجهون فظائع الحرب في أكثر من ٣٠ بلدا في العالم.

ومنذ مؤتمر القمة ونهاية الحرب الباردة، واجه العالم، لسوء الحظ صراعات عرقية وحروبا أهلية ذات شدة لم يسبق لها مثيل، أصبح فيها الأطفال هم الأهداف، أو ما سُمي، بخجل إن لم يكن بسخرية " الضحايا الجانبيون".

ومنذ القمة، أوجد وباء فيروس فقدان المناعة البشرية/ الإيدز ملايين من اليتامى. إن الدمار الذي يحدثه هذا المرض أصبح يُلحق الضرر بإنجازات مكافحة الأمراض الأخرى. وقضية بقاء الأطفال وتنميتهم، خصوصا في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، إنما هي شاغل مؤلم إلى أبعد حد. ويواجه العالم الفقر المزمن لثلاثة مليارات من البشر، نصفهم من الأطفال. وعدم المساواة يتناسل ويتكرر بلا هوادة.

والبلدان المصنعة لا تفلت من آفات حقيقية مثل العنف، والمخدرات، ووفيات المرور، وجميع أنواع الاستبعاد، مثل الفجوات غير المقبولة والمتنامية في التوصل إلى المعرفة والخبرة، والتهديدات الواقعة على البيئة. إن التفكير، والعمل الجماعي، والتطوع، والالتزام، أمور يجب أن تكون هادية لنا وأن تعطي زخما جديدا للقيام بأعمال إنسانية وللاضطلاع بالمسؤولية السياسية.

هل يمكن أن نكون راضين عن أدائنا خلال السنوات العشر الماضية؟ وهل نحن مصممون في فجر الألفية الجديدة، على أن نفعل كل ما هو مستطاع لتحويل الوعود إلى حقيقة؟ إنني لست هنا لأجعل الصورة قاتمة بلا فائدة. إن مؤتمر القمة العالمي للأطفال، الذي صادفت في عام ١٩٩٠ بدء نفاذ اتفاقية حقوق الطفل، كان علامة على بدء طور هام جدا وطموح في تحسين رفاه الأطفال في العالم. وقد بينت القمة، بعزم، المسار الذي ينبغي سلوكه. وكانت اتفاقية حقوق الطفل في حد ذاتها أحد أشد الإنجازات بروزا خلال العقد الماضي، في تحقيق حقوق الطفل في العالم كله.

إن عقدا من الزمن إنما هو فترة قصيرة من المنظور التاريخي، غير أن تقدما هائلا قد أحرز في مجرد بضع سنوات. فهناك ابتكارات كانت تُعد ثورية قبل ٥٠ عاما قد بُت فيها وكثيرا ما نُفذت. ومن هذا القبيل كان قيام المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في حزيران/يونيه ١٩٩٩ بإقرار اتفاقيتها ١٨٢ عن أسوأ أشكال تشغيل الطفل، كما كانت الحال أيضا، في عهد أقرب إلينا، بالنسبة للبروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة وبيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال.

إن هذه النصوص المعيارية الجديدة تشير إلى مجالات تُنتهك فيها حقوق الأطفال انتهاكا وحشيا ومتعمدا، تاركة ندوبا لا تمحى على أبدانهم وأذهانهم وأرواحهم، في أدق أماكن عوالمهم الفردية. وتهدف هذه النصوص إلى وضع حد لامتهان الأطفال الجنود، حيث نرى البالغين يستعملون الأطفال لشن الحروب بدلا منهم، في مزيج من التحدي الوقح للأعراف ومن الجبن، وهي تستهدف أيضا إزالة ممارسات ممقوتة، مثل الاستغلال الجنسي، الذي شاع شيوعا كبيرا.

إن بلجيكا التي تُعلق أكبر الأهمية على هذه الصكوك الجديدة للقانون الدولي، صدقت في الآونة الأخيرة على الاتفاقية ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية، وعلى البروتوكول الاختياري بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة. ونحن نناشد جميع الدول أن توقع وتصدق وتنفذ في أقرب وقت ممكن هذه الصكوك القانونية الأساسية، في سبيل حماية الأطفال. علاوة على ذلك، فإن بلجيكا تحبذ تعديل اتفاقية حقوق الطفل لأجل تعزيز اللجنة المعنية بحقوق الطفل.

وقبل ما يزيد قليلا عن عام واحد، قام ١٥٠ من رؤساء الدول أو الحكومات المجتمعين بمناسبة مؤتمر قمة الألفية، بإقرار أهداف واعدة ومحددة بشأن التوصل إلى التعليم، وتخفيض وفيات الأطفال والأمهات، ومكافحة الأمراض التي تُنقل بالعدوى، خصوصا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومساعدة يتامى هذا المرض، والتنمية المستدامة، وحماية حقوق الطفل.

وفي ختام هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة سوف نوافق على إعلان رسمي، يتركز على خطة عمل طموحة وثاقبة الرؤيا. وينبغي أن نؤكد من جديد، وبقوة، عزمنا على أن نتحكم في قواعد العولمة وأن نجعل الأطفال في مكان الصدارة، حتى تكون العولمة فرصة وليست كارثة.

ما هي إذا الأولويات لعملنا في المستقبل؟ في المقام الأول إن اتفاقية حقوق الطفل ينبغي أن تُلهم وتُرشد عملنا، فهي لا تزال أداة مرجعية، بل القاعدة القانونية الأساسية للاعتراف بحقوق الطفل. وقد أدرجت بلجيكا لُب ومبادئ هذا الصك في دستورها. ومنذ آذار/مارس ٢٠٠٠ أصبح لكل طفل الحق الدستوري في احترام سلامته – أو سلامتها – الأدبية والبدنية والنفسية والجنسية.

ولقد نظمت بلجيكا، خلال رئاستها للاتحاد الأوروبي، اجتماعا للوزراء المسؤولين عن الأطفال، وضع أساس نهج شامل لمختلف القطاعات بشأن حقوق الطفل، وأنشأ شبكة غير رسمية للحوار، في سبيل تبادل المعلومات والإحصاءات والمنهجيات. ونحن نعتقد أيضا أنه يكون من المفيد تذكير العالم، مرة كل عام، بأهمية الاتفاقية وذلك بالاحتفال بيوم دولي لحقوق الطفل، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

إن الصدارة التي تُعطى لحقوق الطفل في الاتفاقية ينبغي أن تنعكس أيضا في الوثيقة الختامية لهذه الدورة. فعلى أعظم قدر من الأهمية أن تقوم البلدان التي ارتبطت بالتزام نحو الأطفال في عام ١٩٩٠ بإعادة التزامها، بالطريقة ذاتها، بتنفيذ الاتفاقية، وأن يقوم من لم يُصدق عليها بعد، بالتصديق عليها. وهذا جزء من العملية الأوسع نطاقا لتعزيز القانون الدولي، التي تمثل نقطة التركيز الرئيسية لبناء عالم أفضل.

والتزامنا الرسمي يمكن أن يتلخص في ثلاث كلمات: الاستثمار، والحماية، والإصغاء. ونحن، كرؤساء دول أو حكومات، أو وزراء مسؤولين عن حقوق الطفل في بلادنا وفي العالم أجمع، نلتزم أولا بأن نستثمر في سياسة في سبيل أطفالنا. لقد ثبت أن الاستثمار في التعليم الابتدائي، وخصوصا للبنات، هو أفيد قرار يمكن أن يتخذه أي مجتمع.

وعلينا أن نخفض تهميش الأطفال الذين يعانون من وجوه نقص أو حرمان، فيواجهون فرصا غير متساوية. والحق في التعليم هو عنصر أساسي في أية سياسة لمساندة حقوق الإنسان.

ومن خلال تعليم الأطفال يتأتى لنا أن نحارب العنصرية وكراهية الأجانب، وينبغي أن نناشد الدول الأعضاء أن تنفذ في أقرب وقت ممكن برنامج العمل للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي اعتمد في دربان.

ونحن عازمون أيضا على حماية الأطفال من العواقب الرهيبة للصراعات، وفظاعة الوحشية ضدهم، والعنف، والألغام المضادة للأفراد، وجميع أشكال التمييز، والاستغلال، والتجنيد القسري في القوات المسلحة، ووباء الإيدز، الذي يؤثر فيهم بطريقة بالغة القسوة. إن كثيرين من الأطفال في العالم مدفوعون إلى الدعارة، وكثيرا ما يكون ذلك من جراء الفقر، ويكون دائما نتيجة لقيام البالغين باستعمالهم. إن مؤتمر يوكوهاما ضد الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، قد فتح الباب لتقدم جديد. وهذا المؤتمر موضع ترحيب منا وتشجيع لنا. ونحن نرغب أيضا أن نشجع بنشاط جميع المجتمعات، في كل البلدان، على إلغاء تشغيل الطفل بصفة عامة، وأسوأ أشكال هذا التشغيل بصفة خاصة.

إن التقييم الدقيق لأوضاع الأطفال وتنفيذ النصوص المتعلقة بهم أمر يقتضي إيجاد مؤسسات وطنية مستقلة. وفي بلجيكا وسطاء للأطفال منذ عدة سنوات. ونحن نستطيع أن نشهد على أهمية وفعالية الرسالة التي يؤديها هؤلاء الوسطاء. ولذا فإن بلدي يشجع جميع الدول على أن تُنشئ لديها مؤسسات مستقلة مشابهة، للدفاع عن حقوق الأطفال. واسمحوا لي أن أذكِّر أيضا أن الاجتماع الأول بين القارات لهذه المؤسسات يجري عقده بالتوازي مع هذه الدورة، بناء على مبادرة من الشبكة الأوروبية للمحققين في شكاوى الأطفال، وبلجيكا عضو فيها.

وأخيرا نحن عازمون على أن نصغي إلى الأطفال. إن الأطفال، إذا ما اعتبروا كأفراد، يجب أن يُنظر إليهم بوصفهم فاعلين أساسيين في مجال تنميتهم الذاتية. والتفهم السوي للعقبات التي يواجهها الأطفال في نموهم، هو خطوة أولى نحو العمل الفعال. وخير وسيلة لتحقيق هذا أن نخاطب الأطفال مباشرة وأن نعطيهم وسيلة التعبير عن أنفسهم والمشاركة في القرارات التي تخصهم. إن الأطفال، بمن فيهم المراهقون، ينبغي أن يستطيعوا ممارسة حرية الرأي. ومن الأمور الثابتة أن المشاركة الفعالة من جانب الأطفال في صنع القرارات التي تؤثر فيهم هي أمر يحسن فعالية تلك القرارات ويعزز تنفيذها. ومشاركة الأطفال في القرارات التي تؤثر فيهم واردة في مشروع النص الذي سوف نعتمده. والمشاركة الفعلية للأطفال في الجلسات العامة في هذه الدورة الاستثنائية، وفي الموائد المستديرة، إنما هي تعبير مقنع عن ذلك، وينبغي أن نرحب بهذه المبادرة الهامة.

واسمحوا لي، ختاما، أن أتناول مسألة جوهرية، قريبة بصفة خاصة من قلوبنا. إن الإبقاء على عقوبة الإعدام ضد من يكونون قاصرين إبان ارتكاب الفعل، أمر يخالف اتفاقية حقوق الطفل، التي ينبغي أن يكون ثمة سلطان لأهميتها العالمية، كما يخالف الفقرة ٥ من المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وأود أن أناشد بضعة بلدان لا تزال تحتفظ بعقوبة الإعدام لمن كانوا قاصرين وقت ارتكاب الفعل، أن يلغوها في أقرب وقت ممكن.

إن بلجيكا مقتنعة بأن هذه الدورة الاستثنائية ستكون نقطة تحول تاريخية في إعمال حقوق الطفل. ونحن لدينا الآن إطار معياري لحقوق الطفل. وقد يكفي لنا الآن أن نلتزم بأن نفعل كل ما هو مستطاع لإيجاد عالم مساو

للجانب الأبعد عمقا والأشد سحرا والأبلغ ثراء في البشرية – الطفولة، التي كانت، منذ الأزل، مرآة لضميرنا السليم ثم لضميرنا الملتوي عندما أصبحنا بالغين.

واسمحوا لي أن أختم بالإعراب عن أمنية بأن تكون الطفولة من الآن فصاعدا هي الحارس الساهر على واجباتنا كرجال ونساء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إني أذكِّر المتكلمين بأن البيانات التي تلقى في الجلسة العامة يجب أن تكون مقصورة على خمس دقائق. أعطي الكلمة الآن لدولة السيد سومسفات لينغسفاد، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، ورئيس اللجنة الوطنية للأمهات والأطفال، في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

السيد لينغسفاد (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية): أُحرز كثير من التقدم خلال السنوات العشر الأخيرة في تنفيذ أهداف مؤتمر القمة العالمي للأطفال. وقد تم إنقاذ الملايين من الأطفال، وزاد عددهم في المدارس، وعقد المجتمع الدولي عددا من المعاهدات المتعلقة بحماية الأطفال. بيد أن هذه الإنجازات لم تكن على وتيرة متساوية. فالبلدان النامية، خصوصا أقل البلدان نموا، والبلدان النامية اللاساحلية، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، لا تزال تواجه مصاعب عديدة، خصوصا المصاعب المالية. واليوم نحن مجتمعون لنؤكد من جديد الالتزامات التي أصدرناها قبل أحد عشر عاما، ولنقيم الدليل على عزمنا على أن ننتهز هذه الفرصة التاريخية لنستكمل معا جدول الأعمال الذي لم يتم، ونعالج القضايا الصاعدة في سبيل بناء عالم سيكفل المصالح المشروعة للأطفال.

إن حكومتنا، في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، بمساندة ومساعدة من البلدان الصديقة ومن المنظمات الدولية، ولا سيما اليونيسيف، قد بذلت جهودا هائلة لإدراك أهداف مؤتمر القمة العالمي للأطفال. وقبل كل شيء أنشئت لجنة للأمهات والأطفال، تضم المستويات المركزية حتى مستويات القاعدة الشعبية، بوصفها آلية متابعة لتنفيذ أهداف القمة. وفي الوقت نفسه قمنا بتحسين وتنفيذ عدة قوانين متصلة بالأطفال تحكم ممارسة حقوق الطفل وحماية الأطفال ورعايتهم. إن هذه القوانين تتمشى واتفاقية حقوق الطفل، التي أصبحت لاو إحدى الدول الأطراف فيها في عام ١٩٩١.

وبإعمالنا حق البقاء، نظمنا أياما للتحصين القومي، إلى جانب التلقيح الروتيني الذي توفر في طول البلاد وعرضها بمساهمة واسعة من المجتمع. ونتيجة لذلك، تم تسجيل إنجازات في مجالات عديدة. فمثلا، من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٠، كان متوسط عدد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة، والذين تلقوا الجرعة الثالثة من التحصين ضد الدفتيريا، والسعال الديكي، والتيتانوس، قد ازداد من ١٧ في المائة إلى ٥٣ في المائة. وهبط معدل وفيات الأطفال من ١١٧ حالة وفاة في كل ألف ميلاد حي في عام ١٩٩٠ إلى ٨٢ حالة وفاة في كل ألف ميلاد حي في عام ٢٠٠٠. ونسبة الريفيين الذين يحصلون على الماء النظيف ارتفعت من ١٥ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٥٢ في المائة في عام ٢٠٠٠. والاستهلاك على صعيد البلاد كلها من الملح المضاف إليه اليود قد تزايد من ٣٠ في المائة إلى ٨٠ في المائة خلال المدة نفسها. وتم التوسع في التعليم الأساسي للأطفال، وزاد عدد التحاق الأطفال بالمدارس الابتدائية من ٦٣ في المائة عام ١٩٩٢ إلى ٧٧,٣ في المائة عام ٢٠٠٠. وأبرز نجاح لنا كان إعلان أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية قد أصبحت بلدا خاليا من شلل الأطفال في عام ٢٠٠٠.

بيد أننا، أسوة بالبلدان الأخرى الأقل نموا، لا نزال نصادف مصاعب جمة. ففي الوقت الحاضر حددت حكومتنا سلسلة من الأهداف للتوسع، على صعيد الأمة كلها،

بالرعاية الصحية الأولية للأطفال وتحسين جودة التعليم الأساسي، وكذلك إنشاء نظام عدالة للأطفال.

ونحن مستعدون للتعاون مع المجتمع الدولي في حماية الأطفال ورعايتهم، وسوف نبذل قصارى جهدنا لتحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للأطفال وكذلك الأهداف التي سوف تعتمدها هذه الدورة الاستثنائية. وفي هذا الصدد، نناشد جميع البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية أن تواصل إسداء مساندتها ومساعدتها لأقل البلدان نموا في جهودها لكفالة أن يعيش الأطفال في العالم كله عيشة مزدهرة وصحية، وأن يحصلوا على التربية وعلى خدمة الرعاية الصحية الوافية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من معالي السيدة حواء أحمد يوسف، الوزيرة المسؤولة عن تقدم المرأة وعن رفاه العائلة وعن الشؤون الاجتماعية في جيبوتي.

السيدة يوسف (جيبوتي) (تكلمت بالفرنسية): أرجو أن تسمحوا لي، سيدي الرئيس، قبل كل شيء، أن أتمنى كل النجاح لهذه المداولات. إني واثقة أن خبرتكم سوف تؤدي إلى نجاحها.

نظرا للمستوى العالي للمشاركة، فإن عقد الدورة الاستثنائية السابعة والعشرين للجمعية العامة، بشأن الأطفال، إنما هي دليل على أننا جميعا نهتم اهتماما كبيرا بمستقبل أطفالنا، الذين هم قادة الغد. وفي هذا الصدد، أود أيضا أن أهنئ الأمين العام، كوفي عنان، والمديرة التنفيذية لليونيسيف، السيدة كارول بيلامي، على جميع جهودهما ومشاركتهما الفعالة في سبيل عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى، المخصص للأطفال دون سواه. ونود أيضا أن نشكر ونهنئ رئيسة اللجنة التحضيرية، الآنسة باتريسيا دورانت، على جهودها التي لم تكل خلال السنتين الماضيتين لإعداد مشروع وثيقة النتائج التي عنوانها ''عالم صالح للأطفال''.

إن أهداف وتحديات هذه الدورة الاستثنائية، بما فيها النظر فيما أحرز من تقدم لتنفيذ الإعلان وخطة العمل اللذين أقرا في مؤتمر القمة العالمي للأطفال عام ١٩٩٠، قد حدت بنا إلى أن ننظر جادين في سبل ووسائل لمواجهة التحديات من خلال اتخاذ موقف مشترك سيكون مفتاح تحسين ظروف معيشة أطفالنا. فالواقع أنه، على الرغم من التقدم في مجالات مرتبطة بالتعليم والصحة وحماية الأطفال في العالم أجمع، وهو التقدم الذي يصفه تقرير الأمين العام (A/S-27/3) – فإن الأطفال لا يزالون ضحايا الاستغلال، وسوء المعاملة، والتجنيد القسري في الصراعات المسلحة. ولذا علينا نحن أن نغير الصور السلبية، التي نراها في وسائط الإعلام، عن طريق إقرار سياسة اجتماعية من شأنها أن تسهل إدراك الأهداف التي وضعتها البرامج المختلفة لتحسين ظروف معيشة الأطفال.

لقد التزمت حكوماتنا التزاما ثابتا بسياسة، سوف تستمر في تطبيقها، تولي مزيدا من الأهمية لتعليم الأطفال ولصحتهم، وكلاهما من العوامل المرتبطة بازدهار الأطفال ورفاههم. والاعتراف بحقوق الطفل بصفة عامة هو إنجاز هائل، غير أن ممارسة هذه الحقوق أمر أشد تعقيدا بكثير. هناك عدة عوامل داخلية وخارجية، من أنواع شتى، تقتضي مزيدا من التفكير والتعاون، إذا أريد أن نكون قادرين – جماعة – على أن نعبئ مجموعة الموارد اللازمة لتنفيذ هذه السياسة في سبيل تنمية الأطفال.

إن العقد الماضي قد شهد تحسنا بارزا في حالة الأطفال والاعتراف بحقوقهم. غير أننا لا نستطيع أن نشعر بالرضا. فعلينا التزام بمواجهة التحديات، وبإيقاف الاتجاهات الإحصائية الرهيبة التي تذكرنا بالمستويات غير المقبولة لسوء

التغذية، والأمراض، والأشغال الشاقة بين الأطفال، وكذلك بعدد اليتامى الذين يتّمهم الدمار المريع لمرض الإيدز وملايين الأطفال غير المسجلين عند مولدهم، أو الذين لا يحصلون على التعليم الابتدائي.

وقبل أن أشاطر الجمعية الخبرة التي اكتسبتها جمهورية جيبوتي، اسمحوا لي أن أعرب عن بعض الأفكار في المجالات التي نعتقد أنها شرط لا بد منه لمواجهة أفضل للتحديات نحو إيجاد تنمية أحسن للأطفال. إن أكثر من نصف سكان العالم يعيشون في فقر مزمن، على أقل من دولار واحد في اليوم. وثلاثة أرباع هؤلاء الناس يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي آسيا. والآثار الضارة لهذه الحالة يعانيها الأطفال في المقام الأول. ومما يزيد الطين بلة في هذا الفقر المزمن، الدمار المروع الناشئ عن مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، خصوصا في أفريقيا، حيث يهدد تفشي الوباء بين الأمهات والأطفال بالقضاء على جيل كامل من الأطفال. وبالإضافة إلى هاتين الآفتين، وإلى الكوارث الطبيعية، فإن أطفال الجنوب يواجهون الأشغال الشاقة، والحروب، والانتقال القسري والنزوح، وجميع المشكلات المرتبطة بتلك الأحوال، وكلها تؤخر من ازدهاره الأطفال ورفاههم.

وفي هذا الصدد، يجب ألا ننسى أن الآثار على الأطفال الذين لم يعرفوا السلم أبدا، هي آثار نفسية وبدنية معا، وتشكل إعاقة دائمة. إني أفكر في ملايين الأطفال في الصومال وأنغولا وسيراليون، وخصوصا في الجيلين من الأطفال الفلسطينيين الذين يعيشون تحت نير ٤٠ عاما من الاحتلال الإسرائيلي الوحشي، والذين يتلاشى مستقبلهم وتتلاشى آمالهم ما بين يوم وآخر، فضلا عن الصدمة النفسية التي يعانونها كل يوم. إن هؤلاء الأطفال إنما يتطلعون إلى شيء واحد فقط: أن يعيشوا كما يعيش سائر الأطفال، في سلام وكرامة مع أبويهم؛ وأن يتمتعوا بأبسط حقوقهم الأساسية.

وفي مجال التعليم، إن الفجوة الرقمية التي نشأت عن الزخم الهائل في تكنولوجيات الإعلام الجديدة وعن العولمة، قد فاقمت اختلال التوازن، الذي كان واضحا وجوده من قبل، بين الشمال والجنوب. إن فوائد العولمة غير موجودة لقطاع بأكمله من سكان العالم. ويحدث هذا في الوقت الذي نتحدث فيه عن قرية عالمية. والتخلف في التنمية، والفقر، هما عاملان ينبغي استئصالهما في المقام الأول أو تخفيضهما، في سبيل كفالة ازدهار أطفالنا، وحتى نستطيع أن نعطيهم مستقبلا أفضل. ويوافق وفدي بالكامل مع فكرة الأمين العام الذي ذكر أن استثمار دولار واحد في الأطفال سوف يغل أكثر من ٧ دولارات في المستقبل. ونحن نناشد المجتمع الدولي أن يزيد مساعدته لتعليم الأطفال، وتلقيحهم، وصحتهم.

هذه هي أفكاري بشأن ما ينبغي أن نركز انتباهنا عليه، إذا أردنا أن ندرك الأهداف التي رسمناها لإيجاد تحالف عالمي من أجل الأطفال.

واسمحوا لي الآن أن أقول بضع كلمات بشأن سياسة الأطفال التي طبقها بلدي خلال السنوات العشر الماضية. إن حكومة جيبوتي قد وقّعت في عام ١٩٩٠ على اتفاقية حقوق الطفل، وصدقت عليها في كانون الأول/ديسمبر من السنة ذاتها. وقد ضمنت جيبوتي في تشريعها الوطني أحكاما تكفل حقوق الطفل التي يكفلها دستورنا الصادر في عام ١٩٩٢، الذي يؤكد بقوة حق كل فرد في التعليم. وعلى الرغم من الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي مردها إلى سياسات التصحيح الهيكلي، فإن الحكومات المتعاقبة في التسعينات قد وضعت أولوية للتعليم والصحة.

والحكومة الحالية تتوقع زيادة في الميزانية المخصصة للتعليم والصحة في البلد بمقدار ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠٠٥.

وبالإضافة إلى ذلك، ومنذ انتخاب الرئيس اسماعيل عمر جله لقيادة البلد، أكد الرئيس من جديد الأولوية التي يجب أن تعطى لتنمية أطفال جيبوتي. وفي هذا الصدد عالجت الوزارة التي أتشرف بقيادتها رفاه الأطفال منذ عام ١٩٩٩. وبعبارة أخرى، كما جاء في تقرير التقييم عن خطة العمل الوطنية لرصد وحماية وكفالة تنمية الأطفال، اتخذ بلدنا تدابير في سبيل الأطفال خلال العقد الماضي.

وفي شباط/فبراير ١٩٩٥ أعدت الحكومة وثيقة ترسم السياسة الوطنية بشأن التوازن العائلي. وفي شباط/فبراير ١٩٩٨ وضعت برنامجا لكفالة الحمل بلا مخاطرة. وبالإضافة إلى ذلك بذلت جهود في مجال الصحة والتعليم للطفولة المبكرة. وتشمل تلك الجهود حملات تلقيح، وإنشاء مراكز للتغذية في المناطق ذات المخاطر العالية، وزيادة نسبة الانخراط في المدارس من ٣٨ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٤٠ في المائة في عام ٢٠٠٠، وهو دليل على نجاح جهود الحكومة في قطاع التعليم.

وفيما يتعلق ببلوغ أهداف توفير الحماية القانونية للأطفال، وفقا لتوصيات الإعلان عن الأطفال، وضعت الحكومة إطارا قانونيا يشمل، من ضمن ما يشمله، وضع قانون للأسرة، وأضافت إلى قانون العقوبات في جيبوتي المادة ٣٣٣ التي تعاقب بشدة المذنبين عن بتر أجزاء من الجهاز التناسلي النسائي.

ويدرك بلدي أهمية مسألة تحسين ظروف المعيشة للأطفال، وأقر نهجا جديدة في التنمية للعقد القادم. وتشمل تلك الجهود إعداد استراتيجية بشأن تنمية الطفولة المبكرة، والهدف الأساسي من هذه الاستراتيجية هو تعزيز تنمية أطفال جيبوتي، وجعل آبائهم على بينة من أهمية التعليم الأبوي لتنمية الأطفال. ووفقا لتوصيات مؤتمر قمة يوكوهاما ضد الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، قامت حكومة جيبوتي أيضا بتعزيز حماية الأطفال ضد جميع أشكال العنف. وعزم الحكومة في هذا المجال سوف يترآى في القريب العاجل من خلال إعداد قانون لحماية الطفل. وقد أدى ضعف معدل انخراط صغار البنات في المدارس إلى قيام الوزارة بوضع برنامج لتعزيز التحاقهن بالمدرسة. وخلال السنوات الخمس القادمة سوف يبذل جهد خاص، يركز على نوعية التربية للأطفال الذين يعانون من ظروف صعبة.

وقد أنشئ في الآونة الأخيرة في جيبوتي برنامج يضم نهجا للتعامل مع جميع مشكلات الأطفال. ويركز ذلك البرنامج على معالجة أمراض الطفولة بطريقة شاملة، وسوف يمكِّننا من تخفيض معدل وفيات الأطفال. أما معدل وفيات الأمهات في جيبوتي فهو مقدر بـ ٧٥٠ وفاة لكل ١٠ ٠٠٠ مولود. وقد وضعت وزارتي خططا لإنشاء شبكة من القائمين بتوفير الرعاية الصحية على نطاق المجتمعات المحلية، في سبيل تعزيز صحة الأمهات.

وفيما يتعلق بتحقيق الديمقراطية ومشاركة أطفال جيبوتي في إدارة شؤون البلد، تحبذ الحكومة التعاون بين مؤسساتنا المختلفة وحركات الشبيبة. وهذه السياسة – سياسة الانفتاح والتعاون – يجري تطبيقها من خلال ما يلي: صدور مرسوم بإعلان اليوم الوطني للطفل الجيبوتي؛ وإدماج أحكام الاتفاقية في برنامج التعليم الوطني؛ وإنشاء برلمان للأطفال؛ وترجمة اتفاقية حقوق الطفل إلى لغتينا الوطنيتين، العفار والصومالية؛ وتدابير أخرى شتى لترويج وتعزيز تطبيق الاتفاقية من خلال جميع وسائل الاتصال، بما في ذلك الوسائط الوطنية للإعلام والكتيبات.

وبالإضافة إلى ذلك فإن حكومة جمهورية جيبوتي، في تعاون مع المجتمع المدني واليونيسيف، قد شرعت في

أنشطة تمهيدية للحركة العالمية من أجل الأطفال. وأحاطت حكومتنا علما بالاستنتاجات التي انتهى إليها المنتدى العالمي للشباب، الذي عقد بداكار في الشهر الماضي. ويجب إشراك الأمين العام والوكالات المتخصصة، ويجب أن يواصلا مساعدة حركات المجتمع المدني للشبيبة. وبالإضافة إلى ذلك، ففي سياق الحملة الدولية التي أطلق عليها ''قل نعم للأطفال'' قالت أغلبية كبيرة من الأشخاص الذين تم سؤالهم إنه ينبغي إعطاء الأولوية لمكافحة الفقر.

وختاما أود أن أناشد المجتمع الدولي ما يلي: إن جمهورية جيبوتي، أسوة بمعظم البلدان الحاضرة هنا، لا يمكن أن تتصدى للتحديات المتعلقة بتحسين ظروف معيشة الأطفال والإدراك الكامل لأهداف الإعلان دون المساعدة المالية والتكافل من المجتمع الدولي، فيما يتعلق ببرامج الحكومة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد بسكوالي فالنتيني، وزير التعليم في جمهورية سان مارينو.

السيد فالنتيني (سان مارينو) (تكلم بالإيطالية، وقدم الوفد نص بيانه بالانكليزية): بالنيابة عن جمهورية سان مارينو أود أن أقدم تهانيّ على تنظيم هذا الحدث العالمي. إن طابعه التاريخي وأهميته قد زادا بروزا بعد الهجمات الإرهابية المأساوية في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وبمراعاة التهديدات اللاحقة للسلام العالمي، وتفاقم أزمة الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة، يجب أن يتجدد الالتزام بحماية الأطفال جنبا إلى جنب مع الهدف ذي الأولوية المتمثل في توفير الظروف اللازمة للتعايش السلمي، على النطاق العالمي كله.

منذ عشر سنوات، في هذا المبنى نفسه، تم تنظيم اجتماع لم يسبق له مثيل، دُعي إليه رؤساء دول وحكومات جميع بلدان العالم، لمناقشة مسؤوليات المجتمع الدولي نحو الأطفال، بقصد تعزيز صحتهم ونموهم وتنميتهم، مع الاحترام الكامل للحقوق الأساسية لكل فرد. والإعلان وخطة العمل اللذان تمخض عنهما مؤتمر القمة العالمي لعام ١٩٩٠ من أجل الطفل قد تطلعا إلى برنامج طموح، ولكنه واقعي، مطلوب تنفيذه خلال عشر سنوات.

وفي الوقت نفسه كانت ثمة أغلبية ساحقة من البلدان توقع وتصدق على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وهي خطوة رئيسية إلى الأمام في الإطار القانوني لحماية حقوق الأطفال. وكما ذكر في وثيقة اليونيسيف التي عنوانها ''عالم صالح للأطفال'' (A/AC.256/CRP.6/Rev.3)، الصادرة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، وعلى أساس الخبرة المكتسبة في تعزيز مبادئ اتفاقية حقوق الطفل، فإن عملنا المشترك ينبغي أن يستهدف ثلاثة أهداف رئيسية هي: أن نكفل للأطفال بداية طيبة في الحياة، في بيئة مأمونة، تمكّنهم من أن يكونوا أصحاء بدنيا، ومتنبهين ذهنيا، وآمنين شعوريا، وأكفاء قادرين على التعلم اجتماعيا؛ وأن نتيح للأطفال إمكانية إتمام تعليم ابتدائي ذي جودة طيبة؛ وأن نمنح المراهقين فرصة التنمية الكاملة لقدراتهم الفردية في بيئة مأمونة، حتى يستطيعوا المشاركة في مجتمعاتهم والإسهام فيها.

وفي هذا السياق خصصت جمهورية سان مارينو موارد كبيرة لتوفير الحماية الملائمة للمواليد الجدد، من خلال تقديم خدمات للنساء الحوامل وللأطفال في السنوات الأولى من حياتهم. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الجمهورية برفع شامل لمستوى نظامها المدرسي، حتى يستمر ما يقرب من ١٠٠ في المائة من الصغار، من بنين وبنات، في دراستهم حتى سن الـ ١٨ عاما. والآن، شرعت سان مارينو، في سبيل التنمية السليمة لقدراتهم، في إصلاح مدرسي يستهدف ضمان الأخذ بنهج فردي.

وكما ذكرت وثيقة اليونيسيف، فإن التربية أمر جوهري للحيلولة دون العنف ولتعزيز الحل السلمي للصراعات. ولذا ”يجب أن يتاح لجميع البنات والبنين تعليم ابتدائي مجاني وإلزامي وجيد النوعية، وأن يكملوه“ (الفقرة ٧). وأود أن أذكر هنا رأي سان مارينو بشأن المبادئ الأساسية للتعليم على أساس خبرتنا الماضية. ففي عملية التعليم، يجب دائما اعتبار الأطفال كائنات بشرية، مع مراعاة أن هويتهم الشخصية تعكس دائما علاقاتهم بالآخرين. لهذا السبب، وفي سبيل أن ينموا نموا منسجما، يحتاج الأطفال إلى وجود البالغين – وفي المقام الأول أبويهم – الذين يستطيعون أن يرشدوا عملية تعليمهم ويرسوا أسسها. ولذا فإن الأسرة، بوصفها الوحدة الأساسية المسؤولة عن حماية الأطفال وتربيتهم وتنميتهم، تؤدي دورا رئيسيا في العملية التعليمية.

وفي ضوء هذه المبادئ، لا بد الآن، أكثر من أي وقت مضى، من انتهاج نهج عالمي تكون فيه الأسرة في موقع المركز من اهتماماتنا. إني أعتقد أن هذا هو المكان الصحيح للتفكير في أنه، إلى جانب حق الطفل في التعليم، فمن الأمور الأساسية تهيئة الظروف التي تمكِّن الأبوين من الوفاء بمهامها التعليمية. ومن الحق أنه في البلدان النامية لا بد من جعل الأسرة مركز جهودنا، إذا أردنا استئصال الفقر المزمن، الذي هو أكبر عقبة في الوفاء بالاحتياجات الأولية للأطفال وحماية حقوقهم وتعزيزها.

وعلى غرار ذلك، ففيما يسمى البلدان الصناعية، ينبغي أن تكون الأسرة هي نقطة البداية في كسر الحلقة المفرغة المتمثلة في العدوان والعنف والاعتداء على القصر، وهي انتهاكات غير مقبولة في مجتمع يقوم على أسس الحرية والتسامح والتعايش السلمي. إن المسؤولية الأساسية للأسرة في تعليم القصر مستمدة من قدرتها الذاتية على رعاية الطفل أو الطفلة، بجميع أبعاده، وتبعا لذلك تلبية احتياجاته المادية والروحية الظاهرة أو الخفية التي تؤثر في نموه وتطوره.

وفي التنفيذ الفعال للقوانين والسياسات والبرامج الوطنية الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الأطفال ورفاههم، يجب أن تمتثل البلدان للصكوك الدولية، وأن تلتزم بروح الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا، ولا سيما مؤتمر قمة الألفية. إن أهداف واستراتيجيات تلك الألفية هي حقا مبادئ توجيهية مفيدة لوضع إطار دولي لتعزيز رفاه الطفل.

إن جمهورية سان مارينو قد بذلت جهودا عديدة ودائبة، من خلال حملة توعية شاملة وفعالة، ومن خلال لجنتها الوطنية لليونيسيف. ثم إن المشاركة في عملية صنع القرار تعتبر في رأي الكثيرين أمرا هاما. إن ذلك يقتضي: مشاركة الحكومات والبرلمانات، من خلال تخصيص الموارد، ومن خلال الاستثمار في الأطفال الأقل حظا في الحياة، ومن خلال إقرار التشريع اللازم؛ ومشاركة المنظمات غير الحكومية والمنظمات المحلية الملتزمة أولا بحماية حقوق الطفل، والتي تستطيع أن تسهم في التنفيذ الفعال لاستراتيجياتنا وأهدافنا الوطنية؛ ومشاركة القطاع الخاص، الذي يمكن أن يسهل تخصيص الموارد للأطفال؛ ومشاركة وسائط الإعلام لرفع مستوى وعي الجمهور باحتياجات الأطفال، وأخيرا وليس آخرا مشاركة الأطفال في إنشاء العالم الذي سوف يرثونه، من خلال حرية التعبير والرأي.

وفي ضوء كل ما قلته، أريد التأكيد مجددا على أن حكومتي سوف تنظر في جميع القضايا المتصلة بالأطفال على سبيل الأولوية، وأن جميع قطاعات سكان سان مارينو العاملة في هذا المجال سوف تبذل قصارى وسعها لتحقيق الأهداف التي ستسفر عنها هذه الدورة الاستثنائية، مدفوعة

باعتقادها أن كل بلد، وفقا للمبادئ الإنسانية وللتضامن، يجب أن يضطلع بمسؤولية إنشاء الأسرة البشرية.

إن جميع البلدان التي صدقت على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل مدعوة إلى احترام جميع حقوق الأطفال التي يعترف بها ذلك الصك المتعدد الأطراف، بما يتمشى ومواردها؛ وعليها جميعا الالتزام القانوني والأدبي بأن تقبل مبدأ تحقيق مصالح الطفل على خير وجه، خصوصا عند إلحاق الضرر بتلك المصالح أو عند انتهاكها.

ومن حسن الحظ أنه يبدو أن الأمم الأسعد حظا يزداد وعيها بمسؤوليتها عن مكافحة الفقر العالمي، الذي هو من الأسباب الرئيسية للانتهاكات المتكررة لحقوق الطفل الأساسية.

ويجدر الثناء على الحملة الطويلة الأمد التي شنتها في الثمانينات والتسعينات المنظمات غير الحكومية، والجمعيات الدينية والمنظمات الدولية، بقصد رفع مستوى الوعي في البلدان، والمؤسسات المالية الدولية، بالحاجة إلى اتخاذ تدابير سريعة وفعالة بشأن المشكلة الخطيرة جدا المتمثلة في الديون. وبصفة خاصة لا بد أن نثني على البطولة – وأعتقد أن كلمة ''البطولة'' هي الكلمة الصحيحة – التي أبداها ائتلاف يوبيل ٢٠٠٠، الذي استرعى الانتباه إلى القضية الخطيرة والمأساوية والملموسة، التي هي قضية تخفيف الديون، وهي بطولة قد أنتجت فعلا حتى الآن بعض النتائج الإيجابية.

إن الأمر يقتضي قدرا أكبر كثيرا من الوقت للنظر في هذه المشكلات بالتفصيل. فعلاوة على الالتزامات الرسمية التي تم الارتباط بها، لا يزال هناك الكثير الواجب عمله لإنشاء ثقافة يكون فيها الأطفال محور شواغلنا. بيد أن ما تفعله الحكومات والجمعيات والأفراد كل يوم يعطينا الشجاعة اللازمة ألا نشيح بوجوهنا عن الأطفال المتألمين.

وعلى أمل أن تعطي الدورة الاستثنائية مزيدا من الزخم الهام لأهداف السلم والعدالة الاجتماعية، أود أن أركز، بالنيابة عن حكومة سان مارينو، على أن بلدي ينوي أن يقف إلى جانب الأطفال، كموقف أساسي لا بد منه بالنسبة لمجتمع متحضر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كارليس غريسكالتز، وزير التعليم والعلم في لاتفيا.

السيد غريسكالتز (لاتفيا) (تكلم باللاتفية، وقدم الوفد نص كلمته بالانكليزية): إنه لشرف كبير لي أن أتحدث أمام الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل – وهي حدث ذو أهمية بالغة للاتفيا وللعالم. وبالنيابة عن حكومة لاتفيا أود أن أعرب عن التأييد والتقدير المخلص للأمين العام كوفي عنان على عمله الشاق في استرعاء انتباه زعماء الدول الأعضاء إلى المشكلات التي لم يتم حلها والتي تقتضي جهودا وأنشطة منسقة من أطراف عديدة. وأقدر بالمثل أعظم التقدير إسهام منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومديرتها التنفيذية، السيدة كارول بيلامي، على تنظيم هذا الحدث.

عندما اجتمع زعماء العالم لإقرار خطة العمل للمرحلة النهائية من القرن العشرين، لم تكن لاتفيا بعد دولة عضوا في الأمم المتحدة، ولكننا أيضا قمنا بتقييم إنجازاتنا. إن الكثير قد تم إنجازه. ففي ١٩٩١، فورا بعد استعادة لاتفيا استقلالها، وقّعت على اتفاقية حقوق الطفل. وفي سبيل الإدماج الكامل للاتفاقية في تشريعنا الوطني، صدر في ١٩٩٨ قانون عن حماية حقوق الطفل. ويرسم ذلك القانون اختصاصات ومسؤوليات كل مؤسسة، ويوفر القاعدة لحماية حقوق الأطفال.

وفي برلمان لاتفيا لجنة فرعية منتجة لحقوق الطفل. وقد أنشأ مجلس الوزراء لجنة مشتركة بين الوزارات لحماية حقوق الأطفال وأتشرف بأن أرأسها. وتقوم تلك اللجنة بتنسيق الأنشطة الوطنية في هذا المجال، وتعكف على حل المشكلات. ويقوم مركزنا الوطني لحماية حقوق الطفل بدوره برصد تنفيذ التشريعات التي تصدر في مجال حقوق الطفل.

ومراكز حماية حقوق الطفل في جميع مناطق لاتفيا تعنى، إلى جانب الخبراء، بالتنفيذ اليومي للتشريعات المتصلة بالطفل. وتعمل اللجان المعنية بحماية حقوق الطفل، عملا نشطا جدا في المدارس، ويشمل أعضاؤها الأطفال أنفسهم. والمقصود من هذه اللجان هو تعزيز حق الطفل في الحماية في المدرسة، والقيام بالعمل الوقائي والتربوي لكفالة حقوق الأطفال.

إن إمكانية الوصول إلى التعليم وجودته هما إسهام هام في تحقيق مستقبل الأطفال. إنهما يضعان الأساس للرفاه وللنمو الشخصي. وقد قامت لاتفيا بإصلاحات هامة لكفالة أن يستطيع الأطفال والمعلمون أن يعملوا في بيئة تعليمية عصرية. وقد كفلنا كذلك إعطاء الأطفال الفرص الكفيلة بقيامهم بتنمية مواهبهم الخاصة في الرياضة والفنون والموسيقى والمجالات الأخرى. إن الدولة تدفع تكاليف ما يسمى ''تعليم الاهتمامات'' لكل طفل. ولاتفيا مستعدة لتشاطر خبرتها في تنمية التعليم مع البلدان الأخرى.

وإدراكا منا لضرورة تزايد دور الأطفال والناشئين، آمل أن يعود الناشئون الذين يشاركون في منتدى الأطفال وفي الدورة الحالية بأفكار جديدة إلى لاتفيا، حيث أن الأطفال هم مورد هام لتنمية المجتمع في العالم أجمع.

وإني مقتنع أنه، بالنسبة لكل طفل، ستكون الأمم المتحدة منظمة هامة تبذل جهدا كبيرا لزيادة رفاه الأطفال في العالم أجمع، ولتعزيز حقوق الأطفال في كل بلد وكل مجال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد حسن غيميجي، وزير الدولة في تركيا.

السيد غيميجي (تركيا) (تكلم بالتركية وقدم الوفد نص كلمته بالانكليزية): أود أن أعرب عن سروري بحضور هذه الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، التي سوف تمكننا من أن نجعل العالم مكانا أفضل للأطفال. إن الدورة الاستثنائية هي فرصة هامة لنا لنؤكد من جديد عزمنا على إنشاء عالم صالح للأطفال ولنجدد التزامنا إزاء جميع الأطفال في العالم بمواصلة جهودنا في هذا السبيل.

وتمشيا مع أهداف مؤتمر القمة العالمي لعام ١٩٩٠ من أجل الطفل، اتخذت خطوات هامة في تركيا خلال العقد الماضي لتنفيذ مبادئ وأحكام اتفاقية حقوق الطفل. إن هذه الخطوات قد تضمنت ليس فقط الامتثال للمبادئ العامة، مثل عدم التمييز والعمل على ما فيه مصالح الأطفال على خير وجه، بل انطوت كذلك على عمل أقرب إلى الناحية الملموسة نحو تحقيق تلك المبادئ.

وبهذه المناسبة أود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى بعض إنجازات تركيا في هذا المضمار.

إن العمل التشريعي جار في الوقت الحاضر لتحقيق الانسجام بين القانون التركي الحالي واتفاقية حقوق الطفل وغيرها من الاتفاقات المتصلة بالموضوع، واتفاقيتا منظمة العمل الدولية ١٣٨ و ١٨٢ بشأن تشغيل الأطفال تم التصديق عليهما. ويجري بنجاح تطبيق برامج تعاون مع الوكالات الدولية مثل اليونيسيف ومنظمة العمل الدولية. وقد أنشئت لجان مكلفة برصد وتقييم أعمال حقوق الطفل،

على مختلف المستويات، وبدأت عملها بقصد كفالة التخطيط والتنسيق بين القطاعات الحكومية ذات الصلة.

وأحرز تقدم هام في مجال الصحة، يشمل انخفاضا يصل إلى ٥٠ في المائة من معدلات وفيات الأطفال الرضع ووفيات المواليد بعد الوضع، واستئصال شلل الأطفال، وتنفيذ برامج تعليمية لتنظيم الأسرة ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

إن فترة التعليم الإلزامي قد زيدت من ٥ إلى ٨ سنوات، وتزايد معدل الحضور في المدارس إلى ٩٨ في المائة. وتتواصل الجهود الرامية إلى استئصال مشكلات التغذية والصحة والتعليم، التي يواجهها الأطفال الذين يعيشون في المناطق المحرومة.

وقد عززنا جهودنا للنهوض بوعي الجماهير باتفاقية حقوق الطفل ورفع مستواه وكفالة تنفيذها على الصعيد المحلي. وفي هذا الإطار، تم تنظيم اجتماعات مختلفة، مثل المحفل الوطني الثاني للأطفال الحديثي العهد، الذي عقد يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، ويهدف إلى تحقيق حقوق الطفل. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت يوم ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ في البرلمان التركي ''جمعية للأطفال'' بمشاركة البرلمانيين الأطفال من جميع المقاطعات التركية.

إننا نستهدف توفير خدمات تعليمية وصحية طيبة الجودة لجميع أطفالنا. إن أولوياتنا تشمل: مد رقعة الخدمات الحمائية للأطفال؛ وتخفيض معدلات وفيات الأمهات والأطفال؛ وتوفير التعليم والتشجيع للأسر لتمكين أطفالها من ممارسة حقوقهم، وتحسين الرعاية المؤسسية للأطفال المحتاجين؛ وتشجيع خدمات الرعاية البديلة؛ وحماية الأطفال المعوقين وتزويدهم بالخدمات التعليمية؛ والقضاء التدريجي على تشغيل الأطفال؛ وحماية الأطفال من الإهمال والإيذاء والعنف؛ وزيادة الجهود التعليمية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وكفالة إعادة اندماج الأطفال الذين يخالفون القانون في المجتمع، وإنشاء مراكز وأنظمة صديقة للأطفال.

إن مؤسس الجمهورية التركية، مصطفى كمال أتاتورك، قد خصص يوم ٢٣ نيسان/أبريل – وهو تاريخ إنشاء المجلس الوطني الكبير لتركيا في ١٩٢٠ – للأطفال. ومنذ ذلك العهد، يحتفل كل عام بيوم ٢٣ نيسان/أبريل بوصفه يوم الطفل في تركيا – وبذلك كُرس للمرة الأولى في العالم يوم وطني للأطفال. ومن أهداف يوم الطفل استرعاء انتباه الجمهور إلى مشكلات الأطفال. وتوفر هذه الاحتفالات أيضا فرصة لتفهم أفضل لأهمية إعطاء أولوية للأطفال، وكذلك لتقييم العمل الذي يجري في سبيلهم.

وبالإضافة إلى ذلك، دأبت تركيا خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة، يوم ٢٣ نيسان/أبريل من كل عام – وهو يوم الطفل – على عقد مهرجان دولي للأطفال. إن كثيرا من البلدان ترسل مجموعات من الأطفال إلى تركيا للمشاركة في هذه الاحتفالات، التي ترسى فيها أسس عالم أقرب إلى السلم وإلى التسامح. ولكي نتقاسم مع جميع أطفال العالم شرف وفخر ذلك اليوم الرائع الغني بالمعنى، نود أن نرى يوم ٢٣ نيسان/أبريل محتفلا به كيوم للطفل في العالم أجمع.

وأود أن أركز على أن حملة ''قل نعم للأطفال'' التي شرع فيها عالميا يوم ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١، قد طرحت لأول مرة على الصعيد الإقليمي في تركيا، يوم ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١، في سياق الاحتفالات بيوم الطفل.

وقدمت السيدة ناني عنان، التي زارت تركيا للمساهمة في تلك الاحتفالات، دعمها النفيس لتلك الحملة وكما هو معروف تماما فان حملة ''قل نعم للأطفال'' تستهدف الالتزام بتقديم الدعم العالمي للتدابير العشر الحاسمة

اللازمة لتحسين حياة الأطفال والمراهقين بالعالم أجمع. ونعتقد أن تلك الحملة، التي أسفرت عن تعبئة اجتماعية في تركيا، قد أدت دورا هاما جدا في رفع مستوى الوعي بمشكلات الأطفال. وبفضل الجهود المشتركة لرئاسة الوزارة وللمنظمات المتصلة بها – وزارات الصحة والعمل والتعليم الوطني والعدل والشؤون الخارجية، والداخلية والدفاع الوطني، والخدمات الاجتماعية – وكذلك جهود وكالة حماية الأطفال، والائتلاف من أجل حقوق الطفل وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية، والجامعات والإدارات المحلية، تم جمع أكثر من ١٦ مليون توقيع في تركيا.

ونحن نأمل أن تنهض جميع هذه التوقيعات دليلا على عزمنا على بناء عالم أفضل لجميع أطفالنا.

وأخيرا أود أن أعرب مرة أخرى عن امتناننا لكل من شارك في تنظيم هذه الدورة الاستثنائية وأسهم فيها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي الأونرابل غاستون براون، وزير التخطيط والتنفيذ وشؤون الخدمة العامة، بأنتيغوا وبربودا.

السيد براون (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالانكليزية): إن حكومة أنتيغوا وبربودا وقعت في ١٩٩٠ على إعلان في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل وبتوقيعها على ذلك الإعلان شاركت حكومتي في وعد أطفال العالم بما يلي: وضع حد للوفيات المبكرة وسوء التغذية؛ وتعميم التعليم الأولي؛ وتوسيع إمكانية الحصول على المياه النظيفة والتصحاح؛ وتوفير الحماية الأساسية لجميع الأطفال.

وإن حكومتي، كطرف في الاتفاقية، تعترف بأهمية تعزيز وحماية الحقوق والمصالح المشروعة لأطفالنا. إن الصحة والتعليم هما لب استراتيجيتنا الإنمائية، إلى حد أن حوالي ٢٥ في المائة من مخصصات ميزانيتنا تذهب لتمويل التعليم والرعاية الصحية.

إن حكومتنا مؤمنة بمبدأ التعليم للجميع. وسعيا لتحقيق هذا الغرض، وفرنا التعليم الابتدائي والثانوي مجانا لشبيبتنا، ووفرنا، على أساس سنوي، عدة مئات من المنح الدراسية لطلابنا كي يواصلوا تعليمهم في المرحلة الجامعية في الخارج. ثم إن حكومتي قائمة ببناء مستشفى على أحدث مستوى، وقامت فعلا ببناء عدة عيادات عصرية في مواقع استراتيجية في جميع أنحاء الجزيرة.

وعلى الرغم مما لبلدنا من موارد طبيعية وبشرية ومالية محدودة، أحرزنا بفضل روحنا الخلاقة، تقدما هاما في تعزيز التنمية الاجتماعية – الاقتصادية لشعبنا، خصوصا شبابنا. لقد تبدى ذلك في المستوى العالي للتنمية البشرية لدينا، إلى حد أن أنتيغوا وبربودا تحتل بانتظام مكانها في الربع الأول من دليل الأمم المتحدة للتنمية البشرية.

وبصرف النظر عن التقدم الذي أحرزناه، فإننا نعترف بأن هناك مزيدا من الاحتياجات يجب أن تلبى. وإزاء هذه الخلفية، قمنا بالتصديق على البروتوكولين الاختياريين للاتفاقية، وأنشأنا نظاما قانونيا لحماية حقوق الأطفال ومصالحهم. ونعتقد أن المجتمع الدولي لديه الآن فرصة لتحقيق أهداف الاتفاقية، بتعبئة شراكة عالمية مكرسة لتحقيق فتح في التنمية البشرية على النطاق العالمي.

إننا نعرف أن قفزة هامة في التنمية البشرية ممكنة إذا ما كفلنا أن يحصل كل طفل على خير بداية مستطاعة خلال سنواته – أو سنواتها – المبكرة، وأن يحصل كل طفل على التعليم الأساسي الجيد، وأن يحصل جميع المراهقين على كل فرصة ممكنة لتنمية قدراتهم وللمساهمة بشكل فعال في المجتمع. غير أن هذه المعرفة لا تكفي إذا ما ظللنا مقصرين عن تحقيق معظم أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. إن ما نحتاجه الآن هو عمل حاسم على المستوى العالمي لتحقيق الالتزامات التي صدرت في مؤتمر القمة العالمي. غير

أن العمل الحاسم يقتضي قيادة فعالة، وأنتيغوا وبربودا مستعدة للقيام بدورها في توفير تلك القيادة، التي نأمل أن تلهم وتوسع نطاق الشراكة في الوفاء بالاحتياجات والحقوق الأساسية لأطفالنا.

خلال العقد الماضي شهدنا زيادة ملحوظة في الاستعداد للاعتراف بمشكلة الاستغلال الجنسي للأطفال وإيذائهم وإهمالهم، والتصدي لهذه المشكلة. ولم تحظ هذه الظاهرة على ضخامتها حتى الآونة الأخيرة بالانتباه الكافي. إن الاتجار بالأطفال وكذلك بالنساء، للاستغلال الجنسي، قد وصل إلى مستويات مروعة. وإني أناشد هذه الجمعية أن تنضم إلي في توفير الزعامة لوضع حد لمشكلة الاستغلال الجنسي للأطفال.

إن المعدلات العالمية لوفيات الرضع والأطفال قد تناقصت خلال نصف القرن الماضي، والبلدان الكثيرة التي أنجزت هذه الأهداف قد تمتعت بازدهار اقتصادي معقول خلال العقد الماضي. وفي بلدي، اتخذت تدابير ملموسة لإنقاذ حياة الأطفال، وتتمشى مستويات معدلات وفيات الأطفال والرضع لدينا مع المعدلات الموجودة في البلدان الصناعية.

إن خطة العمل التي أقرت في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل قد قدرت أن الخسائر الناشئة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يمكن أن تلغي المكاسب الناشئة عن بقاء الأطفال وحمايتهم وتنميتهم، في المجتمعات الأشد إصابة بهذا المرض. وكثير من الإنجازات في التنمية الاجتماعية والبشرية خلال النصف الأخير من القرن العشرين أصبحت الآن معرضة للخطر. وبحلول نهاية ٢٠٠٠، كانت كارثة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قد قضت على ما يقرب من ٢٢ مليون نسمة. وقد غمر مرضى الإيدز الخدمات الصحية. وكان على المدارس التي تكافح لتوفير تعليم لائق أن تواجه ارتفاع نسبة الوفيات بين المعلمين، وتغيب الطلبة، الذين عليهم أن يظلوا في بيوتهم للعناية بأقرباء لهم أصيبوا بمرض الإيدز. وإن الأطفال المصابين بهذا المرض، ويتامى الإيدز، إذ يواجهون الوصم الاجتماعي والعزل والتمييز، ويحرمون الرعاية والموارد المالية الأساسية، يكونون أقل حظا في الحصول على التحصين اللازم، وأقرب إلى سوء التغذية، وأقل فرصة في الذهاب إلى المدرسة، ويكونون أشد تعرضا للإيذاء وللاستغلال.

وإذا كانت هناك قضية تجأر طلبا للقيادة، فإن هذه هي. وإني، مرة أخرى، أطلب من الأعضاء أن ينضموا إليَّ في توفير القيادة لوضع حد لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بين أضعف طائفة في مجتمعنا – أطفالنا.

شغل السيد إبراموف (قيرغيزستان) نائب الرئيس، مقعد الرئاسة.

إن أطفالنا هم ضحايا الإيذاء والإهمال والاستغلال. إن ضخامة هذه الظواهر لم تحظ بالاهتمام الكافي. فالحوادث والعنف والانتحار هي الأسباب الرئيسية للوفيات بين المراهقين. وكثيرا ما تكون تلك الأسباب متصلة بإدمان الكحول والمخدرات، وهما كثيرا ما ينشآن عن التغريب والاستبعاد الاجتماعي، وتضعضع الأسرة، وكذلك عن عدم كفاءة آليات الحماية التي توفرها الدولة. إن حكومتي تنظر إلى حماية حقوق الأطفال باعتبارها قضية مشتركة للمجتمع الدولي، وتدعو إلى جهود متضافرة من جميع البلدان لمضاعفة ما تبذله من جهود في سبيل حماية أطفالنا.

واسمحوا لي أن أختتم بملاحظة أن اتفاقية حقوق الطفل توفر محكا، ومجموعة من المعايير، لإرشاد جميع السياسات وتدابير نحو ما يحقق مصالح أطفالنا على أفضل وجه. إن إنشاء عالم صالح للأطفال، أو كفالة ذلك العالم، ينبغي أن يكون هدفنا الحتمي. ولذا آمل أن توفر نتيجة هذه

الدورة الاستثنائية الزعامة اللازمة التي ستركز على تمكين أطفالنا من أن يصبحوا بالغين ناجحين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): ستستمع الجمعية الآن إلى بيان من معالي السيدة سيبري أوفيير، وزيرة الشؤون الاجتماعية في إستونيا.

السيدة أوفيير (إستونيا) (تكلمت بالانكليزية): يطيب لي أن أكون هنا في نيويورك اليوم. وإنه لشرف كبير لي أن أمثل إستونيا في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل، والمزمع أن تقر برنامجا لرفاه جميع الأطفال خلال العقد القادم.

في ١٩٩٠، عند انعقاد مؤتمر القمة العالمي، لم تكن إستونيا بعد دولة مستقلة. أما الآن فقد تحققت أحلامنا في استعادة دولتنا الذاتية وبناء تلك الدولة. فنستطيع اليوم أن نتكلم بثقة عن إستونيا بوصفها إحدى الدول الأعضاء القادمة في الاتحاد الأوروبي. وخلال فترة وجيزة نسبيا من الزمن، شهدت إستونيا تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية مست حياة كل فرد فيها. ونحن، أسوة ببلدان أخرى كثيرة غيرنا، نواجه اليوم تحديات جديدة، ناشئة عن أشياء شتى، ومنها تناقص عدد السكان وشيخوختهم.

إن إستونيا، وهي بلد لا يزيد عدد سكانه عن ١,٤ مليون نسمة، تنتمي إلى أسرة الدول الصغيرة في العالم. ولذا فإن مولد كل طفل هو أمر حيوي لبقاء أمتنا واستدامة تنميتها. بيد أن هناك أمرا أشد أهمية هو أن تتم تربية كل طفل في بيئة مأمونة وصديقة للأطفال، تكفل فيها حياة على أفضل مستويات الجودة الممكنة.

إني أرحب كثيرا جدا بنداء القمة إلى الحكومات أن تستثمر في الأطفال. إن هذا أمر له أهميته الخاصة اليوم، إذ بينما يتناقص عدد المواليد، ويتزايد عدد الأسر العازمة على ألا تنجب في كثير من مجتمعاتنا، سوف ينكمش عدد الناس الذين يعنيهم فعلا رفاه الأطفال. ونظرا لشح الموارد المالية، هناك دائما خطر أن تطغى على مصالح الأطفال واحتياجاتهم مصالح واحتياجات البالغين، في التنافس على استثمارات الحكومة.

وفي إستونيا، كما في غيرها من المجتمعات التي تمر بفترة انتقالية، لم يستطع جميع الناس أن يلاحقوا التغييرات السريعة ويستفيدوا من التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي، كما أن التوترات والتناقضات التي تصاحب التغييرات العميقة في المجتمع لم تترك الأطفال دون أن تمسهم. وما يواجهه الأبوان من مصاعب عند التكيف مع التغييرات السريعة، أو عندما يواجهون البطالة أو غيرها من المشكلات، له وقع مباشر على نوعية حياة الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأطفال، عندما يشبون في فقر وحرمان، يكون معنى ذلك في أحيان كثيرة أن يعيشوا في فقر وان تكون لهم خيارات محدودة طوال أيام حياتهم.

وعلى كفة أخرى فإن الأطفال الذين ينجح آباؤهم في مجابهة حياة بشكل طيب جدا، كثيرا ما يكونون محرومين أيضا من شيء هام جدا، حيث أن نجاح الآباء إنما يأتي بثمن. فالأطفال في العائلات التي تسمى غنية بعملها، وفقيرة بالوقت الذي يتاح لها، يرجح أن يعانوا من الوحدة الشعورية والبؤس. إن إساءة استعمال المخدرات وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية، وتزايد استعمال الكحول والتبغ أو غير ذلك من أنواع السلوك الذي يدمر الذات، كلها مشكلات جديدة ناشئة بين الأطفال والمراهقين، تدل على تفكك العُرى الاجتماعية في الأسرة وفي المجتمع ككل.

إن دور الدولة في تحسين نوعية حياة الأطفال والأسر التي لها أطفال لا يمكن أن يكون مقصورا على مجرد توفير المنافع التقليدية للأسرة. والتعليم هو إحدى المجالات التي يعد فيها الاستثمار الحكومي أكثر من جوهري.

وفي إستونيا اليوم إن الأطفال الذين لهم احتياجات خاصة تتاح لهم فرص أفضل مما أتيح لهم في أي وقت مضى للحصول على تعليم جيد يحقق مصالحهم وقدراتهم. فمثلا، كانت معرفة القراءة والكتابة منذ عشر سنوات هي ميزة يتمتع بها خبراء قلائل. أما اليوم ففي كل مدرسة حاسوبات وإمكانيات الوصول إلى الإنترنت، والأطفال هم الذين يعلمون آباءهم وأجدادهم المهارات الرقمية. ومع ذلك فإن احتمالات حصول جميع الأطفال على المستوى المرغوب فيه من التعليم ليست متساوية بعد. ومن سوء الحظ أن الاختيار في هذا الصدد يرتهن، إلى حد بعيد جدا، بالمكان الذي يعيش فيه الطفل، وبجودة تعليمه قبل الابتدائي. ومما يدعو إلى الأسى أن الدرب التربوي الذي يسلكه الأطفال قد يكون أحيانا مرتهنا بالوضع الاجتماعي والاقتصادي لأهلهم.

وقد شهدنا أيضا عددا متزايدا من الأطفال الذين يهجرون المدرسة. إن بعض الأطفال قد حصلوا فقط على مستوى أساسي من التعليم، وقد أخفق بعضهم حتى في ذلك، مما يعني أن هناك عددا متزايدا من الناشئين الذين لا يستطيعون أن يجدوا عملا مناسبا. إننا نعرف جميعا أن اختيار أول مدرسة يمكن أن يحدد جميع الخيارات الأخرى في الحياة. ولكفالة بداية مأمونة لكل الأطفال في الحياة، سيكون لكل طفل في إستونيا، في السن السابقة للالتحاق بالمدرسة فابتداء من شهر تموز/يوليه من هذا العام، حق التمتع بخدمات رياض الأطفال. وفي سبيل الحيلولة دون إيجاد نظام الطبقات في التعليم، وفي سبيل تخفيض معدل التسرب، من الضروري تصميم برامج وطرق تدريس تلائم الاحتياجات والقدرات المختلفة للأطفال. وتعزيز المهارات الاجتماعية التي هي أمر جوهري في سبيل الدخول الناجح إلى سوق العمالة – مثل التعاون، والاتصال، ومهارات حل المشكلات – يجب أن يصبح جزءا لا غنى عنه من التعليم العام.

إن رفاه جيل بأكمله، وما يتوفر له من فرص الحصول على مزيد من التعليم والعثور على أعمال جيدة – وهي ''ملعبه'' في سن البلوغ، في المجتمع – أمر يرتهن بما يعلّم في المدرسة، وبالكيفية التي يجري بها ذلك التعليم. ولذا فإن أفضل استثمار يمكن أن نقوم به في الأطفال هو أن نكفل خيارات وفرص تعليمية متساوية في الجودة ومتنوعة لجميع الأطفال في العالم. وفي رأيي أن هذا هو أيضا أفضل استراتيجية متاحة لنا للحيلولة دون الفقر، والاستبعاد الاجتماعي، لكلا الأطفال وبالغي المستقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الآن الكلمة لمعالي السيد مائير شيترتيت، وزير العدل في إسرائيل.

السيد شيترتيت (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): إن إسرائيل، باعتبار ذلك أمرا يعكس التزامنا الذي لا يتزعزع بوضع أطفالنا في المقام الأول وحماية حقوقهم وتعزيز الصحة والتعليم والفرص لهم في إسرائيل والعالم أجمع، تفخر بأن تشارك اليوم في هذه الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. إنهم من سيرثون العالم وسيخططون درب المستقبل. والتزامنا إزاء أطفالنا لا يمكن تمييزه عن التزامنا إزاء البشرية جميعها.

وتود إسرائيل أن تعرب عن تهانيها للسيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لليونيسيف، وللأمين العام، على العمل الرائع الذي يقومان به من أجل أطفال العالم.

إن إسرائيل تفهم أن الاختلافات الثقافية متعددة الأوجه بين الأمم المشاركة في هذه الدورة الاستثنائية. ولكن عندما يصبح الأمر متعلقا بأطفالنا، فإن بعض المبادئ الأساسية تكون مبادئ عالمية ولا يمكن المجادلة فيها. ينبغي أن نتحدث بصوت واحد في إدانة الممارسات غير الخلقية مثل تشغيل الأطفال، وتجنيد الجنود الأطفال، وغير ذلك من أشكال العنف، والإيذاء، والاستغلال. إن إسرائيل ملتزمة بهذه الأهداف، ونحن، من هذا المنطلق، نرحب بالوثيقة التي

سنقرها غدا، المعنونة ''عالم صالح للأطفال'' – ونقدر جميع العمل الشاق الذي بذل في إعدادها.

إن التزامنا القوي بحقوق الأطفال قام الدليل عليه قبل انضمام إسرائيل بزمن طويل إلى اتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٩٠. وقد تبدى ذلك الالتزام أيضا في توقيعنا، في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، على البروتوكولين الاختياريين للاتفاقية، بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة وبشأن حظر بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية، توطئة للتصديق عليهما في المستقبل القريب. ومنذ أصبحت إسرائيل طرفا في اتفاقية حقوق الطفل، حدث فيها إصلاح شامل في مجال حقوق الأطفال. ومدى ذلك الإصلاح فريد بأي معيار دولي.

وفي مجال القانون هناك أكثر من ٢٠ قانونا شاملا أصدرها البرلمان الإسرائيلي. فكل طفل في إسرائيل مكفول له حق التأمين الصحي والتعليم المجاني حتى الصف الثاني عشر. وبصفة خاصة شرعنا في قانون مفهوم كرامة الطفل، مما مكن الأطفال من أن يكون لهم قول مسموع بشأن حقوقهم في النظام التعليمي. وفي ١٩٩٧، قامت وزارة العدل، التي أتشرف برئاستها، بتعيين لجنة حكومية مشتركة من الخبراء لإعادة النظر في مجموعة القوانين الإسرائيلية كلها، في ضوء اتفاقية حقوق الطفل، ولتقديم توصيات بشأن تنفيذ الاتفاقية. وكان تعيين تلك اللجنة بلا شك مبادرة تشريعية من أكثر المبادرات طموحا وأشملها في عالم اليوم. ولا يزال عمل تلك اللجنة جاريا، ويشارك الأطفال والشباب في هذه العملية مشاركة نشطة.

وقمنا كذلك بشن حملة عامة واسعة النطاق وأصدرنا قوانين جديدة أسهمت إسهاما ضخما في زيادة وعي الجمهور بمشكلة إيذاء الطفل وإهماله. وقد أنشئت مرافق خاصة وبرامج معاملة خاصة للأطفال المعتدى عليهم. وأنشئت لجنة برلمانية خاصة معنية بأوضاع الأطفال في الكنيست الإسرائيلي، وفي بلديات إسرائيل. والأطفال هم مشاركون منتظمون في تلك اللجان.

إن إسرائيل تجد نفسها اليوم تواجه وضعا ذا صعوبة خاصة. فالمنظمات الإرهابية الفلسطينية تستعمل الأطفال والقصر استعمالا متزايدا للقيام بهجمات انتحارية. وخلال الأشهر التسعة الماضية، كان هناك أكثر من ١٣ طفلا فلسطينيا تقل أعمارهم عن ١٨ عاما، قاموا بهجمات انتحارية. إن هذا الاستغلال القاسي والذي لا يعبأ بشيء للأطفال من جانب المنظمات الإرهابية إنما هو انتهاك صارخ للمعايير والمبادئ الأساسية للقانون الدولي وحقوق الأطفال. بل إنه ينافي الشريعة الإسلامية. وإني أطلب من الجمعية أن تفكر فيما يدور في رؤوس الآباء والناس الذين يرسلون أطفالهم في هذه السن للانتحار. كيف يستطيع المرء أن يعيش وعلى ضميره مثل هذا العبء؟ اسمحوا لي أن أقدم عددا من الأمثلة البارزة.

إن جميل حميد، وهو شاب في السادسة عشرة من عمره، جندته فتح، التي هي الفصيل الذي يقوده الرئيس عرفات شخصيا، فجر نفسه يوم ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٢ قرب عيادة طبية وجرح ستة مواطنين اسرائيليين. وهناك أيضا حالة يوسف زاقوت، وهو غلام فلسطيني في الرابعة عشرة، قتل مع اثنين من أصدقائه – كل منهما في الخامسة عشرة – عندما حاولوا أن يهجموا على جماعة اسرائيلية بالسكاكين والمتفجرات. ومثال آخر هو أنور حمد، شاب في السابعة عشرة، أرسل للقيام بهجوم انتحاري على قافلة من المركبات.

إن حماية حقوق هؤلاء الأطفال، كما جاءت في المعايير الأساسية للقانون الدولي ومبادئه، أنما هي أمر يهم

البشرية جمعاء، ويجب بذل كل ما هو ممكن للحيلولة دون قيام الارهابيين بتحويل الأطفال إلى علف تأكله المدافع.

إن وفاة أي طفل – فلسطينيا أكان أو اسرائيليا، إنما هي مأساة مروعة ولعنة. إن عشرات الأطفال الاسرائيليين قد قتلوا، وجرح أكثر منهم بكثير، منذ شرع الفلسطينيون في حملتهم من العنف والإرهاب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. إن أطفال إسرائيل قد كانوا ضحايا الهجمات الارهابية الوحشية وعدد لا يحصى من الانتحاريين الذين فجروا أنفسهم، فشوهوهم في حافلات المدارس، وفي مراكز التسوق، وفي المطاعم، وفي الأسواق، وحتى في ديارهم. إني أسأل: ماذا ستقوم به أية دولة عضو إذا وجدت نفسها عرضة للهجوم طيلة ١٧ شهرا، بمعدل ٢١ هجمة إرهابية في اليوم؟ إني لا أعتقد أن أي دولة عضو أخرى قد تضبط نفسها كما تفعل اسرائيل. غير أن لنا حقا أساسيا في حماية شعبنا وحماية أطفالنا. إنه حق أساسي أعطته لإسرائيل قرارات الأمم المتحدة، وهو حق أصيل لكل دولة في العالم.

إني أود أن أؤكد للأعضاء أننا لا نزال نمد أيدينا سعيا إلى السلام، وأثبتنا ذلك بطرق شتى. وكان مما أدهشني أن أرى اقتراح الوفد الفلسطيني بمحاولة تغيير الوثيقة التي بذلنا فيها جهدا شاقا، حتى يمكن إقرارها في الغد. لماذا يفعلون ذلك؟ اسمحوا لي أن أقول للجمعية. ليس هناك أغلبية أوتوماتيكية سوف تضعهم في جانب الحق، لأن المجموعة العربية ومجموعة عدم الانحياز تعرفان في قرارة نفسهما على من يقع اللوم عن هذه الحالة: على رجل واحد، زعيم الشعب الفلسطيني، الذي رفض العرض الذي أعطي له في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ من الرئيس كلنتون ورئيس الوزراء باراك، لإقامة دولة فلسطينية على ٩٨ في المائة من الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك ثلاثة أرباع القدس الشرقية. وعندما كان على شفا أن ينال كل ذلك، رفضه، وعاد إلى منطقتنا وبدأ موجة الإرهاب التي أنزلت الكارثة بشعبه هو.

إن عرفات لا يكافح من أجل شعبه، إنما هو يغدر بهم وبأطفاله هو. إني أشعر بالأسى لكل فلسطيني ولكل طفل فلسطيني أصيب بأذى. إني إذ أراهم مصابين أتألم كما لو كنت أشاهد جميع أطفال اسرائيل الذين أصيبوا، لأني أعرف أنهم ذوو مواهب كبيرة وكان يمكن أن يكون لهم مستقبل مختلف. فلماذا يقوم هؤلاء الأولاد الصغار بالانتحار؟ كيف يمكن أن تحدث مثل هذه الأمور في القرن الحادي والعشرين دون تحريض شديد ودائم من السلطة الفلسطينية، يلقن يوميا على شاشات التلفزيون وفي الكتب المدرسية؟ أروني خريطة للشرق الأوسط تظهر فيها إسرائيل في أي كتاب مدرسي للسلطة الفلسطينية، وسوف أعطيكم جائزة على ذلك. لماذا لا يتحدث أحد عن ذلك؟ ولكننا لا نزال نبحث عن السلام.

وأود أن أختم بالإعراب عن أملي الصادق في أن نتعلم من دروس الماضي حتى يصبح العالم مكانا صالحا للأطفال. إن الأطفال هم أغلى مورد طبيعي لنا، وينبغي أن نفعل كل شيء في وسعنا لتمكينهم من النمو ومن أجل أن يعيشوا بسلام، بمنأى عن العنف والخوف، حتى يستطيعوا أن يحققوا قدراتهم وأحلامهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): ستستمع الجمعية الآن إلى بيان من معالي السيد بيهين داتو حاجي حسين، وزير الثقافة والشباب والرياضة في بروني دار السلام.

السيد حسين (بروني دار السلام) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن وفدي أحمل تحيات حكومة جلالة السلطان يانغ دي – برتوان، سلطان بروني دار السلام، إلى الجمعية وإلى جميع المسؤولين عن تنظيم هذه الدورة

الاستثنائية المتميزة جدا. وانتهز أيضا هذه الفرصة لأهنئ الرئيس وأعضاء المكتب على انتخابهم لقيادة هذه الدورة الاستثنائية، متابعة لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي انعقد عام ١٩٩٠.

أثناء هذه الدورة الاستثنائية سوف نركز انتباهنا على ثلاث قضايا أساسية: توفير خير بداية ممكنة في الحياة لجميع الأطفال، وتوفير تعليم أساسي جيد لجميع الأطفال، وإتاحة فرص لجميع الأطفال – وخصوصا المراهقين – كي يشاركوا مشاركة مجدية في مجتمعاتهم. ولنأمل ولنصل كي تتحقق هذه الأهداف. ونرجو أن تكون الحركة العالمية من أجل الأطفال جزءا من حياتنا، بينما نجتهد لتوفير حياة طيبة لأطفالنا.

في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل لعام ١٩٩٠، أثيرت مسائل محددة لاستعراضها من قِبل الحكومات، كما تقضي بذلك خطة العمل لتنفيذ الاعلان العالمي، لبقاء الطفل وحمايته ونمائه في التسعينات. كانت تلك المسائل هي: اتفاقية حقوق الطفل؛ صحة الطفل؛ الغذاء والتغذية؛ دور المرأة، صحة الأمهات وتنظيم الأسرة؛ دور الأسرة، التعليم الأساسي وتعلم القراءة والكتابة؛ الأطفال الذين في ظروف ذات صعوبة خاصة؛ حماية الأطفال خلال الصراعات المسلحة؛ الأطفال والبيئة؛ التخفيف من وطأة الفقر وإعادة تنشيط النمو الاقتصادي.

إن هذه الدورة سوف تعطينا الفرصة لاستعراض إنجازاتنا. بيد أننا ينبغي أن نكون أكثر تنبها للمجالات الحرجة المتعلقة ببلداننا المختلفة، وينبغي أن تستكشف وكالات التمويل التابعة للأمم المتحدة، وجميع الفرص لإسداء العون للبلدان المعنية.

إن مساهمة الأطفال هي عامل هام آخر في هذه الدورة الاستثنائية. إن بروني دار السلام قد أحضرت اثنين من أطفالها للمشاركة في محفل الأطفال.

وفي أيار/مايو ٢٠٠١ عقدت في بيجين المشاورة الوزارية الخامسة بشأن تشكيل مستقبل الأطفال في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وقد صيغ في هذا الاجتماع إعلان بشأن مستقبل الأطفال. وجاء هذا الإعلان حقا في أوانه، حيث أن جميع الحكومات قد التزمت بتحقيق مستقبل أفضل للأطفال في بلد كل منها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مشاركة الأطفال قد أعطيت اهتماما خاصا. وفي اليوم الأول من الاجتماع أعطيت الفرصة للأطفال ليتكلموا ويعربوا عن آرائهم. ولم يجر فقط الإصغاء لأصوات الأطفال، بل أيضا بدأت القوانين والسياسات في بعض البلدان تعكس حقوق الطفل.

إن الالتزام نحو الأطفال لا يتجلى فقط في بلدان فردية من خلال القوانين والسياسات؛ فقد كانت ثمة خطوة أهم تمت في منطقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. فإعلان الالتزامات بشأن الأطفال في الرابطة قد تم التوقيع عليه خلال الاجتماع الرابع لوزراء الرابطة المسؤولين عن الرفاه الاجتماعي، الذي عقد في سنغافورة من ١ إلى ٣ آب/أغسطس ٢٠٠١. وسوف يوفر ذلك الإعلان المبادئ الإرشادية للبلدان الأعضاء بالرابطة في تعزيز البقاء والحماية والتنمية للأطفال في منطقتها. وذلك الإعلان هو الوثيقة الأولى في هذه الألفية المكرسة لأطفال رابطة أمم جنوب شرق آسيا تكريسا كاملا. بيد أن التزام الرابطة للأطفال قد بدأ بوقت طويل قبل مناقشة الإعلان لأول مرة. ففي ١٩٩٣ وقع وزراء الرابطة المسؤولون عن الرفاه الاجتماعي خطة عمل الرابطة للأطفال.

إن الفقر هو مشكلة هائلة. ففي إعادة هيكلة نظام الرفاه كله، ينبغي أن نكون حريصين على أن نتطلع إلى نهج أشمل وأن ننظر أيضا إلى مجالات أخرى مثل التعليم والمهارات الجيدة في رعاية الأبناء وإلى سلامة الصحة العقلية. إن تخفيض وطأة الفقر في حياة الملايين من الأطفال سيكون خطوة جبارة نحو تحسين نوعية الحياة لجميع أطفالنا.

ينبغي أن نكافح كي نستأصل فقر الطفل. يجب أن نكافح إذ لا يجوز أن يأتي طفل إلى هذا العالم كي يجد جميع الأبواب مغلقة دونه. ينبغي أن نكافح لأننا لا نستطيع، إلا بالاستثمار في الأطفال، أن نكسر حلقة الفقر. وعندئذ فقط سيكون هناك أمل حقيقي لمستقبل أطفالنا.

وحيث أن الإهمال هو في المقام الأول مشكلة تتعلق بالفقر، يحتاج الأمر إلى حل هيكلي لاستعادة نظام الرفاه بشأن الأطفال. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن توجد شبكة للأمان الاقتصادي تشمل برامج تنمية جميع الأطفال، وتكون جزءا لا يتجزأ من نظام الرعاية الاجتماعية برمته. بيد أنه ينبغي أن نقر بفضل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بصفة خاصة وكذلك وكالات الأمم المتحدة الأخرى، حيث توجد برامج كثيرة جرى وضعها لمساعدة الأطفال المعرضين للمخاطر بسبب الفقر والإيذاء والإهمال.

إن الدورة الاستثنائية إنما هي متابعة هامة لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل لعام ١٩٩٠، واستعراض هام لما أحرز من تقدم في سبيل الأطفال. وفي هذا الصدد اسمحوا لي أن أطلعكم على البيانات عن الجهود التي بذلت في بروني دار السلام من أجل رفاه الأطفال وبقائهم وحمايتهم.

إن بروني دار السلام قد انضمت إلى اتفاقية حقوق الطفل في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وحتى قبل هذا الانضمام كانت بروني دار السلام قد بدأت صياغة قوانين لتعزيز مركز الطفل في مجالات واسعة النطاق. وبعد الانضمام إلى الاتفاقية أصدرت بروني دار السلام المرسوم ٢٠٠٠ الخاص بالأطفال، لتحقيق مزيد من حماية رفاههم، خصوصا الأطفال المعتدى عليهم أو المهملون. ويقضي الأمر المذكور أيضا بأن ما فيه أفضل مصلحة للطفل سيكون دائما الاعتبار الأسمى إذا ما نشأت أية مسألة تتعلق برفاه الطفل. وبالإضافة إلى ذلك فإن قانون الأسرة الإسلامية، الذي صدر في ١٩٩٩، ينظم القوانين المتعلقة بالأسر الإسلامية. ويشمل هذا القانون الخاص أيضا شؤونا تتعلق بالإنفاق على الأطفال والوصاية عليهم أو حضانتهم.

إن أمر التبني الإسلامي للأطفال، وأمر ٢٠٠١ الخاص بتبني الأطفال، اللذين أصبحا كلاهما نافذين في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠١، ينظمان تبني الأطفال المسلمين في بروني دار السلام.

وفيما يتعلق بآليات تعزيز وتنسيق السياسات المتعلقة بالأطفال، أنشئ المجلس الوطني للأطفال وافتتحته رسميا يوم ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ صاحبة السمو الملكي بنجيران ايستري حاجه مريم. وهذا المجلس مكلف بتطبيق قواعد ولوائح رصد تتعلق بالأطفال. وهو يتكون من أعضاء في الحكومة، ومن القطاع الخاص ومن المنظمات غير الحكومية.

ووحدة الخدمات الاجتماعية في وزارة الثقافة والشباب والرياضة، هي الوكالة المسؤولة عن رفاه الأطفال ونمائهم في بروني دار السلام. وتعمل الوحدة كذلك بوصفها مركز التنسيق للشؤون المتعلقة بالطفل.

وتعمل بروني دار السلام عن كثب مع اليونيسيف فيما يتعلق باتفاقية حقوق الطفل بنوع خاص، وبالشؤون المتصلة بالأطفال بصفة عامة. والواقع أن هناك عدة حلقات دراسية وحلقات عمل، ومنها اجتماع استشاري إقليمي، قد عقدت في تشارك مع اليونيسيف في بروني دار السلام في ١٩٩٦. وكذلك هناك عدد من كبار الموظفين من بروني دار

السلام قد حضروا مناهج دراسية وحلقات دراسة وحلقات عمل نظمتها اليونيسيف في الخارج. وقد ثبت أن التعاون مع اليونيسيف ومع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، هو أمر مفيد لبلدنا.

لقد قمنا بإنجازات ضخمة ليس فقط في المجال القانوني بل كذلك في مجالي الصحة والتعليم. ففي قطاع الصحة، تواصل بروني دار السلام، مع تزايد وعي الجمهور بالقضايا الصحية وميزة وجود أوضاع اجتماعية واقتصادية طيبة وسليمة، تواصل تمتعها بمركز صحي جيد وتقدمها في هذا الصدد. والرعاية الصحية مجانية لجميع الأطفال في البلد. ومعدل وفيات الأطفال قد تناقص بانتظام إلى ٥,٩ لكل ١ ٠٠٠ من المواليد في ١٩٩٩. ويشمل ذلك الرضع الذين ولدوا في وقت مبكر أثناء الأسبوع الرابع والعشرين من الحمل. وظلت نسبة وفيات الأطفال أيضا منخفضة، بل انخفضت انخفاضا كبيرا إلى ٠,٤ في الألف في فئة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من ١ إلى ٤ سنوات، في ١٩٩٩. ومعدلات وفيات الأطفال بالنسبة للرضع ولمن تقل أعمارهم عن خمس سنوات تحسنت تحسنا هائلا خلال الأعوام العشرين الماضية. ومعدلات الوفيات هذه مشابهة لنظيرتها في الأمم المتقدمة الأخرى. وتبذل جهود مستمرة للحفاظ على هذا الوضع الطيب لصحة الأطفال. ومعدل تحصين الأطفال يزيد عن ٩٥ في المائة، وبروني دار السلام خالية من جميع الأمراض المعدية سواء الرئيسية أو القليلة الأهمية. ويتمتع ٩٩ في المائة من السكان بإمكانية الحصول على المياه النظيفة المأمونة والمضاف إليها الفلور.

ويعطى الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة أولوية. فلا يحال فقط دون حدوث الإعاقات من خلال الرعاية المثلى قبل الولادة وبعدها، بل تسدى كذلك العناية اللازمة لإعادة التأهيل وللعلاج للأطفال الذين يتبين أنهم يعانون من إعاقات معينة في مجال التعلم أو المجال البدني، بحيث يلائم ذلك احتياجاتهم النوعية في سبيل الوصول بأدائهم وقدراتهم إلى المستوى الأمثل.

إن اللجنة الوطنية الاستشارية والتنسيقية للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة هي لجنة متعددة التخصصات، تركز على الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وتشارك أيضا المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص مشاركة نشطة في الأنشطة الاجتماعية لهؤلاء الأطفال.

وقد حدثت في قطاع التعليم أيضا تحسينات وتطورات هائلة على مر السنوات، شبيهة بما شوهد من نجاح في قطاع الصحة. فإعلان ١٩٩٧ بشأن التعليم الشامل يسمح لكل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بأن يندرجوا في النظام المدرسي العادي. إن توفير التعليم كان وسيظل دائما أحد البنود الرئيسية في البرنامج الوطني لحكومة بروني دار السلام.

والالتحاق بالمدارس متاح للجميع. والتعليم المجاني لجميع المواطنين، ومتوسط الإلمام بالقراءة والكتابة يزيد عن ٩٠ في المائة. ومن أهداف نظام التعليم الوطني توفير التعليم على مدى ١٢ عاما لكل طفل. وتراعي المناهج المدرسية متطلبات جميع الأطفال طبقا لمستواهم وقدرتهم واحتياجهم، بما فيهم الأطفال الذين لهم احتياجات خاصة.

لقد قطعت بروني دار السلام شوطا بعيدا نحو معالجة القضايا والشواغل المتعلقة بالطفل. وعلى الرغم مما ذكرته سابقا من تحقق كثير من التطورات الإيجابية، إلا أن هناك مجالات كثيرة لا تزال تقتضي أن تعالج. فمثلا لا يزال الكثير مطلوبا عمله في مجال الرعاية الصحية بالأطفال. وينبغي أن يكون ثمة تركيز على الوقاية التي يمكن أن تقلل من احتمال الإصابة بالأمراض المزمنة في مرحلة لاحقة من الحياة. وتحقيقا لهذا الغرض، أقرت ميزانية قدرها ٦٠ مليون دولار لبناء مستشفى للأمهات والأطفال في المستقبل القريب.

ومن حسن حظ بروني أنه ليس عليها أن تهتم بقضايا شتى، منها تشغيل الأطفال، وأطفال الشوارع، والأطفال في الصراعات المسلحة، والاتجار بالأطفال. بيد أن هناك وكالات مناسبة متاحة لمعالجة تلك القضايا.

وكما سبق لي أن قلت، لقد بدأت بروني فعلا في العمل في مجال قوانينها وسياساتها بشأن الأطفال، حتى قبل انضمامنا إلى اتفاقية حقوق الطفل. بيد أنه، خلال تنفيذ الاتفاقية – بما في ذلك خلال عملية وضع تقريرنا عن الاتفاقية – وجدنا أن الاتفاقية على أكبر قدر من الفائدة. فقد سمحت لنا أن نتبصر في قوانيننا وسياساتنا بشأن الأطفال، وأعتقد أنها أعطتنا قوة دفع كبيرة لنزيد تركيزنا على التصدي للشؤون ذات الأهمية الخطيرة بالنسبة لأطفال بروني دار السلام، خصوصا في مجال تعزيز وتقوية عملنا بشأن حماية الأطفال المعتدى عليهم أو المهملين. وإني واثق أننا لسنا وحدنا في تكوين هذا الرأي بشأن ما تعنيه الاتفاقية بالنسبة لنا.

إن الأطفال هم كبار الغد، ومن واجب البالغين اليوم أن يتخذوا موقفا ثابتا ويؤدوا عملا حازما لتوفير أفضل حياة ممكنة للأطفال، اليوم وفي المستقبل.

وأود أن أختم بياني بالإعراب مرة أخرى عن شكرنا الصادق لكم يا سيدي الرئيس، ولهيئة المكتب، على التنظيم الناجح لهذه الدورة الاستثنائية. إنه يسعدنا حقا أننا استطعنا أن نتشاطر مع الجمعية اليوم بعض خبراتنا في الشؤون المتعلقة بالأطفال.

وسأختم بياني بأن أكرر ”قولوا نعم للأطفال“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): هل لي أن أذكر الممثلين بأن المدة المسموح بها لإلقاء البيانات في هذه الدورة تقتصر على خمس دقائق.

وأعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة نادا كوراك، رئيسة لجنة التعاون مع اليونيسيف في يوغوسلافيا.

السيدة كوراك (يوغوسلافيا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أهنئ السيد هان سونغ سو على انتخابه رئيسا لهذه الدورة الاستثنائية الهامة للجمعية العامة، المخصصة للأطفال. وإني لواثقة أنه، بفضل توجيهه وقيادته، فإن الجمعية العامة سوف تخطو خطوة هامة إلى الأمام في جهودنا لبناء بيئة أفضل وأكثر أمانا للجيل الصاعد في العالم أجمع.

وأود أن أشكر جميع الأشخاص الذين تفانوا واجتهدوا في العمل ممن شاركوا في العملية التحضيرية للدورة الاستثنائية، ولا سيما السفيرة باتريسيا دورانت، وكذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومديرتها التنفيذية السيدة كارول بيلامي. إن عمل هؤلاء قد جعل من هذا الحدث التاريخي نجاحا مدويا على طريق بناء عالم صالح للأطفال.

لقد نشأ أطفال جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية خلال العقد الماضي في عالم مختلف جدا – بلغ من اختلافه أنه لن يكون من المغالاة أن نقول إن الذين ولدوا منذ ١٩٩٠ كادوا ينعمون بيوم واحد من الحياة الطبيعية قبل أن يبلغوا سن العاشرة. وأسوة بالملايين من الأطفال في العالم أجمع، فبيئتهم قد شكلتها الحرب، والأزمات الاجتماعية والسياسية، والانعزال والفقر.

وفي هذه الحالة الصعبة، فإن الإصلاحات التي أمكن تحقيقها بفضل التغييرات الديمقراطية في عام ٢٠٠٠ لا يزال أمامها شوط بعيد تقطعه قبل أن تتاح الفرصة للأطفال أن يستفيدوا استفادة كاملة من آثارها. إن الإصلاحات التي تهم الأطفال بأكبر مقدار – أي الإصلاحات في قطاعات الشؤون الاجتماعية والتعليم والصحة والعدالة – يجري القيام

بها بالفعل. وفي سبيل كفالة تأثيرها في حياة الأطفال بطريقة أشد مباشرة، فإن بلدي هو في الوقت الحاضر بصدد أن يناقش ويستحدث سياسة عامة للأطفال.

وفي عملنا نحو تحقيق هذه الأهداف العامة، سوف نكفل تنسيقا أفضل بين الوزارات المعنية بالقضايا المتصلة بالأطفال. والاستراتيجية الأنسب لجعل هذا التنسيق فعالا ومنتجا هي الاستراتيجية التي تقوم على أساس نهج حقوق الطفل. بيد أن وعي الجمهور بحقوق الطفل ليس واسع الانتشار، وسوف يحتاج الأمر إلى إعلام واسع وجهود تعليمية كبيرة لزيادته.

وفي هذه الأثناء، وبسبب الضغوط الناشئة عن حجم المشكلات وإلحاحها في هذا المجال، كان على الحكومة في أحيان كثيرة أن تعمل كما تعمل المطافئ، أي أن تقوم بحل المشكلات بطريقة منعزلة وعلى أساس كل مشكلة بذاتها. وفي سبيل تغيير هذا الوضع سوف تنشئ هيئة مناسبة، مشتركة بين الوزارات، مكلفة برسم سياسات للأطفال تقوم على أساس حقوق الطفل، ومكلفة كذلك برصد وتنسيق تنفيذ تلك السياسات. وبالإضافة إلى ذلك، أوشك يتم إنشاء مكتب أمين للمظالم، وسيكون له نائب مكلف بقضايا حقوق الأطفال. ونحن نأمل أن تقدم اليونيسيف وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة مساندتها الكاملة لنا في هذا الصدد.

في سبيل القيام بجميع الإصلاحات اللازمة، من اقتصادية واجتماعية ومؤسسية، يحتاج الأمر إلى استثمار كبير. وفي هذا السياق إن الدعم الدولي والتعاون الإقليمي أمر له أهمية حيوية، وكذلك تعبئة الموارد وبناء الشراكات داخل البلد نفسه. إن القطاع المدني لديه الكثير الذي يمكن أن يقدمه في هذا الصدد، خصوصا في مجال حقوق الإنسان بصفة عامة، بما فيها حقوق الطفل. وخلال العقد الماضي ملأ هذا القطاع الفراغ الذي نشأ عن الافتقار إلى القدرة والاهتمام والتدخل من جانب الحكومة، وجمع أخصائيين ذوي خبرة نفيسة. ولذا فإن الشراكات بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية، التي لا تمس هوية الشركاء ولا استقلالهم، قد تتبدى عنصرا أساسيا في جعل حقوق الطفل حقيقة ماثلة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

في سبيل تحقيق الأهداف التي تحددها الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية، من الضروري أن يتحقق توافق في الآراء وشراكات على الأصعدة الدولي والإقليمي والمحلي. ولا بد أن يشمل توافق الآراء وتشمل الشراكات من تنشأ من أجلهم: أي الأطفال أنفسهم. وفي هذا الصدد إن هذه الدورة لها أهمية تاريخية، حيث أنه، للمرة الأولى، تتاح للأطفال فرصة المشاركة الفعالة في دورة من دورات الأمم المتحدة. وقد يقول البعض إن هذه المشاركة رمزية، غير أنها تعطي مع ذلك قوة دفع قوية لإشراكهم بشكل حقيقي في عمليات صنع القرارات التي تؤثر فيهم.

بيد أنه، في سبيل تمكين الأطفال وإعطائهم القدرة اللازمة فيما يتعلق بمثل هذه المشاركة، ينبغي تزويدهم بالمعلومات المناسبة، وذلك بلغة تتمشى وقدرات الأطفال الآخذة في النمو ويمكن أن يفهموها.

ونحن، المشاركين في هذه الدورة الاستثنائية، في موقف يسمح لنا الآن بمساندة هذا الجهد: الصيغة السهلة الفهم على الأطفال للوثيقة الختامية، وهي الصيغة التي أنتجت خلال الاستعدادات للاجتماع التحضيري الثالث. ولذا أقترح أن تنشر تلك الصيغة، بعد وضعها في صورتها النهائية لتكون تصويرا صادقا للنص النهائي لـ ''عالم صالح للأطفال''، كوثيقة من وثائق الحركة العالمية للأطفال. إن اليونيسيف وشركائها من المنظمات غير الحكومية – ولا سيما هيئة ''انقذوا الأطفال''، التي أعدت هذه الوثيقة

– ينبغي أن تساعد على نشرها وأن تعمل مع الحكومات في العالم كله لجعلها متاحة للأطفال بلغاتهم المحلية. وبذلك سيكون الأطفال في جميع البلدان، بعد أن يتم إعلامهم بما قطعته إزاءهم حكوماتهم من التزامات، في وضع أفضل للإسهام في عملية تنفيذ تلك الالتزامات.

بيد أن رفاه أطفال العالم، أي حمايتهم وتحقيق ذواتهم، والنهوض بهم واحترام حقوق كل طفل، على النحو المحدد في اتفاقية حقوق الطفل، أمر يظل مسؤولية الكبار ولذا يظل هو المهمة الأولى لحكومات العالم. وتبعا لذلك، علينا جميعا أن نواصل العمل بجهد جهيد كي نكفل الوفاء بالوعود التي نقدمها الآن لأطفالنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): ستستمع الجمعية الآن إلى بيان من معالي السيدة غوريتي ندوويمانا، وزيرة الشؤون الاجتماعية والنهوض بالمرأة في بوروندي.

السيدة ندوويمانا (بوروندي) (تكلمت بالفرنسية): إن رئيس جمهورية بوروندي كان يرغب أن يشترك شخصيا في هذه الدورة الاستثنائية. ولكن من أسف أن أمورا عاجلة قد اقتضت وجوده في بلدنا.ولذا أضفي على شرف تمثيله ونقل رسالته.

إن بوروندي ترحب بمبادرة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بتخصيص دورة استثنائية لتعزيز حقوق الأطفال ورفاههم. وبهذه المناسبة، لتقييم ما أحرز من تقدم منذ مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل عام ١٩٩٠. إن بوروندي تقدر تقديرا عميقا عقد هذه الدورة، ولا سيما لأن بوروندي بلد في أزمة. وأسوة بكل بلد في مثل هذه الحالة نجد أن الأطفال هم دائما الضحايا الأبرياء للعنف ولعواقبه الكثيرة. وبذلك لا يمكن إلا أن نشعر بالارتياح لتزايد الوعي العالمي بالمصاعب التي يعانيها الأطفال. ونحن نأمل أن تزايد هذا الوعي سوف يكون مشفوعا بأنشطة ملموسة ومشروعات تؤدي إلى تحسين محسوس في مصائر الأطفال، خصوصا من يعيشون في البلاد التي تعاني من مصاعب.

إن بلدي قد شارك في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل هنا في نيويورك في ١٩٩٠، وصدق على اتفاقية حقوق الطفل في آب/أغسطس من هذا العام. وتمشيا مع توصيات ذلك المؤتمر، اتخذت بوروندي تدابير محددة لتحسين أوضاع الأطفال، التي تفاقمت كثيرا من جراء الحرب ووباء الإيدز. وفي ١٩٩٢، تم وضع برنامج عمل وطني على يد لجنة مشتركة بين الوزارات، وبمساندة اليونيسيف، وتم تشكيل لجنة متابعة وطنية.

وشنت حملة واسعة لتعزيز الانخراط في المدارس، مما مكننا من إحراز تحسن واضح في النسبة الإجمالية للانخراط في الدراسة الأولية، فقد ارتفع هذا الانخراط من ٤٣ في المائة إلى ٦٨ في المائة خلال السنوات الخمس الماضية. وشنت حملات للتحصين، سمحت لنا بتحسين محسوس في معدل التطعيم، خصوصا بالنسبة لشلل الأطفال، الذي بلغت نسبة التحصين فيه ٩٥ في المائة. وأنتهز هذه الفرصة لأوجه من هذه المنصة العالية أحر الشكر من حكومة بوروندي إلى اليونيسيف على إسهامها في إنشاء تلك البرامج.

ومما يدعو إلى شديد الأسف أن الحرب بين الأشقاء قد عرقلت قوة الدفع هذه التي استحدثها شعب بوروندي وحكومته لتعزيز رفاه الأطفال. اسمحوا لي إذا أن أنوه بأن على المجتمع الدولي أن يعير انتباها خاصا للأسباب الجذرية الكامنة وراء الأوضاع الكارثية للأطفال: الحرب، الفقر، الإيدز. وفي اليوم الذي سينجح العالم فيه في إخماد لهيب الحرب والتغلب على الفقر ودحر الإيدز، فإن حالة أطفالنا سوف تتحسن بالتأكيد.

وفي هذا الصدد أود، بالنيابة عن حكومتي، أن أعرب عن تقديرنا العظيم للمجتمع الدولي على جهوده في سبيل حل صراعات منطقة البحيرات الكبرى لدينا. إن الزيارة التي قام بها مؤخرا وفد من مجلس الأمن للمنطقة، كانت شاهدا بليغا على تلك الجهود.

وفيما يتعلق ببلدي بصفة خاصة، طالما أكدت الحكومة وتكرر الآن تأكيدها بالتزامها بالتفاوض مع الجماعات المسلحة في سبيل تحقيق وقف دائم لإطلاق النار في أقرب وقت ممكن. ونحن ننتهز هذه الفرصة مرة أخرى لنناشد المجتمع الدولي تقديم دعمه لمواصلة جهودنا لإقناع الجماعات المسلحة بأن تتخلى فورا عن أفعال العنف وتعود إلى طاولة المفاوضات. وتريد بوروندي أيضا الحصول على مساندة شركائها في سياق تعهداتهم المقطوعة في مؤتمر باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، والتي أعيد تأكيدها في مؤتمر جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. إن هذا الدعم سوف يسمح بلا شك لبلدنا أن يزيح عن كاهله فقره المتوطن ووقع هذا الفقر المباشر على رفاه الأطفال.

إني أتمنى كل نجاح لهذه الدورة، ويحدوني أمل قوي بأن التوصيات التي سوف تتمخض عنها سوف تسمح لدولنا بإحراز تقدم مستمر في بناء عالم أشد اتحادا وتضامنا، في سبيل سعادة أطفالنا المحبوبين. وأود أن أؤكد التزام حكومة بوروندي بتنفيذ خطة العمل التي سوف تصدر في هذا اللقاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): ستستمع الجمعية الآن إلى بيان من الأونرابل لاري أنطوني، عضو البرلمان ووزير الأطفال وشؤون الشباب في استراليا.

السيد أنطوني (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): لدى انعقاد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل عام ١٩٩٠، انضمت أستراليا إلى الدول الأخرى في تأكيد التزامنا بالأطفال. إننا جميعا قطعنا شوطا بعيدا منذ ذلك الوقت، وأنجز الشيء الكثير، ولكن إذا شئنا أن نكون صريحين، فلم يتم عمل ما يكفي لأطفال العالم.

إن هذا المحفل يوفر فرصة فريدة لنا لنتعلم ولنبني على الخبرات التي اكتسبها كل منا منذ ذلك الحين، ونجدد جهودنا للتصدي للتحديات الباقية. ومن المهم أن يكون أطفال العالم قد اجتمعوا هنا لمساعدتنا على التغلب على التحديات الكامنة أمامنا. وأود بصفة خاصة أن أشير إلى حضور إميلي سيمبسون وتيم غودوين، اللذين انضما إلينا كجزء من الوفد الأسترالي إلى هذا المحفل. ولا بد من تهنئة منظمة الأمم المتحدة للطفولة على عملها الممتاز في إنجاز هذه الأنشطة.

وخلال العقد الماضي ساعدت اتفاقية حقوق الطفل على رفع مستوى الوعي بحقوق الأطفال ووفرت إطارا لمعالجة احتياجات الأطفال. بيد أنه لا تزال هناك تحديات أساسية تعرقل رفاه الأطفال. ويوجد في أنحاء العالم كله ملايين الأطفال الذين يواصلون العيش في ظروف من الفقر المدقع، ويعانون كل يوم من النقص في الغذاء والمأوى والتمتع بإمكانيات الصحة والتعليم. إن استمرار إخضاع الأطفال لأسوأ أشكال تشغيل الطفل، والاعتداء الجنسي وغيره من أنواع الاعتداء البدني والاستغلال، والاستهانة بهم وإيذاؤهم في الصراعات المسلحة كلها تذكرنا بالمدى الذي ينبغي أن نذهب إليه في حماية حقوق الطفل وكفالة مستقبل أفضل لجميع الأطفال.

إن الحكومة الأسترالية ملتزمة بتعزيز نتائج صحة الأطفال وتعليمهم وبمساندة الأسر التي لها أطفال. ونحن نشجع الشراكات بين الحكومة والأعمال والجماعات والأسر على توفير خدمات ابتكارية للأطفال. وبدأ دعمنا للأطفال بالخدمات السابقة لمولدهم، وتستمر خلال

طفولتهم. وكي نكفل أفضل بداية للأطفال الأستراليين في الحياة، نقدم الدعم للآباء، وندفع مبالغ مالية للعائلات، ونوفر الخدمات الصحية، والعناية بالأطفال، وتعليما ذا جودة عالية.

وفي مجالات كثيرة لدينا سجل نفخر به. من هذه المجالات مجال التحصين، الذي حققنا فيه، من خلال التدخل المباشر من الحكومة، زيادة هائلة. ولدينا الآن حوالي ٩٠ في المائة من الأطفال الأستراليين الصغار حاصلون على جميع التحصينات. وعملنا مع حكومات الولايات لتحقيق معايير وطنية عالية في التعليم هو إنجاز آخر نفخر به.

إن أستراليا، في سعيها إلى تنفيذ أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، لا تزال تواجه عددا من التحديات. فنحن نعمل جاهدين على كفالة نتائج تعليمية وصحية أفضل لجميع الأطفال، لا سيما أطفال السكان الأصليين وأطفال جزر مضيق توريس، ونحن كذلك عاملون على تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال خطة عملنا ”بيجين + ٥“. وهذا النهج يستكمله عمل لجنتنا المستقلة لحقوق الإنسان وتكافؤ الفرص، التي تؤدي دورا هاما في تثقيف الجمهور بشأن حقوق الإنسان، بما فيها حقوق الأطفال. ونرى من المشجع إقبال المجتمع الدولي على التوقيع على البروتوكولين الاختياريين اللذين صدرا مؤخرا لاتفاقية حقوق الطفل. إن أستراليا وقعت على البروتوكول الاختياري بشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. والبروتوكول الاختياري بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة يجري النظر فيه بنشاط.

وبالإضافة إلى اتخاذ هذه التدابير في الداخل، تقوم أستراليا، بطريقة عملية، بمساندة قضية الأطفال على الصعيد العالمي. إن برنامج أستراليا للتعاون الإنمائي يفيد الأطفال من خلال تركيزه على تخفيض حدة الفقر، وهو يستهدف تحسين إمكانيات الحصول على الخدمات الأساسية في الصحة والتغذية والتعليم، إذ يحتاج كل طفل في العالم إلى الحياة وتحقيق الذات. إن هدفنا هو كفالة مساعدة النساء والبنات على المساهمة الكاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

إن المجتمع الدولي يواجه الآن تحديات رئيسية لم يكن قد تم تبينها في مؤتمر القمة العالمي. ومن هذه التحديات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي كان له وقع مدمر على الأطفال. وعند التصدي لهذه التحديات العالمية، من الجوهري الحفاظ على قوة الدفع التي تولدت عن الدورة الاستثنائية في العام الماضي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، استضافت أستراليا اجتماعا وزاريا إقليميا بشأن هذا المرض، وهي تقوم بتنفيذ مبادرة عالمية على مدى ست سنوات، تتكلف ٢٠٠ مليون دولار، لمكافحة الفيروس المذكور.

إن التطورات التي طرأت على تكنولوجيا الاتصالات منذ مؤتمر القمة العالمي توفر فرصا جديدة لتحسين حياة الأطفال. وتساهم حكومة أستراليا بمبلغ يصل إلى ٢٠٠ مليون دولار، على مدى خمس سنوات، في خطة كولومبو الافتراضية – وهي مبادرة مشتركة مع البنك الدولي تشمل استعمال الإنترنت لمساعدة المدرسين على رفع مستوى مهاراتهم وتحسين نوعية التعليم الأساسي للأطفال في كثير من البلدان.

ومع طلوع فجر كل يوم، يجب أن نكفل أن يكون مستقبل أولادنا خيرا مما كان بالأمس. وأنا، بوصفي رئيسا للوفد الأسترالي في هذه الدورة، وأهم من ذلك، بوصفي أبا، أعتقد أنه إذا كان لهذا العالم أن يكون مكانا أفضل وصالحا للأطفال، يجب أن نضع الطفل في المقام الأول.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): ستستمع الجمعية الآن إلى بيان من معالي السيد هور نامهونغ، الوزير الأقدم للخارجية والتعاون الدولي في مملكة كمبوديا.

السيد هور (كمبوديا) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن حكومة كمبوديا الملكية أود أن أعرب عن تهانينا للأمم المتحدة لعقدها هذه الدورة الاستثنائية الهامة بشأن الأطفال. وأعتقد أن هذا الاجتماع، المعقود هنا في الأمم المتحدة، لمناقشة التحديات الكبيرة التي تواجه أطفال العالم، ولتقاسم شواغلنا حول هذا الموضوع، لها أهمية وضرورة نعترف بهما جميعا.

إننا نعرف جميعا أن حياة الأطفال اليوم تتأثر تأثرا سلبيا بالفقر الذي يخيم على أنحاء كثيرة من العالم، وبالافتقار إلى الحصول على كل شيء – الصحة، التعليم، التغذية، الأمن الشخصي. إن هذا الفقر تفاقمه الآثار المناوئة للعولمة على البلدان النامية. وقد فاقمت العولمة كذلك مشكلات الأطفال، مثل استغلال الأطفال في البغاء، واستغلالهم في إنتاج المواد الإباحية وغير ذلك من أشكال استغلال الأطفال.

(تكلم بالانكليزية)

وأود الآن أن أطلع الجمعية على ما فعلته كمبوديا بشأن حماية حقوق أطفالنا وتعزيزها. وعلى صعيد التدابير الملموسة أنشئ المجلس الوطني الكمبودي للأطفال بوصفه آلية وطنية للتنسيق والمشاركة والمشاورة وللرصد فيما يتعلق بتنفيذ حقوق الطفل. وبذلت جهودا كثيرة لتحقيق رفاه الطفل الكمبودي خصوصا في المناطق الريفية الأشد احتياجا – فيما يتعلق بأمور شتى منها الرعاية الصحية والتعليم والتغذية وإمداد المياه المأمونة. وتم استئصال شلل الأطفال بنجاح في عام ١٩٩٧. أما فيما يتعلق بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن الاستراتيجية المشتركة لمدة الخمس سنوات ٢٠٠١ – ٢٠٠٥، جرى تنفيذها وشنت حملة للتوعية، أسفرت عن بعض التغييرات السلوكية الملموسة. وبالإضافة إلى ذلك، شن رئيس الوزراء هون سين، في ٢٦ نيسان/أبريل من العام الماضي حملة ''قل نعم''. والأولويات الثلاث الرئيسية في هذه الحملة هي تثقيف الطفل، وعدم استبعاد الطفل ومكافحة مرض فيروس فقدان المناعة البشرية/الإيدز بين الأطفال. وقد عبأت الحملة مساندة الجمهور، وعززت التعاون على جميع المستويات في جميع أنحاء البلد.

إن كمبوديا، كجزء من التزامها تجاه الأطفال، قد صدقت على عدد من الاتفاقيات ولا سيما اتفاقية حقوق الطفل، والبروتوكولين الاختياريين لتلك الاتفاقية، بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة وبيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية – والاتفاقية ١٣٨ لمنظمة العمل الدولية.

وفي إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا، طالما التزمت كمبوديا بحقوق الأطفال وحمايتهم من خلال خطة عمل الرابطة لعام ١٩٩٣ بشأن الأطفال. إن تلك الخطة تحدد، ضمن جملة أمور، ضرورة إتاحة فرص للأطفال كي يعبروا عن آرائهم ويدافعوا عن حقوقهم ويبدوا شواغلهم؛ والحاجة إلى كفالة مستقبل أفضل للطفل في منطقة الرابطة، بتوفير الرعاية الصحية الأساسية له وتعزيز حصوله على التعليم؛ والحاجة إلى حماية الأطفال من مرض فيروس فقدان المناعة البشرية/الإيدز، وإدمان المخدرات؛ والحاجة إلى حماية الأطفال من جميع أشكال العنف والإساءة والاتجار والاستغلال.

وبهذه المناسبة أود أن أحث، ليس فقط على اعتماد الوثيقة الختامية لهذه الدورة الاستثنائية بشأن الأطفال، ولكن، على ما هو أهم من ذلك، وهو اتخاذ تدابير ملموسة

في البلدان النامية في سبيل مساعدة الأطفال على التمتع بمزيد من سبل الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والقضاء على الاتجار بالطفل بشكل نهائي. وإذا لم يكن هناك تدابير ملموسة، فإن الحالة الراهنة للأطفال في العالم ستستمر في التدهور.

وأخيرا، فيما يتعلق بكمبوديا، نحن ملتزمون التزاما قويا بالاشتراك مع الأمم المتحدة وبقية المجتمع الدولي في عمل جماعي، وفي تقاسم المسؤولية لتعزيز رفاه الأطفال في العالم كله، بقصد إنشاء عالم صالح للأطفال وعالم أفضل للأجيال القادمة. إن ذلك يحتاج إلى أفعال، لا أقوال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة أسكالو مانقريوس، وزيرة العمل والرفاه البشري في إريتريا.

السيدة مانقريوس (إريتريا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب بالنيابة عن رئيس دولة إريتريا، السيد أسياس أفورقي، وبالأصالة عن نفسي، عن امتنان حكومتي لمنظمي هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. وأود أن أهنئ أعضاء المكتب واللجنة التحضيرية على عمل جيد أدوه برئاسة السفيرة باتريسيا دورانت، من جامايكا، وبإرشاد لا غنى عنه من السيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لليونيسيف، وفريقها. إن رئيسي يأسف لتغيبه عن هذه الدورة الهامة، سبب ارتباطات ملحة أخرى، ويشرفني أن أتحدث أمام الجمعية العامة بالنيابة عنه.

إن التزام الجنس البشري برفاه الأطفال وحمايتهم لا يمكن أن يكون موضوعا للمناقشة، إذ أنهم حقا حاملو تراثنا المشترك وحضارتنا جميعا، وهم كذلك من يتوقع أن يقوموا بإنجاز آمالنا وأحلامنا التي لم تتحقق حتى الآن. وتعترف حكومتي، مع ذلك، بأن إنجاز هذه التطلعات لن يكون أمرا سهلا. وهذا صحيح بصفة خاصة بالنسبة للمجتمعات الفقيرة التي مزقتها الحروب، حيث كثيرا ما يتحمل الأطفال فيها، إلى جانب الفئات الضعيفة الأخرى مثل النساء والشيوخ، أثقل العبء. وبذلك هناك حاجة إلى تدابير خاصة، قانونية وعملية، لتخفيف وضعهم المحفوف بالمخاطر.

إني أقول هذا من واقع خبرة إريتريا الطويلة في معالجة محنة الأطفال خلال عقود نزاعها المسلح من أجل استقلالها الوطني. وهذه هي أيضا الأسباب التي دفعت حكومتي إلى التوقيع والتصديق على اتفاقية حقوق الطفل في ١٩٩٤، وإلى أن تضع، بعد ذلك بوقت وجيز، برنامج عمل شاملا على شكل تقريرنا الأول عن تنفيذ الاتفاقية في إريتريا.

وفي هذه الدورة الاستثنائية تتاح لنا الفرصة لأن نستعرض الالتزامات التي ارتبطنا بها منذ ١٢ عاما وأن نضع خطة أخرى للعمل في سبيل تحقيق الخير لأطفال العالم. إن التزام إريتريا برفاه الأطفال قد استدام حتى في أصعب أوقات الحرب. وأفخر بأن أقول إن الاستثمار في الأطفال كان من أعلى أولوياتنا الوطنية. إن إريتريا قد أحرزت بعض التقدم في عدة جوانب تتعلق برعاية الأطفال وبحمايتهم وبنمائهم الشامل، خصوصا الأطفال الذين يحتاجون إلى تدابير حماية خاصة.

وقد تم تشكيل لجنة وطنية ولجان إقليمية وفرقة عمل من الخبراء، للإشراف على تنفيذ أحكام الاتفاقية في سبيل الرعاية والحماية والتنمية لأطفال إريتريا. وبذلت جهود جديرة بالثناء للتثقيف ولنشر المعلومات المتعلقة بحقوق الأطفال بعدة لغات محلية بين جميع صفوف الأمة وفي جميع قطاعات المجتمع.

إن برامج كبرامج إعادة توحيد العائلات، وتبني الأيتام، وتعزيز آليات رعاية المجتمعات المحلية من خلال توفير الائتمانات الصغيرة كانت بضعة من الجهود المرموقة التي

بذلت. ونحن نشكر موظفينا المدنيين المتفانين، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، وشعب إريتريا على جهودهم التي لم تكل في هذا الشأن.

إن حملة ''قل نعم للأطفال'' كانت خطوة إلى الأمام في تعبئة مشاركة المواطنين من كل درب وصوب في إريتريا. حقا إن الحملة كانت نجاحا كبيرا. إن شعب إريتريا قد ساند، من خلال استفتاءات الرأي العام، الأولويات الثلاث الآتية من نقاط التجمع العشر الواردة في الحركة العالمية من أجل الطفل: التعليم لجميع الأطفال؛ مكافحة مرض فيروس فقدان المناعة البشرية/الإيدز؛ رعاية جميع الأطفال. وقد دبرت حكومة إريتريا، عاملة في ذلك وفقا للأولويات التي وضعها عامة الجمهور، توزيع نتائج الاستفتاء على طول البلاد وعرضها، في مجلة خاصة نشرت لهذا الغرض. وجرت ترجمة هذه المجلة إلى ثلاث لغات محلية لكفالة انتشار أوسع لها.

وقد اتخذت خطوات ملموسة لتنفيذ البرامج الآنفة الذكر. إن هذه الخطوات تتجلى في النص الأطول للبيان الذي ألقيه، وقد تم توزيع نسخ من ذلك النص منذ برهة. وبقدر ما يكون الأطفال هم أصحاب المصلحة الرئيسيين، بذلت جهود لإشراكهم والشباب بوصفهم شركاء نشيطين في هذه العملية، من خلال أنشطة خاصة مثل برلمانات الأطفال، والتعليم، والتدريب على المهارات، والبرامج الموجهة من الشباب إلى الشباب.

بيد أنه، على الرغم من جميع هذه الجهود، لا تزال هناك وعود غير منجزة. وهناك حاجة أكبر إلى تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، وهناك ندرة في الموارد البشرية والأموال للوفاء بالأنشطة الجارية والأنشطة المستجدة، مثل رعاية الأطفال اللاجئين، واليتامى، والنازحين، والأطفال الذين تأثروا بالحرب، وهم أولوية عالية في بلدي.

إن جدول أعمال العقد القادم واضح. بيد أن تحقيق هذا الجدول أمر يرهن بأموال تمس الحاجة إليها، ويعتمد على القيادة والشراكات والتأييد الواسع من المجتمع الدولي. لقد آن الأوان للحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية وللشبيبة والأطفال، أن يعملوا معا لتنفيذ أحكام الاتفاقية ومشروع خطة العمل التي توشك الجمعية أن تقرها.

وفي هذه الأثناء ينبغي أن تلتزم الحكومات باتخاذ الخطوات التي تشق أرضا جديدة وتعبئ الدعم على النطاق الوطني كله، لكفالة تحقيق الأهداف المنشودة ونقاط التجمع العشر الواردة في الحركة العالمية للأطفال. إن التزاماتنا ينبغي أن تترجم إلى عمل في سبيل إنشاء عالم صالح للأطفال الآن وفي الأجيال القادمة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للأونرابل جون مانلي، نائب رئيس وزراء كندا.

السيد مانلي (كندا) (تكلم بالانكليزية): إني فخور بأن أقف هنا اليوم بالنيابة عن رئيس وزراء كندا، جان كريتيان، وشعب كندا، لأجدد وأؤكد من جديد التزامنا بحقوق الأطفال ورفاههم، كما فعلنا منذ أحد عشر عاما، عند انعقاد مؤتمر القمة العالمي الأول من أجل الطفل. إن كون هذا التجمع للأطفال قد تأجل سبعة أشهر بسبب هجمات إرهابية على خطوات من هذا المكان إنما هو أمر يعطي مزيدا من قوة الدفع لمهمتنا في أن نكفل عالما أفضل للجيل القادم.

إن هذا ليس مفهوما تجريديا. فالحاجة إلى العمل وإلى الالتزام المستدام إنما هي حاجة حقيقية وملحة. إن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، تقدر أن ٢,١ بليون

طفل يعيشون على هذه الأرض اليوم وأن أكثر من ربعهم – أي ما يقرب من ٦٠٠ مليون طفل ورضيع – يعيشون في فقر. وهناك أكثر من ١٢٠ مليون لا يستطيعون أن يذهبوا إلى مدرسة. ومما هو أكثر ترويعا من كل ذلك أن ما يقرب من ١١ مليون طفل – وهو عدد يفوق الخيال – يموتون كل عام، وكثيرا ما يحدث ذلك لأسباب يمكن منعها، سواء أكانت مجاعة أو مرضا أو حربا.

وقد أدى النداء الموجه إلى العالم للعمل في مؤتمر القمة من أجل الطفل لعام ١٩٩٠ إلى إحراز بعض التقدم في مجتمعنا العالمي. فإن إعلان تلك القمة وبرنامج عملها، وكذلك التصديق الذي كاد أن يكون عالميا على اتفاقية حقوق الطفل التي أقرت في ١٩٨٩، قد حسنت حياة أطفال كثيرين بطرائق حقيقية وملموسة، وأرشدت تدابير الحكومات. وقد رحبنا أيضا منذ ذلك الوقت بالبروتوكولين الاختياريين للاتفاقية، بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة وبيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية، وأنشأنا مقاييس جديدة بشأن قضايا مثل تشغيل الطفل.

إن كندا تعتقد أن الأطفال والشباب لهم حق المشاركة في المقررات التي تؤثر في حياتهم، شأنهم في ذلك شأن جميع الناس. ويطيب لنا أن نرى أن ذلك أمر يزداد الاعتراف به واحترامه. إن مشاركة عدد يكاد يصل إلى ٤٠٠ طفل وشاب أو شابة في هذه الدورة الاستثنائية وفي العملية التحضيرية لها قد كانت إثراء وتنويرا لنا ولهم على السواء – وينبغي أن أضيف هنا أن هذا العدد يضم خمسة من الشباب الكندي المتفاني جدا والذي يترك انطباعا عميقا على من حوله، ويمثل جميع المناطق في بلدنا، بما فيهم السكان الأصليين لدينا.

(تكلم بالفرنسية)

إن حماية الأطفال وتعزيز حقوقهم هو أمر جوهري ليس فقط لرفاههم بل كذلك لتقدم وازدهار مجتمعاتنا وبلداننا ككل. وفي كندا، كان أحدث تعداد وطني أجريناه في ٢٠٠١ يتضمن ٥,٩ مليون من الأطفال تقل أعمارهم عن ١٤ عاما، يعيشون في كندا، أي خمس سكاننا. ونحن ملتزمون بكفالة أن يحصلوا على أفضل استهلال في حياتهم وأن ينالوا الدعم المستمر أثناء نموهم. إنه لواجبنا أن نكفل أن يكونوا مستعدين، وأن تكون لديهم الأدوات الصحيحة ليتعلموا أنهم يستطيعون أن يكتسبوا المهارات والمعرفة والدافع والحرية الخلاقة التي تلزمهم ليعيشوا حياة خصبة ومثمرة. إن توفير خدمات صحية جيدة، بصرف النظر عن الدخل، وكفالة وجود مجتمعات آمنة وبيئة نظيفة وصحية، هو شرط جوهري لتحقيق هذا الهدف.

(تكلم بالانكليزية)

إن هذه هي خصائص كثيرا ما ترتبط بكندا، ونعرف أننا محظوظون بما نتمتع به كأمة من ازدهار ورغد العيش. ولكن يشغل بالنا كثيرا أيضا أن عددا مفرطا من العائلات في كندا تعيش في ظروف صعبة. ونحن عازمون على أن نساعد جميع الآباء على تحقيق آمالهم وأحلامهم لأطفالهم، ولهذا السبب تقدم حكومتنا الآن ما قيمته أكثر من ١١ بليون دولار من الخدمات والبرامج للأطفال الكنديين كل عام. وبالبناء على تلك المبادرات، نعرف أن استجابة كندية قوية للتحديات التي تثيرها هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، سوف تعين على رسم طريقنا إلى الأمام.

إن حكومة كندا الاتحادية تعمل في شراكة كاملة مع المقاطعات والأقاليم الكندية، في سبيل خدمة مصالح أطفال أمتنا. وقد أدخلنا، معا، نظاما وطنيا لعلاوات الطفل، ينطوي على زيادة الدعم من الدخل الذي يصرف مباشرة للعائلات

ذات الدخل المنخفض. فابتداء من عام ٢٠٠١ استثمرت حكومة كندا ٢,٤ بليون دولار سنويا لهذا البرنامج، الذي نرى أنه من أهم وجوه التقدم الاجتماعي في بلدنا منذ إدخال النظام العام للرعاية الصحية في الستينات.

ومن خلال اتفاق التنمية المبكرة للطفولة الذي توصلنا اليه في عام ٢٠٠٠ مع حكومات المقاطعات والأقاليم، بدأنا بناء نظام شامل لتقديم الخدمات للأطفال الصغار وأسرهم. وتقوم حكومة كندا باستثمار ٢.٢ بليون دولار على مدى خمس سنوات في برنامج وخدمات معززة لتحقيق هذه الغاية.

إن رفاه أطفال السكان الأصليين إنما هو أولوية كندية أساسية. فنحن نقوم بتعزيز وتوسيع برامج وخدمات الحكومة الاتحادية للطفولة المبكرة في مجتمعات السكان الأصليين بكندا كلها. ويشمل ذلك البرنامج الناجح المسمى ''الانطلاقة المبكرة للسكان الأصليين''، الذي يتضمن نهجا كليا لتنمية الأطفال وتعليمهم وكفالة بيئة مبكرة صحية لنمو الأطفال من السكان الأصليين والإسهام في تحضيرهم للالتحاق بالمدرسة. ونعمل كذلك عن كثب مع مجتمعات السكان الأصليين ومع المناطق والأقاليم لتخفيض نسبة متلازمة تأثير الكحول في الأجنة بين المواليد الجدد من السكان الأصليين، ونوفر الدعم لأطفال الأمم الأولى الذين لهم احتياجات خاصة ويواجهون تحديات في التعلم في المدارس.

إن هذه البرامج وحدها تصل إلى أكثر من ١٠ آلاف طفل من السكان الأصليين في كندا – بل وتدرك أكثر من ذلك الرقم عندما نضمنه من يستفيدون من مبالغ الدعم للحصول على تعليم خاص – ولكن هناك المزيد الذي يمكن أن نفعله وسوف نفعله. ففي ديسمبر الماضي أعلنت حكومتنا استثمارا إضافيا في هذه المجالات قدره ١٨٥ مليون دولار على مدى سنتين، في سبيل توسيع المدى الذي تغطيه البرامج، ولإسداء مزيد من العون لأطفال السكان الأصليين كي يحققوا أفضل انطلاقة ممكنة في الحياة.

وعلى صعيد عالمي، إن تخفيض الفقر ووقعه على الأطفال يظل قضيتنا المشتركة. وينبغي أن نتابع بقوة تخفيف عبء الديون وتحقيقه على نحو أفضل لمصلحة المدينين، من خلال تعزيز مبادرة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. بيد أنه ينبغي أن نحرص على ألا تؤدي التنمية الاقتصادية التي ترغب فيها جميع البلدان إلى تدهور البيئة العالمية، ونحرص على أن تسود الإدارة الرشيدة للوفاء بأولويات التنمية الاجتماعية.

وعلى الصعيد الدولي، ينبغي أن نعمل جميعا معا، في تعاون مع اليونيسيف وغيرها من المنظمات، بما فيها المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، للتصدي لتلك القضايا. فمثلا كانت كندا في صدارة المتبرعين للبرامج التي تقضي على نقص المغذيات الدقيقة. فهناك أكثر من بليونين من الناس في العالم يعانون من نقص في الفيتامين ألف والحديد واليود. والوقع هائل: فهناك مئات الآلاف من الأطفال الذين يموتون؛ ويصاب بالعمى كل عام ٢٥٠ ٠٠٠ ألف طفل؛ وبالنسبة لملايين الأطفال تنخفض المقدرة على التعلم بنسبة ١٥ في المائة. إن كندا، بالعمل مع شركاء مثل مبادرة المغذيات الدقيقة واليونيسيف، قد قدمت أكثر من بليون كبسولة من كبسولات الفيتامين ألف لكفالة حصول ثلثي أطفال أفريقيا على الفيتامين ألف وعلى خدمات التحصين. وساعدنا أيضا على كفالة أن يستهلك الأطفال في أكثر من ٤٠ بلدا ملحا مقوى باليود. ونحن ملتزمون بالبناء على هذه النجاحات، حتى لا يعاني أي طفل من أشكال سوء التغذية هذه في العقد القادم.

إن كندا تعمل أيضا على مكافحة الوقع المدمر لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الأطفال وعائلاتهم ومجتمعاتهم، خصوصا في أفريقيا، التي يوجد فيها ٨٥ في المائة من عدد يتامى الإيدز في العالم البالغ عددهم ١٠,٤ ملايين تبعا لليونيسيف. وفي كندا رفعنا في الآونة الأخيرة إلى أربعة أضعاف مساعدتنا الإنمائية لبرامج الوقاية والرعاية بشأن مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، في البلدان النامية، مما يمثل استثمارا قدره ٢٧٠ مليون دولار على مدى خمس سنوات.

(تكلم بالفرنسية)

إن كندا قد اهتمت اهتماما خاصا بالوقع المدمر للصراعات المسلحة على الأطفال. وخلال العقد الماضي، قتلت تلك الصراعات أكثر من مليونين من البنين والبنات، وحرمت ملايين غيرهم من كل شيء يمثل طفولة عادية. فالألغام المضادة للأفراد لا تزال تقتل أو تشوه آلاف الأطفال كل عام، وتظل تشكل رعبا يوميا في ٦٨ بلدا على الأقل على النطاق العالمي.

لقد قطعنا شأوا إلى الأمام. فمعاهدة أوتاوا بشأن الألغام الأرضية، والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والبروتوكول الاختياري بشأن إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة، ومؤتمر وينيبيغ بشأن الأطفال المتأثرين بالحرب، كلها علامات رئيسية على طريقنا، غير أن الطريق إلى الأمام لا يزال طويلا.

(تكلم بالانكليزية)

إن المخاطر يمكن أن تكمن لأطفالنا خارج مناطق الصراع ؛ وهم يحتاجون إلى تنبه وحماية حتى في المجتمعات المتمتعة بالسلم. وحكومة كندا ملتزمة التزاما لا لبس فيه بحماية الأطفال من جميع أشكال الإيذاء والاستغلال، في الداخل وعلى الصعيد الدولي على السواء. وقوانين كندا التي تحرم استغلال الطفل في إنتاج المواد الإباحية. هي من أشد القوانين صرامة في العالم. بيد أننا لسنا نخلد إلى الرضى. فنحن على أهبة جعل قوانيننا أشد صرامة من خلال تشريع جديد يحرم استعمال الإنترنت لأغراض تتعلق باستغلال الطفل في إنتاج المواد الإباحية، واجتذاب أطفال لا يتوجسون خطرا.

ينبغي أن نستمر في السير قدما بسياسات ومبادرات تضع أمن أطفالنا في المقام الأول، وتوقف إيذاءهم واستغلالهم وتعريضهم للمخاطر. إن هذا عملنا ليس فقط كقادة وصانعين للقرار السياسي، بل أيضا كآباء وكبالغين. إنها لمسؤوليتنا.

ليس هناك قضايا سهلة، ولكن إذا ما شككنا في مقدرتنا على النجاح أعتقد أنه ينبغي لنا أن ننظر إلى أفغانستان كمصدر للإلهام ولتجديد الأمل. إذا كان هذا البلد وشعبه قد عانوا من اضطهاد رهيب، وتحملوا عبئا مرهقا من الفقر وسوء المعاملة والحرمان، ولكنهم استطاعوا، في فترة انتقالية تقل عن ستة أشهر أن يعيدوا أطفالهم، من بنين وبنات، إلى المدرسة من جديد، كما فعلوا في آذار/مارس، فمما لا شك فيه إذن أن المجتمع العالمي الأوسع نطاقا يستطيع أن يحقق مكاسب رئيسية في معالجة تحديات الفقر والمرض والإيذاء للأطفال.

إن أمامنا أكبر جيل عددا وأصغره عمرا عرفه العالم قط – أكثر من ثلث سكان العالم. وبقاء هذا الكوكب – أي السلام والازدهار اللذان نسعى جميعا إلى العيش فيهما – هو بالذات الذي يرتهن بما نوليه أطفالنا من حماية واحترام. بل لا يوجد، من بين جميع القضايا التي نواجهها كمجتمع عالمي قضية تكتسي بطابع عالمي وبطابع أساسي وبإلحاح أشد مما تتسم به هذه القضية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد روبرتو ماروني، وزير العمل والشؤون الاجتماعية في إيطاليا.

السيد ماروني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أهنئ الرئيس على إدارته لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، وأن أؤيد البيان الذي سبق أن أدلت به إسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من الارتباطات التي أعلنت رسميا في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل عام ١٩٩٠، والقبول الذي كاد أن يكون شاملا للعالم كله لاتفاقية حقوق الطفل، ينبغي أن نسلم اليوم، بمناسبة هذه الدورة، بأننا لم ننجز إلا النزر اليسير وأن نعترف بما نواجهه من تحديات شتى وأن نناقش استراتيجيات مشتركة. إنه من واجب جيلنا – سواء كآباء أو سياسيين – أن نكافح التمييز واستبعاد الأطفال من التعليم، واستغلال الأطفال، والظاهرة المتزايدة المتمثلة في أطفال الشوارع.

وفي إطار الالتزامات التي تم التوقيع عليها في المحفل العالمي للتعليم، الذي عقد بداكار عام ٢٠٠٠، جعلت إيطاليا التعليم أولوية في برامجها للتعاون الدولي. وإيطاليا هي أيضا عضو في الفريق العامل الرفيع المستوى لتنفيذ استراتيجيات داكار، وقد أتمت بنجاح مشروعات لتحسين نظمها المدرسية الوطنية.

إن التزامنا بالتعليم تستكمله مبادرة قوية للرعاية الصحية، للحيلولة دون تفشي الأمراض التي تنقل جنسيا، وسوء التغذية والتغذية غير الكافية، خصوصا بين النساء. وقد استثمرت إيطاليا موارد مالية وبشرية هائلة في برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس فقدان المناعة البشرية/الإيدز، وإنها ثاني متبرع في ترتيب السخاء للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والدرن والملاريا. ونحن ننوي أيضا أن نركز جهودنا على الجوانب الاجتماعية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين الأطفال.

إن استئصال الفقر سوف يخفض، لا محالة، أسباب هجر الأطفال ويعود بالأطفال إلى دورات الحياة في المجتمع. فخلال السنوات العشر الماضية، وجهت إيطاليا مزيدا من الموارد نحو حماية حقوق الأطفال والمراهقين في البلدان النامية. وفي إطار نهج منسق ومتعدد القطاعات، خصصت إيطاليا إسهامات طوعية كبيرة للمنظمات الدولية التي تعالج قضايا الأطفال، مساندة لبرامج التعاون التي تنفذ في تنسيق وثيق مع المنظمات غير الحكومية والسلطات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة.

إن الدعم الطويل الأمد هو أحد الموارد التي تنوي إيطاليا أن تركز عليها، مما يسمح بتنظيم وتنسيق أفضل للمشروعات التي توفر للناشئين فرصا حقيقية ليكونوا مستقلين، ولتنمية روح المبادرة لديهم، إلى جانب المهارات الثقافية والمهنية التي سوف تساعدهم على الإفلات من التعويل على التبرع.

إن إيطاليا تؤدي دورا قياديا في تعزيز المبادرة الدولية لوقف واستئصال الاتجار في البشر. وإبان إقرار اتفاقية ١٩٨٩ بشأن حقوق الطفل، في نيويورك، كانت إيطاليا من أوائل البلدان التي ساندت البروتوكولين الاختياريين للاتفاقية. ويسرني أن أعلن للجمعية أني أودعت هذا الصباح صك تصديقنا على البروتوكولين لدى الأمانة.

وفي شهر تموز/يوليه الماضي، استضاف بلدي حلقة عمل دولية بشأن الأطفال في الصراعات المسلحة، تهدف إلى صياغة جدول أعمال من الالتزامات لرصد الأحوال الحرجة وإنشاء شبكة عالمية من الخبراء. ونحن أيضا ملتزمون بإنشاء فريق دائم من الخبراء لدراسة أفضل الطرائق لمكافحة هذه الظاهرة.

لا يمكن أن يكون ثمة نمو اقتصادي عندما يكون هناك استغلال لصغار العاملين. إن إيطاليا كانت من أوائل البلدان التي صدقت على الاتفاقية ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية، بشأن القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال. ونحن نساند كل المساندة الحملة العالمية للمنظمة لرفع مستوى الوعي بالحاجة إلى إنهاء عمل الأطفال. وأدينا أيضا دورا أساسيا في البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال.

إن إيطاليا فخورة بأنها استضافت مؤتمر باليرمو لمكافحة الجريمة المنظمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، بأنها أصبحت من البلدان الأولى التي وقّعت على الاتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، وعلى البروتوكولين المتصلين بالموضوع، لمكافحة تهريب البشر والاتجار بهم. إن حكومتي تأمل أن الاتفاقية ستبلغ في مستقبل قريب عدد التصديقات اللازم لدخولها حيز النفاذ. وفي السنوات الأخيرة عززنا عددا من المشروعات، بتعاون وثيق مع الوكالات الدولية والسلطات المحلية لبلدان المنشأ، لمكافحة الاتجار في الأطفال وكفالة حماية ضحاياه، ومساعدتهم وإعادة ادماجهم في أسرهم ومدارسهم وأنظمتهم الاجتماعية.

إن عالما صالحا للأطفال يجب أن يكفل، قبل كل شيء، الحق في الانتماء إلى أسرة، وحق أن يشب المرء وينمي شخصيته الذاتية في مناخ من الحب والتفهم، برعاية وإشراف من الآباء. إن الأسرة لا تزال تمثل الهيكل الأساسي لتعليم الانسان، وحماية رفاهه أو رفاهها، ومساندة الوحدة الاجتماعية. ونحن ننوي أن نسلك نهجا متكاملا يعالج القضايا المالية والضريبية، ويوفر الخدمات والهياكل الاجتماعية وسياسات العمالة. إن خطواتنا تستهدف ليس فقط الاستجابة لحالات الطوارئ بل كذلك، وفوق كل شيء، تستهدف تعزيز رفاه الوحدة المتمثلة في الأسرة ورفاه جميع أفرادها – وفي المقام الأول الأطفال.

إن عالما صالحا للأطفال معناه الحق في بيئة صحية. إن التخطيط المتقاسم للبيئة الحضرية يشجع الأطفال – وخصوصا المراهقين – على إعادة اكتساب لمساحات في البيئة الحضرية والتراث الثقافي المحلي، ويجعل منهم جزءا من القرارات التي تعزز حقوقهم وتحدد المجالات لهم.

إن عالما صالحا للأطفال معناه إيلاء عناية خاصة للتعليم – أي لتعليم ذي جودة عالية، متاح للجميع. وتتطلع إيطاليا أيضا في سياساتها المتعلقة بالطفولة، إلى العلاقة بين الأطفال ووسائط الإعلام الجديدة، التي يشعر المربون أنها ضرورة أساسية لسياسة التعليم.

شغل السيد بلزان (مالطه)، نائب الرئيس، مقعد الرئاسة.

إن عالما صالحا للأطفال معناه حماية أصغر المواطنين من الخطر، خصوصا خطر الاستغلال والعدوان. إن الاعتبارات الثلاثة التي تعتبر ضربة لازب لإيطاليا – أي الوقاية والحماية والاسترداد – تلزمنا بتحقيق التكامل والتفاعل بين المؤسسات من خلال إنشاء مراكز محلية لرصد احتياجات الأطفال والمراهقين، ومن خلال تكامل خدمات الصحة الاجتماعية ومن خلال إنشاء شبكة للحماية.

وختاما، إن مشاركة الأطفال في عملية صنع القرار أمر جوهري في سبيل تحقيق أهدافنا. وفي ضوء هذا الواقع، إن وجود هذا العدد الكبير من البنات والأولاد الصغار في الدورة الاستثنائية هو تنويه بالتزامنا. ونحن واثقون من النجاح إذا ما أفلحنا في تفهم ما يحتاج إليه الأطفال فعلا، وإذا تعلمنا أن نصغي إلى ما لديهم قوله. هذه هي الخطوة الأولى في سعينا إلى إنشاء عالم أفضل لكل إنسان – ليس فقط اليوم بل كذلك في المستقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة هيلدي فرافيورد جونسون، وزيرة التنمية الدولية في النرويج.

السيدة جونسون (النرويج) (تكلمت بالانكليزية): أتخلى عن فرصة الكلام لمندوبة أطفال النرويج، الآنسة هايدي غراندیه.

الآنسة غراندیه (النرويج) (تكلمت بالانكليزية): إنني من الشمال الأسعد حظا، ولكني أيضا من أطفال العالم إني أحصل على الغذاء كل يوم، ولدي سرير أنام فيه، وأذهب إلى المدرسة. هذه هي الاحتياجات الأساسية التي ينبغي الوفاء بها لجميع الأطفال. لأن كثيرا من الأطفال لا يحصلون عليها.

إن اتفاقية حقوق الطفل قد أتت بتغيير أساسي للأطفال. فبدلا من اعتبارنا أشياء أو ضحايا، لدينا الآن حقوقنا الذاتية ومن المهم أن تحتفظوا أنتم، صناع القرار، بهذه الحقوق حاضرة في أذهانكم عندما تصدرون قرارا يؤثر في الأطفال بأية طريقة. إن معظم القضايا التي تعالجونها أنتم كحكومات أو واضعين للقوانين، تؤثر في الأطفال بطريقة أو بأخرى تذكروا ذلك.

إن الأطفال ينبغي أن يكونوا أهم شركاء لكم في عملكم من أجل الأطفال. ووفقا للمادة ١٢ من الاتفاقية، لجميع الأطفال حق الإعراب عن آرائهم في جميع الشؤون التي تؤثر فيهم. قد لا نحضر إلى مكاتبكم لنقول لكم ماذا نظن أنه ينبغي أن تفعلوه. وقد يكون عليكم أن تحضروا إلينا وتسألوا. إني أظن أن الأمر جدير بهذا الجهد الإضافي، لأننا نمثل المعرفة والخبرات التي ليست لديكم ونحن، الأطفال، خبراء فيما يتعلق بالانتماء لسن ٨ سنوات أو ١٢ أو ١٧ عاما في مجتمعات اليوم. ليس هناك من له علم أفضل بما يحتاج إليه الأطفال فعلا. إن مشاورتكم إيانا ستجعل عملكم أشد فعالية ويثمر نتائج أفضل لنا. إن اقتراحي هو أن تجعلوا الأطفال جزءا من فريقكم. ومن الأمور الطيبة أن نرى هذا العدد الوفير من الحكومات التي أدرجت الأطفال في وفودها إلى هذه الدورة الاستثنائية. وإني آمل أن تدرج كل حكومة الأطفال في صفوف ممثليها عندما تضع خططها الوطنية للعمل.

إذا ما تحققت أهداف وخطط العمل الواردة في مشروع الوثيقة، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى فرق كبير بحياة الأطفال. أرجو أن تستشيرونا وأن تبذلوا كل جهد ممكن لجعل ذلك أمرا واقعا.

السيدة جونسون (النرويج) (تكلمت بالانكليزية): ماذا ينبغي أن نفعل لنضع الأطفال في جدول الأعمال؟ لا شيء، بمعنى ما. فالأطفال هم جدول الأعمال. والأطفال هم لب أي هدف من أهداف تنمية الألفية، بدءاً بالمعركة ضد الفقر.

وبمعنى آخر، هم كل شيء. ذلك أن أهدافنا السامية ستتلاشى ما لم ندعم ونحقق الحقوق التي لأطفالنا والوعود التي أعطيناهم إياها، وما لم نقض على الفقر كمرض من أمراض الأطفال، وما لم نوفر التعليم الأساسي لمن لا يحصلون عليه، وما لم نوقف وفيات ملايين الأطفال سنويا من أمراض قابلة للشفاء، وما لم نحمي من اليُتم جيل من الأطفال بسبب مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز وما لم نوقف العدوان على الأطفال وإساءة معاملتهم كل يوم.

إننا التزمنا بأن نفعل ذلك في القمة العالمية للأطفال في ١٩٩٠. ومنذ ذلك الوقت، أحرز تقدم: فقد زاد عدد الأطفال الذين ظلوا أحياء بعد السنة الخامسة لمولدهم في ٢٠٠٢ بمقدار ٣ ملايين طفل بالقياس إلى ما كان الأمر عليه

في ١٩٩٠. ولكن لا يزال يوجد حوالي ١١ مليون طفل يموتون سنويا من أمراض يمكن تفاديها.

وهناك عدد متزايد من الأطفال يتلقون التعليم الأساسي. ولكن لا يزال هناك ١٢٠ مليون طفل خارج المدارس، وأكثر من نصفهم من البنات. وهناك مزيد من القواعد الدولية التي تم سنها لحماية الأطفال المعرضين للمخاطر، ولكن لا يزال هناك الملايين الذين يفت في عضدهم الاستغلال والإيذاء والتمييز. واتفاقية حقوق الطفل قد أصبحت اتفاقية حقوق الإنسان التي نالت أوسع تصديق. وهي تضع كرامة الإنسان في موقع المركز منها، ولكن مع ذلك فإنها تنتهك كل يوم.

ونحن الآن في المرحلة النهائية من مفاوضاتنا. واسمحوا لي أن أجأر بصوت واضح: إن الآن هو الأوان لنفي بالتزاماتنا، لا أن نقوضها. وهذا الوقت هو أوان تعزيز حقوق الطفل، وليس لتمييعها. والآن هو أوان ليس فقط أن نظل متمسكين بوعودنا والتزاماتنا، بل لنقوم بتنفيذها.

العمل: في المقام الأول يجب أن يكون الأطفال في لب كفاحنا ضد الفقر. إن ذلك لا يمكن أن يتم دون موارد إضافية. إن البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء عليها أن تدلي بدلوها في الدلاء. علينا أن نستثمر جميعا في الأطفال. إن هذا هو لب خطة العمل النرويجية لمكافحة الفقر في الجنوب حتى عام ٢٠١٥. لقد التزمنا بزيادة مساعدتنا الإنمائية الرسمية إلى ١ في المائة من إجمالي ناتجنا المحلي بحلول عام ٢٠٠٥. وإني أحث الدول الغنية الأخرى على إدراك هدف الأمم المتحدة البالغ قدره ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وعلى توجيهها إلى الاستئصال الفعال للفقر. ونحن نحتاج إلى أن نرى البلدان المتقدمة تُنفذ ما عليها فعلا.

وفي المقام الثاني علينا أن نضع أولوياتنا في ترتيبها الصحيح، سواء في الشمال أو الجنوب. يجب أن يولى مزيد من التركيز للخدمات الاجتماعية الأساسية. وهناك حاجة متزايدة إلى توجيه الاستثمار نحو التعليم والصحة. وقد يوفر التعليم فعلا أكبر مخرج وحيد من الفقر. إن تربية البنات هو مفتاح ذلك المخرج. وتحصين الأطفال ليس من شأنه فقط أن يخفض الآلام، بل أيضا يكافح الفقر ويعزز النمو الاقتصادي.

وفي المقام الثالث ينبغي إعطاء عناية خاصة للأطفال الملهوفين. إن الصراعات فيها مخاطر قصوى على ملايين من الأطفال، ليس فقط مخاطر المجاعة والمرض والموت، بل كذلك مخاطر النزوح عن ديارهم، وفقدان ذويهم، وانتهاكات حقوق الإنسان التي تصيبهم بالصدمات. يجب أن نستثمر مقدارا أكبر بكثير في منع الصراعات. ينبغي أن نفعل المزيد لحماية المدنيين في الصراعات المسلحة. يجب أن يكون الأطفال هم لب جهودنا. ومن الأمور المشجعة أن البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاع المسلح قد دخل في حيز التنفيذ. فلنجعل المتابعة حقيقة واقعة لإحداث تغيير فعلي للأطفال الحقيقيين في الصراعات الفعلية حول العالم.

إن آثار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الأطفال مروعة. وقد نواجه سيناريو كالكابوس، يتمثل في وجود ٤٠ مليون يتيم فقير تطحنهم المجاعة بحلول عام ٢٠١٠: سيكونون أيتاما بدون تعليم أو عمل؛ أيتاما سيكونون عناصر ممتازة تنضم إلي العصابات الإجرامية، وجنودا من الأطفال وغير ذلك من أشكال الاستغلال؛ أيتاما في حاجة الرعاية والحماية. إن الأمور لم تصل إلى هذا الحد بعد، ولكن يحتاج الأمر إلى عناية وعمل مُلحَّين. إن المعركة ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هي أيضا معركة من أجل أطفالنا.

ورابعا، وعلى الرغم من التحديات المخيفة، إلا أن الأطفال لا ينبغي أبدا أن ينظر إليهم باعتبارهم جزءا من المشكلة. وإنما هم جزء من الحل. فهم أهم موجوداتنا، وهم شركاؤنا للمستقبل. وهم مستقبلنا. ولا ينبغي أبدا أن نتخلى عنهم ليس في نيويورك، وليس في بلداننا.

الرئيس بالنيابة: (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أفيد الأعضاء أن تقرير لجنة وثائق التفويض إلى الدورة الاستثنائية قد صدر باعتباره الوثيقة A/S-27/18، وفي هذا الصدد صدر تعديل لمشروع القرار الذي أوصت به لجنة وثائق التفويض في الفقرة ١٣ من تقريرها، بوصفه الوثيقة A/S-27/L.2.

ستستمع الجمعية الآن إلى بيان من معالي السيد باولو ريناتو سوزا، وزير التعليم في البرازيل.

السيد سوزا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): إن البرازيل سعيد جدا إذ يرى السيد هان سونغ – سو متولياً الإمساك بدفة هذه الدورة الاستثنائية.

أود أن أثني على السفيرة باتريسيا دورانت، من جامايكا، وعلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة، من خلال مديرتها التنفيذية كارول بيلامي، على عملهما الممتاز. وأثني أيضا على الأمين العام، لجودة تقريره ''نحن الأطفال''.

إن دورة المؤتمرات المخصصة لحقوق الإنسان والقضايا الاجتماعية، التي غطت الرقعة العالمية كلها، وحدثت في التسعينات، قد بدأت وتختتم اليوم باجتماع مكرس للأطفال. وكل خطة عمل لتعزيز حقوق الطفل والمراهق ينبغي أن تبنى على المبادئ والأهداف والاتفاقات التي تم التوصل إليها في ريو وفيينا والقاهرة وكوبنهاغن وبيجين، وعلى مؤتمرات المتابعة الخاصة بها.

إن البرازيل قد أحرزت تقدما محسوسا نحو تحقيق الـ ٢٧ هدفا التي وضعت عام ١٩٩٩. لقد أنجزنا بالكامل تسعة من هذه الأهداف، وأنجزنا جزئيا أحد عشرة هدفا آخر ونحن قائمون بتجميع البيانات لتقييم وقع الجهود التي بذلت، كي نحقق ما يتبقى منها. وقد صدقت البرازيل على اتفاقية حقوق الطفل وأقرت في تموز/يوليه ١٩٩٠ إطارا قانونيا واسعا وفعالا: ''قانون الطفل والمراهق''، وهو قانون ذهب في بعض الحالات خطوة أبعد مما ذهبت إليه الاتفاقية نفسها. إن تنفيذها لم يحدث فقط تغييرات مؤسسية وإدارية على جميع المستويات، بل أفسح المجال أيضا لإنشاء نظام مجمع من الرصد والتقييم يشارك فيه كل من الحكومة والمجتمع المدني.

وسعيا إلى هذه الغاية، هناك أكثر من ٥٠٠ ١ مجلس وصاية، يتألف كل منها من خمسة أعضاء منتخبين، موجودة على المستوى المحلي في البلد كله، ونحن نشن حملات توعية لتعزيز التسجيل المجاني والشامل لجميع الأطفال بعد ولادتهم.

وفي المجال الذي أنا مسؤول عنه – أي التعليم – قد أحرز بلدي تقدما محسوسا. فهناك حوالي ٥.٥ في المائة من إجمالي ناتجنا الداخلي مخصص للتعليم العام. وهناك ٩٧ في المائة من الأطفال البرازيليين الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ و ١٤ عاما، ملتحقون الآن بالمدارس. وكانت زيادة إمكانيات التمتع بالتعليم الأساسي أولوية مطلقة للإدارة الحالية منذ ١٩٩٥. والنظام العام يستطيع فعلا الآن استيعاب جميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٧ و ١٤ عاما، وامتصاص أغلبية الأطفال في مجموعة السن ١٥ – ١٧ عاما. وهناك أربعة ملايين طفل جديد تم إدماجهم في النظام المدرسي خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩.

إن التغييرات في تخصيص الموارد وإدارتها قد سمحت بزيادة قدرها ٣٣ في المائة في الموارد المتاحة للتعليم الأساسي. وبفضل هذه الموارد قد استطعنا أن نحسن البنية التحتية

للمدارس، وأن نوفر تعليما ذا نوعية أفضل. وفي فترة سنتين ونصف، من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٠، جرى قبول ١٠٠ ٠٠٠ مدرس جدد، وزيد متوسط أجرهم بمقدار ٣٠ في المائة. وتستعمل الموارد على نحو أشد كفاءة، وتوجه مباشرة إلى المدارس.

وبإلهام من الخبرات الناجحة في مدن كامبينس وبرازيليا وريبراو بريتو، قررت الحكومة الاتحادية أن توسع – على نطاق البلد كله – مبادرة ''بولسا أسكولا''، التي هي برنامج من المنح الدراسية، تصرف بموجبه منحة شهرية للأمهات ذوات الدخل المنخفض، لتشجيعهن على إبقاء أطفالهن في المدرسة. ويشمل هذا البرنامج موارد تزيد على ٧٠٠ مليون دولار كل عام. والـ ''بولسا أسكولا'' هو أوسع برنامج لإعادة توزيع الدخل المباشر في البرازيل. فهو يوفر زيادة قدرها ٢٠ في المائة في دخل العائلات التي تستفيد من المنحة. ويهدف كذلك إلى تمكين النساء من الحصول مباشرة على دخل الأسرة، وحفزهن على المشاركة في تربية أطفالهن. ومنذ بدأ هذا البرنامج في فبراير ٢٠٠١ هناك تسعة ملايين طفل ينتمون إلى خمسة ملايين أسرة، قد حصلوا على مساعدة حتى الآن. ونحن نأمل أن نصل إلى ٥,٨ مليون أم و ١١ مليون طفل في المستقبل القريب.

إن البرازيل ملتزمة التزاما كاملا بالإزالة التدريجية لتشغيل الطفل. فإلى جانب التدابير التي اتخذتها وزارتا العدل والعمل، سوف أذكر برنامج القضاء على تشغيل الطفل، الذي يستهدف الأسر الفقيرة، الضعيفة اجتماعيا، التي لديها أطفال في مجموعة السن من ٧ إلى ١٤ عاما، وتدعمه منظمة العمل الدولية. وينطوي البرنامج أيضا على تقديم منحة دراسية لاستبقاء الأطفال في المدرسة. وفي العام الماضي وصلت المنحة إلى حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ طفل ومراهق، في المناطق الحضرية والريفية على السواء.

وخلال السنوات العشر الماضية حققنا أو اقتربنا من تحقيق معظم الأهداف المتصلة بالصحة التي وضعها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. فقد انخفضت وفيات الرضع ومن تقل أعمارهم عن خمسة أعوام انخفاضا كبيرا. وقد ساعدت حملات التحصين والتطعيم الروتينية على انحسار العدوى والأمراض التي يمكن تفاديها. وتم القضاء على شلل الأطفال وتراجعت الوفيات بسبب الإسهال. ويكاد يكون قد تم القضاء على الاضطرابات الناشئة عن الافتقار إلى اليود. وحدثت زيادة محسوسة في حصول النساء والبنات المراهقات على الخدمات الصحية الجنسية والإنجابية. ولكننا ندرك أن هذه الخدمات تحتاج إلى تحسين لتخفيض المستويات التي لا تزال عالية إلى درجة غير مقبولة من الوفيات والأمراض التي تصيب المواليد الجدد والأمهات. وارتفعت معدلات الإرضاع الطبيعي حتى ستة أشهر من ٢٢ في المائة في ١٩٧٥ إلى ٦٩ في المائة في ١٩٩٩.

وفيما يتعلق بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، سأبين أننا ملتزمون التزاما كاملا بالتعامل معه، مع مراعاة البعد المتعلق بحقوق الإنسان والأخذ بنهج متكامل ينطوي على الوقاية والعلاج وسبل الحصول العام والمجاني على العقاقير المضادة رجعيا للفيروسات، مع إيلاء عناية خاصة لقضية النقل الرأسي للعدوى.

وأود أن أختم بالتنويه والإشادة بالدور الأساسي الذي يقوم به المجتمع المدني البرازيلي، بما فيه عمل المتطوعين، والقطاع الخاص، الذين أسهموا إسهاما كبيرا في تحقيق الكثير من الأهداف التي رسمت في عام ١٩٩٠. وإذ نلتزم بمجموعة جديدة من الأهداف والمقاصد لإنشاء عالم أفضل وأشد حبا لأطفالنا، نظل واثقين من أن التضامن والأخوة اللذين سمحا بإحراز تقدم في الماضي سيكونان المبدأين المرشدين للمستقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): ستستمع الجمعية الآن إلى بيان من سعادة السيدة كرستينا توكارسكا – بيرناشيك، نائبة وزير الدولة بوزارة العمل والسياسة الاجتماعية في بولندا.

السيدة توكارسكا – بيرناشيك (بولندا) (تكلمت بالانكليزية): في هذه المناقشة العامة، يشرفني أن أمثل حكومة بولندا. واسمحوا لي أن أنوه أولا بأننا نرى أنه من المناسب للجمعية العامة، التي هي خير هيئة موجودة تجسد المجتمع الدولي، أن تؤكد وتحتفل بحقوق الإنسان لأضعف فئة موجودة من الناس في هذه المدينة بالذات التي حدث فيها يوم ١١ أيلول/سبتمبر من العام الماضي انتهاك صارخ لحقوق الإنسان من جانب المتعصبين الإرهابيين.

إن بروز هذه الدورة الاستثنائية بصورة غير عادية يعكس خطورة المشكلة المطروحة أمامنا: جعل العالم صالحا للأطفال. وعلى الصعيد الدولي نحن نحاول أن نبني عالما أصلح للأطفال بإنشاء المقاييس الأساسية لحمايتهم، وبتبادل المعرفة حول أفضل الممارسات، وبوضع الأهداف لسياساتنا الوطنية. وأفخر بأن أقول إن بولندا لديها سجل متين في هذا المجال.

ففي ١٩٧٨، في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بدأت بولندا العمل في الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل، التي أقرتها الجمعية العامة في ١٩٨٩. وهناك عدد قياسي من البلدان هو ١٩٢ بلدا، قد صدقت على الاتفاقية، وكانت بولندا من أوائلها في هذا التصديق. وفي عام ٢٠٠١ وقعت بولندا على البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة وبشأن بيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية. وينبغي أن أذكر أن شخصين قد أسهما إسهاما كبيرا في مولد الاتفاقية – الأستاذ آدم توباتكا والأستاذة ماريا توباتكووا – وهما موجودان معنا اليوم في هذه القاعة، كعضوين في الوفد البولندي. وأود أن أحييهما على جهودهما.

إن المبادرة البولندية قد أدت إلى إقرار الاتفاقية الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، في ٢٠٠٢. إن تلك الاتفاقية تتضمن بروتوكولات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، خصوصا النساء والأطفال وضد تهريب المهاجرين. وفي وقت مبكر من ١٩٩٨ عملت بولندا بجهد جهيد، مع بلدان أخرى، في سبيل إقرار مؤتمر العمل الدولي للإعلان بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، ومتابعتها. إن تلك المبادئ والحقوق الأساسية تشمل الإلغاء الفعلي لتشغيل الطفل. وقد صدقت بولندا كذلك على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨، بشأن السن والحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل، وهي تضع الآن اللمسات النهائية في تصديقها على اتفاقية المنظمة رقم ١٨٢، بشأن حظر أسوأ أشكال تشغيل الأطفال، واتخاذ إجراء فوري للقضاء على تلك الأشكال. ونحن في بولندا نفخر بصفة خاصة بإسهامنا في إقرار وتعزيز تلك الصكوك الدولية، المشار إليها في مشروع الوثيقة الختامية التي سوف تتمخض عنها هذه الدورة (A/S-27/3) بوصفها مقاييس دولية ذات أهمية رئيسية، توفر إطارا لجميع الأعمال المتعلقة بالأطفال والمراهقين.

ما هي إنجازات بولندا ووجوه القصور منها بعد مضي ١٢ عاما على إقرار مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل إعلانه وخطة عمله؟ بدءا بدستورنا، إن قوانين بولندا تمتثل للمقاييس الدولية بشأن حماية الأطفال والأمهات والأسر. ومنذ عام ٢٠٠٠ كان لدى بولندا مسؤول مظالم خاص للأطفال، يعمل ''رقيبا'' على حقوق الأطفال، ويتدخل بالنيابة عنهم عندما تنتهك حقوقهم أو مصالحهم،

وعندما يثبت أن الإجراءات العادية لتصحيح الأمور لم تكن كافية.

ونحن، أسوة بالبلدان الأخرى في العالم، لدينا سجل مختلط. ففي عام ٢٠٠١ قدمت الحكومة البولندية إلى الأمين العام تقريرنا المرحلي الوطني. فمن الناحية الإيجابية في دفتر الحساب، يذكر التقرير تخفيضنا لوفيات الأطفال بأكثر من ٥٠ في المائة، وتخفيضنا وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات بمقدار ٤٠ في المائة. أما وفيات الأمهات في بولندا فقد هبطت بأكثر من ٦٥ في المائة. وإمكانية الحصول على التعليم الأولي متاحة للجميع. ونسبة معرفة القراءة والكتابة تقرب من ١٠٠ في المائة، على الرغم من أن الأمية الوظيفية موجودة. ولدى بولندا نظام متطور من حماية الأمومة، ومن المزايا الرامية إلى دعم الأسر في تربية الأطفال. وقد اتخذت تدابير مختلفة فيما يتعلق بالخصوبة وتنظيم الأسرة. ثم إن معرفة الأمور الجنسية البشرية هي جزء من المناهج المدرسية في بولندا. وتريد الحكومة الحالية أن تكفل اكتمال هذه المعرفة وأن يقوم بتدريسها مدرسون ذوو كفاءة عالية. وقد قامت بولندا بصفة عامة بتحقيق الأهداف التي رسمها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

أما على الجانب السلبي في دفتر الحساب، فهناك اختلافات بين المدن المتقدمة في بولندا والمناطق الريفية المتخلفة نسبيا، والتي يقطنها حوالي ٣٠ في المائة من المواطنين. والعواقب الاجتماعية لتلك الاختلافات قد فاقمها في الآونة الأخيرة تباطؤ النمو الاقتصادي والموجة الكبيرة من الناشئين الذين أنجبهم انفجار المواليد ودخلوا سوق العمالة، وما أدى إليه ذلك من نمو في البطالة، التي تبلغ نسبتها في الوقت الحاضر ١٨ في المائة. إن جميع هذه العوامل لها وقع سلبي لا يمكن تفاديه على الأسر والأطفال.

وحتى أفضل سياسة اجتماعية لن تتغلب، في حد ذاتها، على تلك الفوارق في المدى القصير. إن الحكومة، بسعيها إلى تطبيق سياسات سليمة للاقتصاد الكلي، إنما تنشئ الظروف الكفيلة بتعجيل النمو الاقتصادي في المستقبل. والإصلاح التعليمي الذي بدئ فيه عام ١٩٩٩ – على الرغم من أنه يحتاج إلى بعض التعديلات – يستهدف إعداد الطلبة للعمل في سوق العمالة الجاري وهو سوق فيه تشدد في المطالب ومرونة معا. إن المناهج الدراسية الجديدة آخذة في التحول عن التدريب الجامد في مجالات تخصصية ضيقة نحو نهج أوسع نطاقا يزود الطلبة بالمعرفة في مجال الأعمال التجارية. إن عضوية بولندا المستقبلة في الاتحاد الأوروبي سوف تنشئ فرصا لم يسبق لها مثيل لنمو اقتصادي أسرع وتنمية اجتماعية أسرع.

بيد أنه، في سبيل تحقيق هذه الأهداف على نحو أشد كفاءة، نحتاج إلى دعم المجتمعات المحلية والكنائس والمنظمات غير الحكومية. إن العقد الماضي قد شهد انفجارا لتلك المنظمات في بولندا. وهناك أكثر من ٢٠ منها منتسبة إلى هذه الدورة. وفي جميع مستويات الحكومة – سواء الوطني أو المحلي منها – يعدون شركاء نفيسين. وفي سبيل تشجيع التطوع بين مواطنينا، سوف تسن الحكومة الحالية تشريعا لدعم المنظمات غير الهادفة للربح، التي تعمل لمصلحة الجمهور. فالمنظمات التطوعية تقوي لحمة المجتمع وسداه. وبالنسبة للناشئين، تقدم بديلا إيجابيا لمختلف ثقافات الأحداث الفرعية – التي هي أحيانا ثقافات إجرامية. ونحن ننظر إلى تلك المنظمات باعتبارها حلفاء هامين في مكافحة انحراف النشء. ونذكر، عرضا، أننا نعتقد أن المسلك الإجرامي للنشء يستحق مزيدا من الانتباه واستجابة أشد شمولا من جانب المحافل الدولية، مثل هذه الدورة الاستثنائية.

بيد أنه، على الرغم من هذا السجل المختلط للإنجازات، فالأمين العام على حق إذ يقول في استعراضه في نهاية العقد ''نحن الأطفال'' إن:

''العالم قد شهد ... إحراز تقدم من أجل الطفل في العقد الأخير بعد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل أكبر مما تحقق في أي فترة أخرى''. (A/S-27/3 الفقرة ٣٦)

إن الأمين العام يشير إلى أن زخما قد استحدث في سبيل ''تحويل حاسم للاستثمارات الوطنية إلى العمل على تحقيق رفاه الأطفال'' (الفقرة ٤٧). وكما يقول فإن هذه الدورة الاستثنائية المعنية بالأطفال ينبغي أن تكون المناسبة التي تتخذ عندها هذه الخطوة الهامة. وينبغي أن نتمنى جميعا مثل تلك النتيجة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد باك جيل يون، رئيس وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد باك جيل يون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): إن هذه الدورة الاستثنائية، المنعقدة في قرن جديد، لها أهمية خاصة فيما يتعلق باستعراض تنفيذ أهداف العقد الماضي، من أجل بقاء الأطفال وحمايتهم ونمائهم، على النحو الذي حدده مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، ولاستكشاف الطرائق والوسائل العملية لتحقيق هذه الأهداف خلال العقد الجاري.

إن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سوف يحاول، إلى جانب الوفود الأخرى، أن يجعل هذه الدورة الاستثنائية مناسبة هامة لوضع علامة أخرى على الطريق المؤدي إلى تعزيز القضية المشتركة للجنس البشري: رفاه الأطفال.

وتحت القيادة الحكيمة للجنرال الموقر كيم يونغ إيل، تضطلع حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بسياستها التي تقوم على إعزاز الأطفال باعتبارهم ''ملوك الأمة''. وبإعطاء رعاية الطفل وتربيته، على أساس فكرة يوتشي، التي تتخذ الإنسان محمرا لها، أعلى درجة من الأولوية. إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد أقرت نظريتها في التعليم الاشتراكي، وقانونها بشأن الصحة العامة، وقانونها بشأن تربية الأطفال وتثقيفهم، وقد أنشأت نظاما من الرعاية الصحية المجانية ومن التعليم الإجباري المجاني لمدة أحد عشر عاما، مما يكفل أن تكون الدولة مسؤولة مسؤولية كاملة عن صحة الأطفال والنساء ورفاههم.

وبفضل تطبيق سياسات الحكومة المتعلقة بالصحة العامة والتعليم المتقدم، سجلت عدة إنجازات في تنفيذ خطة عملنا الوطنية أثناء الفترة التي نستعرضها، وكان هناك تقدم هائل قد أحرز بحلول أوائل التسعينات في تحقيق الأهداف المتعلقة بالأطفال.

وفي النصف الثاني من التسعينات، حدثت كوارث طبيعية متتابعة، كان لها بالاقتران مع عوامل خارجية أخرى، عواقب سلبية خطيرة على التنمية الاقتصادية لبلدنا، مما أثار مصاعب جمة وتحديات لجهود الحكومة الرامية لتحقيق رفاه الأطفال. بيد أن الحكومة وفرت باستمرار الخدمات الاجتماعية، مثل التعليم المجاني والرعاية الصحية المجانية. وأقرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الآونة الأخيرة قوانين ولوائح مثل قانون التعليم لعام ١٩٩٩، واستعملت باستمرار على نحو أفضل القوانين القائمة، مما جعلها مواكبة للتقدم في هذا المجال.

وبشأن مسألة رفاه الأطفال والنساء وحمايتهم، طالما علقت الحكومة أهمية على التعاون والتعاضد الدولي أيضا. ففي العام الماضي انضمت جمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهي بسبيل إعداد تقريرها الثاني عن اتفاقية حقوق الطفل. وتعاونت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أيضا تعاونا وثيقا مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومع غيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومع المانحين، في سبيل تحقيق رفاه الأطفال.

وإني أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن شكرنا العميق لوكالات الأمم المتحدة وللبلدان المانحة وللمنظمات غير الحكومية وللمنظمات الأخرى، وخصوصا للسيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لليونيسيف، على مساعدتها المخلصة لجهودنا في سبيل تحقيق رفاه الأطفال.

إن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يرى أن الدورة الحالية ينبغي أن تولي عناية خاصة للنقاط الآتية. فأولا، ينبغي إنشاء سياسة وطنية ملائمة تكفل البقاء والحماية والتنمية والمشاركة للأطفال، إلى جانب نظام قانوني متين.

ويقتضي الأمر، في المقام الثاني، ضمان تعزيز وتطوير أساس اقتصادي وطني يؤدي إلى الإنجاز الكامل لأهداف العقد، التي سوف تقرها الدورة الاستثنائية الجارية. ووجود اقتصاد وطني قوي يكفل ماديا رفاه الأطفال.

وفي المقام الثالث، يقتضي الأمر إنشاء بيئة دولية تساعد على حل قضايا الأطفال على أساس سليم. ومن الضروري، تمشيا مع هذا، إزالة الوقع السلبي للعولمة، ورفع العقوبات الاقتصادية وحالات الحصار المفروضة من جانب واحد ضد البلدان النامية، وتسوية الصراعات من خلال الحوار السلمي. إن الحقيقة تبين أن العقوبات الاقتصادية وفرض الحصار ضد البلدان النامية من جانب واحد، والصراعات من جميع الأنواع، لها وقع خطير على فرادى البلدان وعلى المناطق المحيطة بها، وكذلك على تنميتها الاجتماعية والاقتصادية مما يهدد حق البقاء للملايين من الأطفال.

وأخيرا، إن الإسهامات المالية والتعاون الدولي ينبغي تعزيزهما للمساعدة على حل قضايا الأطفال.

إن كفالة السلم الدائم في شبه الجزيرة الكورية اليوم هو من المتطلبات المسبقة الأساسية لحل قضايا الأطفال في هذه المنطقة. إن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية سوف تبذل قصاراها لتعزيز التعاون بين شمال كوريا وجنوبها، مع رفضها جميع أشكال الاعتماد على القوى الخارجية، وذلك بقصد التنفيذ الكامل للإعلان التاريخي المشترك بين الشمال والجنوب، الذي يمثل مشيئة شعب كوريا وتطلعاته إلى تحقيق إعادة التوحيد الوطني على أساس جهوده الذاتية.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مع إيلاء العناية اللازمة لتحقيق أهداف جديدة للعقد، سوف توجه جميع جهودها إلى العمل السامي المتمثل في تعزيز رفاه الأطفال.

الرئيس بالنيابة: (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة لويزا دوران دي لاغوس، رئيسة وفد شيلي.

السيدة دوران دي لاغوس (شيلي) (تكلمت بالإسبانية): اسمحوا لي، في البداية، أن أعرب عن ارتياح حكومتي وامتنانها إذ ترى السيد هان سونغ - سوو مترئسا هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الأطفال. وليس لدى وفدي شك في أن خبرته وحكمته سوف تسهلان توافق الآراء على قضية لها أهميتها الخاصة لمستقبل البشرية.

إن حكومتي قد أحاطت علما بالأولوية الخاصة التي يعلقها الأمين العام على مسألة الأطفال. ونحن شاكرون لهذا التفاني، ونوجه شكرنا للسيدة كارول بيلامي، المديرة

التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وشكرنا الخاص للممثلة الدائمة لجامايكا، باتريسيا دورانت، التي رأست بحماس وألمعية العمل التحضيري لهذه الدورة الاستثنائية.

إن التحدي المتمثل في نشوء دولة متقدمة النمو، ومندمجة اجتماعيا في القرن الجديد أمر يقتضي الشرط المسبق الذي لا مفر منه، وهو إعطاء أطفالنا ومراهقينا الظروف الثقافية والانفعالية والمادية التي يحتاجون إليها في سبيل تحقيق التنمية الكاملة لقدراتهم.

إن شيلي قد احتضنت ذلك المبدأ، ووضعت تركيزا على قدرات وإسهامات الشباب والأطفال، بدلا من التركيز على سياسة من الرفاه للوفاء باحتياجاتهم التي لم تلب بعد. إن هذا النهج هو ثمرة عملية طويلة من التجارب والتقييم، خصوصا خلال العقد الماضي.

وفي عام، ١٩٩٠ تم في آن معا التوصل إلى علامتين هامتين على الطريق في شيلي، دفعتا قضية حماية حقوق الأطفال والمراهقين إلى مكان أعلى في ترتيب موضوعات البرنامج العام: العودة إلى الديمقراطية، ودعوة مؤتمر القمة العالمي للأطفال إلى الانعقاد. إن هذين الحدثين قد دفعا بلدي إلى التصديق على اتفاقية حقوق الطفل في السنة ذاتها. وبعد أكثر من عقد من الزمن، حدث أهم تقدم في سياق وضع خطة وطنية للأطفال، في عام ١٩٩٢، تركز على جهود الدولة في مجال الصحة وظروف المعيشة، والتعليم، وتطبيق القوانين لحماية حقوق وسلامة الأطفال والمراهقين.

وبفضل سياسة آلفت بين النمو الاقتصادي والتقدم المستدام في مجال العدالة الاجتماعية، انخفض مستوى الفقر والعوز عند الأطفال والمراهقين من ٥٠,٧ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٩,١ في المائة في عام ٢٠٠٠.

وفيما يتعلق بالصحة العامة، فإن جميع الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ست سنوات تقريبا تجري عليهم فحوصات دورية في شبكة الرعاية الصحية، وهناك حوالي ٩٨ في المائة منهم تغطيهم خطتنا للتحصين الشامل.

ومن خلال إصلاح التعليم زادت شيلي من معدلات الالتحاق بالدراسة على جميع المستويات التعليمية، وسجل أكبر تقدم في التعليم السابق للمدرسة، حيث ازداد من ٢٠,٩ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٣٢,٥ في المائة عام ٢٠٠٠، وفي التعليم الثانوي، حيث ارتفع من ٨٠,٣ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٩٠ في المائة عام ٢٠٠٠.

وفي مجال التشريع تم تعديل بعض القوانين وسنت قوانين أخرى لحماية حقوق الأطفال والمراهقين وضمانها؛ وبعض الأمثلة على ذلك قوانين البنوة، والتبني، ومنع العنف المترلي. بيد أنه لا تزال توجد حالات عدم تعادل – تبعا للمجال الذي يعيش فيه الأطفال وللحالة الاقتصادية الاجتماعية لعائلاتهم – وتتعقد هذه الحالات بمشكلات جديدة، مثل إدمان المخدرات، وبغاء الأطفال، والتزايد المستمر في حمل البنات المراهقات، وتشغيل الأطفال، وهو أمر يقتضي جهودا منسقة من الدولة ومن المجتمع المدني.

ولمواجهة هذه المشكلات وضعت الحكومة سياسة وطنية للأطفال والمراهقين، يجري تنفيذها في خطة عمل شاملة للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠. وتلك السياسة، التي تستوحي اتفاقية حقوق الطفل، تنظر إلى الأطفال باعتبارهم أفرادا لهم صفات وحقوق إزاء الدولة، والأسرة والمجتمع. والأهداف الرئيسية للسياسة الوطنية الخاصة بالأطفال والمراهقين، هي تعزيز الحقوق، وتقوية العائلة، وتنسيق السياسات العامة، والحماية الشاملة للأطفال، ومشاركة الأطفال والمراهقين.

ومن جوانب السياسة الوطنية الإصلاح الشامل لنظام العدالة، لكفالة حماية حقوق الأطفال. وهذا الإصلاح يتطلع إلى سن قانون لحماية حقوق الأطفال والمراهقين، وإلى

إنشاء نظام عدالة جنائية متخصص للمنحرفين من النشء. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تنشأ محكمة للأسرة، سيخول القضاة فيها ولاية النظر في حالات تشمل قضايا كإساءة معاملة الطفل والعنف المترلي، والتبني، والبنوة، والنفقة.

وفيما يتعلق بالتعليم، تشمل الاقتراحات زيادة إمكانيات التوصل إلى التعليم ذي الجودة العالية، وإنشاء آليات لاستبقاء الأطفال في المدرسة. وفي هذا الصدد، صدر في العام الماضي قانون يمكن الأمهات المراهقات أو المراهقات الحوامل من الاستمرار في دراساتهن وإتمامها. وخدمات العناية الصحية التي تقدم مجانا في معاهد التعليم سوف تمتد إلى تخصصات جديدة. وسيوسع برنامج الصحة المدرسية كذلك ليغطي طلبة المدارس الثانوية حتى سن ١٨ عاما. أما على المستوى المحلي، فسوف تعطى أولوية خاصة لمرافق المجتمع، تراعى فيها الاحتياجات الترفيهية واحتياجات أوقات الفراغ للأطفال والمراهقين. وسوف يتم استكشاف مسالك جديدة في الدائرة الفنية والثقافية، مثل خبرة الجوقات الموسيقية للشبيبة وأوركسترات الأطفال التي لها اليوم وقع إيجابي على الأطفال وعلى عائلاتهم وعلى البيئة المجتمعية.

وإزاء هذه الخلفية، تؤكد شيلي من جديد التزامها باتفاقية حقوق الطفل وبآليات المتابعة التي أنشأتها الأمم المتحدة. وقبل حوالي ٤٧ عاما، بمناسبة اجتماع رسمي عن حقوق الإنسان، أرسلت شاعرتنا غبرييلا ميسترال، الحائزة على جائزة نوبل، رسالة قرأناها في هذه القاعة نفسها، جاء فيها:

> ”أكون سعيدة لو أن جهدنا النبيل في سبيل إدراك حقوق الإنسان قد احتضنته احتضانا حقيقيا جميع أمم العالم. إن ذلك يكون أكبر انتصار يتحقق في زمننا“.

وأعتقد أن كلماتها لم تفقد شيئا من أهميتها، خصوصا إذا ما وجهناها إلى ملايين الأطفال والناشئين الذين يطالبوننا بعالم أشد عدالة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ماري تيريز هرمنج، رئيسة وفد فرنسا.

السيدة هرمنج (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): إن رئيس الجمهورية الفرنسية كان، لفترة طويلة، يزمع أن يشارك شخصيا في هذه الدورة الاستثنائية عن الأطفال، الذين يهتم بهم أعظم الاهتمام، إذ أنه مقتنع أن ريحا جديدة تهب هنا: هي ريح السخاء والأمل لأطفال العالم. إلا أن الجدول الزمني الانتخابي في فرنسا لم يسمح له بحضوره اليوم إلى هنا. ولذا فإني أخاطب الجمعية، بصفتي ممثلته الشخصية في هذه العملية التحضيرية للدورة. وبالنيابة عنه أود أن أثني على الأمين العام وعلى السيدة بيلامي، وعلى الآنسة دورانت، لأعمالهم المثالية في سبيل الأطفال. وفي فرنسا أدت التحضيرات للدورة إلى مبادرات عديدة، وأنتجت مائة اقتراح بسياسة جديدة للأطفال، كان لي شرف تقديمها إلى رئيس الجمهورية.

إن هذه الدورة الاستثنائية ينبغي استعمالها لتوحيد وتجميع الدروب التي تمخض عنها مؤتمر القمة العالمي للأطفال عام ١٩٩٠، وهي إقرار اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٨، في عملية مشتركة. ولكن هذه الدورة ينبغي أيضا أن تنفث حياة جديدة في سياسات الأطفال، تكون علامة على التزامنا بمضاعفة جهودنا في سبيلهم.

ومضاعفة جهودنا أمر يقتضي، في المقام الأول، أن نؤكد من جديد فلسفتنا ونهجنا القائم على أساس حقوق الطفل. إن تنفيذ اتفاقية ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٩ – التي بلغ من أهميتها الأساسية أنها كادت تنال تصديقا عالميا – قد أدى دورا رئيسيا خلال العقد الحالي في تعبئة

الجهود على مستوى العالم كله في سبيل الأطفال. ولو كان لي أن أفرد ثلاثة حقوق، فإنها ستكون حق الحماية من جميع أشكال العنف؛ والحق في التعليم، ولا سيما للبنات إذ أنه من مفاتيح التقدم في العالم؛ والحق في الصحة، في مواجهة التحديات الرهيبة المتمثلة في أوبئة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، وبغية إعادة التأكيد على تلك الفلسفة، سوف يكون مبررا جدا جعل ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر يوما دوليا لحقوق الأطفال.

غير أن الاعتراف بتلك الحقوق يجب ألا يؤدي إلى تحول الأطفال السابق لأوانه إلى بالغين، أو إلى التباس بين تلك الحقوق وبين عدم وجود حدود: فالأطفال يحتاجون إلى شخصية ذات سلطان ترشدهم وتعلمهم وترعاهم أثناء تطورهم إلى سن البلوغ. وفي هذا الصدد، نحن جميعا مسؤولون – من آباء ومربين وعائلات ومؤسسات عامة. إن الآباء يجب أن يضطلعوا بمسؤولياتهم كاملة في الوفاء بدورهم إزاء الأطفال.

بيد أن تجديد جهودنا يعني كذلك أن نقوم، بطرائق ملموسة وبعزم، بتنفيذ التدابير القانونية الطموحة التي صيغت على مدى السنوات العشر الماضية، على أساس اتفاقية حقوق الطفل. إن فرنسا تدعو إلى التصديق العالمي على الاتفاقية وعلى بروتوكوليها الاختياريين، المتعلقين باثنين من أسوأ أشكال العنف ضد الأطفال – وهما بروتوكولان صدَّق عليهما بلدي في الآونة الأخيرة. ويسر فرنسا أنه يجري تحت سلطة الأمين العام إعداد تقرير عن العنف ضد الأطفال، سيتم نشره قريبا. وترحب كذلك بازدياد اهتمام مجلس الأمن بالمشكلة الخطيرة التي هي مشكلة الأطفال في الصراعات المسلحة. انظروا إلى الوقائع: هناك مليونان من الأطفال قتلوا في الصراعات منذ عام ١٩٩٠، وجرح ستة ملايين طفل أو تركوا معوقين، كما أن هناك عشرة ملايين طفل أصيبوا بصدمات بسبب ضياع آبائهم أو بسبب الاعتداء الجنسي عليهم.

إن العنف الجنسي ضد الأطفال، والمواد الإباحية عن الأطفال والاستعمال الإجرامي للتكنولوجيات الجديدة، مثل الإنترنت، في تلك الأنشطة، هي تحديات جديدة ينبغي التصدي لها. ولا يوجد بلد أو مؤسسة بدون مثالب هنا. إن حماية الأطفال هي واجب مستمر، بل واجب يهمنا جميعا. وفي سبيل أداء هذا الواجب، يجب أن نكفل التنفيذ الفعلي للاتفاقيات ذات الصلة، ونرصد تنفيذها، على أن يتم ذلك بوسائل منها إعطاء لجنة حقوق الطفل الموارد التي تحتاج إليها وتنسيق العمل الدولي، مثلا بشأن مكافحة المواد الإباحية عن الأطفال والاستغلال الجنسي لهم.

ويجب أيضا أن نضاعف جهودنا كي نورث أطفالنا كوكبا نظيفا ومستداما. وفي منظور مؤتمر القمة العالمي القادم في جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة، الذي سوف يعالج قضايا الحماية البيئية وواجب التضامن بين الأجيال، أليس علينا واجب أن نكفل ''العدالة بين الأجيال'' التي تؤدي ليس فحسب إلى أن توفر اليوم الظروف التي يستطيع فيها الأطفال أن يشبوا على نحو أفضل، بلا تلويث ولا أمراض مرتبطة بالبيئة، ولكن كذلك أن نترك للأجيال القادمة عالما أحيط بالحماية ونظاما إيكولوجيا سليما؟ وفي هذا الصدد توصي فرنسا بزيادة توعية الأطفال بتلك القضايا. وأود أيضا أن أذكر برغبة رئيس الجمهورية الفرنسية في إقامة منظمة عالمية للبيئة.

وأخيرا، هناك نقطة على أقصى درجة من الأهمية، هي أنه لا بد لنا أن نضاعف جهودنا لمكافحة الفقر، والفقر المدقع. وإذا أخفقنا في أن ندرك تماما أهداف مؤتمر قمة عام ١٩٩٠، يجب أن يقال صراحة وبأوضح عبارة، إن ذلك مرده بقدر كبير إلى أننا لم نستطع أن نكافح على نحو أفضل

الفقر بتخصيص موارد مالية وبشرية كافية. وكي يعيش أطفالنا عيشة أفضل، لا بد أن نذهب إلى مدى أبعد في كفاحنا ضد الفقر، على أثر ما تقرر في مؤتمر قمة الألفية وجرى تأييده في مؤتمر قمة مونتيري، قبل وقت وجيز، بشأن تمويل التنمية، خصوصا فيما يتعلق بأفريقيا. إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية، في كلتا البلدان المتقدمة النمو والبلدان الفقيرة إلى أقصى حد، أمر أساسي لتحسين نصيب الأطفال. وإثباتا لذلك يكفيني أن أذكر القضية الصعبة والمعقدة التي هي قضية تشغيل الأطفال. إن الانتقال من اقتصاد داخلي إلى اقتصاد يقوم على أساس الربح، والتحضر، وتجزئة العائلة كوحدة، والسعي إلى مزايا مقارنة في أسواق العالم، أمور قد مزقت النظام القديم، وأدت إلى إنشاء شبكات فعلية لاستغلال الطفل. وعلينا أن ندين هذه ونكافحها بتصميم، بدون أن نقصر أنفسنا على الممارسات التي تبينت منظمة العمل الدولية أنها أسوأ أشكال مثل هذا الاستغلال.

إن ذلك يجب أن يحدو بنا إلى الاعتراف بأن مكافحة الفقر إنما هي إسهام أساسي لتحسين نصيب الأطفال. وذلك يقتضي حتما إسهامات مالية بقدر أكبر. وأود هنا أن أذكر بنداء رئيس الجمهورية الفرنسية في مونتيري، لأجل أن تبذل الدول المصنعة جهدا أكبر. والعمل ضد الفقر جوهري، ولكنه ليس كافيا لكفالة احترام حقوق الأطفال في كل مكان وكل زمان. والأطفال متباينون، وكذلك أحوالهم متباينة. ولكن عزمنا على أن نكافح العنف الذي يسام به سكان ضعفاء ينبغي أن يكون ثابتا لا يكل.

وفرنسا ماضية في متابعة الحلم نفسه الذي هو أن ترى منتشرا، في عالم من التنوع الثقافي، التطلع الطموح الذي اختارته لنفسها: الحرية والمساواة والإخاء. إن الحرية والمساواة والإخاء يجب أن تكون، في المقام الأول، لأضعف فئة: ألا وهي أطفالنا. وهذا، نوعا ما، ما أراده السيد كوفي عنان والسيدة كارول بيلامي للأطفال في فجر القرن الحادي والعشرين، عندما نظما الدورة الاستثنائية. ويجب ألا نخيب أمل أطفالنا، بل نثبت أننا على مستوى الالتزامات التي تعهدنا بها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ريتشارد راين، رئيس وفد أيرلندا.

السيد راين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بالنيابة عن حكومة أيرلندا. إن القصد من الدورة الاستثنائية هو تجديد وإعادة تأكيد الالتزام الذي ارتبط به المجتمع الدولي عام ١٩٩٠ في الإعلان العالمي لبقاء الطفل ونمائه وحمايته. إن الأطفال هم أثمن مورد لنا. فهم جديرون بأن نعزهم ونغذيهم. ويجب أن نبين أن رسالة الأمس من محفل الأطفال قد مست شغاف قلوبنا، لذلك تعلق حكومة أيرلندا أعلى قدر من الأهمية على الاختتام الناجح لعمل الدورة الاستثنائية، التي هي، في حد ذاتها، دورة راسخة في منطق إعلان الألفية.

وفي البداية اسمحوا لي أن أهنئ زميلتي وصديقتي، السفيرة باتريسيا دورانت، على إشرافها الممتاز لعمل اللجنة التحضيرية. فهي، والأعضاء الآخرون في المكتب، قد عملوا بدأب، ولذا نحن واثقون بأننا سندرك نتيجة ناجحة.

إن تقرير نهاية العقد (A/S-27/3) الذي أعده الأمين العام وأعدته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، بعنوان ''نحن الأطفال''، يبين بوضوح الجهود العالمية المبذولة خلال السنوات العشر الأخيرة لترجمة النوايا والأهداف والمقاصد التي تضمنها الإعلان العالمي لعام ١٩٩٠، وخطة العمل، إلى أفعال على أرض الواقع.

إن تقرير الأمين العام يدل بوضوح على ما أحرز من تقدم خلال السنوات العشر الأخيرة. ونستطيع أن نعترف

حقا بما أحرز من نجاحات: فهناك تخفيض في الوفيات بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات؛ وهناك مستويات عالية ومستدامة من تحصين الأطفال في معظم أنحاء العالم؛ وشلل الأطفال يكاد ينقرض، ويوجد أطفال في المدارس أكثر مما كان يوجد فيها من الأطفال في أي وقت مضى. بيد أنه لا بد أيضا أن نعترف بما وصفه الأمين العام في تقريره بأنه ''استمرار مكرب للويلات المألوفة بالنسبة للبشرية'' (A/S-27/3، الفقرة ٤٨): استمرار المستويات غير المقبولة من الفقر في أنحاء كثيرة من العالم، والتباين المتنامي في إمكانية التوصل إلى الخدمات والثروة، وهو أمر وصفه التقرير بحق بأنه ''فاحش''.

إن هذه الدورة الاستثنائية إنما هي فرصة لإعادة التركيز على أهدافنا ولتجديد التزامنا المشترك بعمل حقيقي لجميع أطفالنا. إننا نواجه تحديات جماعية بأن نتخذ أعمالا وطنية ودولية ونعيد تكريس أنفسنا لأطفال العالم – جميع أطفال العالم. ومشروع وثيقة النتائج المعروضة علينا لإقرارها، ''عالم صالح للأطفال''، يبين بوضوح ما هي التحديات الماثلة أمامنا خلال السنوات العشر القادمة.

إن أيرلندا قد سعت إلى أن يكون للالتزامات التي ارتبطنا بها في الإعلان العالمي لعام ١٩٩٠ أثر عملي، ليس لأن الأطفال يمثلون ثلث سكان أيرلندا فحسب، بل لأن الأطفال مهمون، ولأن الحكومة الأيرلندية ملتزمة بأطفالنا. وقد ترجم ذلك إلى زيادة استثمار، وإلى تنميات هامة في التشريع والخدمات للأطفال خلال التسعينات، ولكن لعل أفضل دليل على هذا الأمر هو أنه قد جرى، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، نشر أول استراتيجية وطنية للأطفال، وهي أول استراتيجية جامعة نشرت أبدا في أيرلندا، ويتراءى ''عالم صالح للأطفال'' في رؤيتها وأهدافها. وهي أيضا أكبر مبادرة وحيدة تسير قدم بتنفيذنا اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل.

إن الاستراتيجية الوطنية للأطفال في أيرلندا فيها رؤية واضحة وطموحة:

> ''أن تكون أيرلندا بلدا يحترم فيه الأطفال كمواطنين ناشئين، لهم إسهام نفيس يقدمونه، ولهم صوت ذاتي؛ ويكون فيه كل الأطفال معززين وتساندهم عائلة ويساندهم المجتمع الواسع؛ ويتمتعون فيه بطفولة تحقق ذاتها وتحقق قدرتهم''.

والاستماع إلى الأطفال وإشراكهم إنما هما هدف رئيسي في استراتيجيتنا الوطنية. وقد أنشئ برلمان وطني للأطفال، وسننا في الآونة الأخيرة تشريعا ينشئ أمينا للمظالم للأطفال لتعزيز وحماية حقوق الأطفال ورفاههم.

إن الاستراتيجية الوطنية هي لجميع الأطفال الأيرلنديين، ولكنها تعترف في الوقت نفسه بأن بعض أطفالنا يحتاجون إلى مساندة إضافية. إنها تتضمن الارتباط بالتزامات حقيقية لمعالجة الفقر والاستبعاد الاجتماعي، حتى يستطيع جميع أطفالنا أن يتمتعوا بالطفولة التي تصورها رؤيتنا. هناك التزام قوي بمساندة الأطفال عن طريق تمكين عائلاتهم ومجتمعاتهم. ولذا يجري تنفيذ الاستراتيجية الوطنية من خلال الشراكة – شراكة من الأطفال، والعائلات والمجتمعات المحلية، تساندهم الدولة ويساندهم القطاع الطوعي والقطاع الخاص، وكلهم من أصحاب المصلحة، ولكل منهم دور مميز يؤديه.

وقد أنشئت هياكل وطنية ومحلية جديدة لدعم التنفيذ. وهي تشمل لجنة وزارية للأطفال، يرأسها رئيس الوزراء، ووزير مخصص للأطفال. وهذا الوزير يسانده مكتب جديد لشؤون الأطفال. وسوف تستعمل هذه الهياكل الجديدة للسير قدما بالأفعال الواردة في ''عالم صالح للأطفال''. وكان مثل هذا النهج التشاركي سمة للعملية

التحضيرية، وهناك التزام في وثيقة النتائج بتعزيزه كجزء من عملية التنفيذ. إننا نؤيد ذلك بقوة.

ومحفل الأطفال قد كان فرصة كبيرة للأطفال والناشئين من العالم كله كي يتلاقوا لمناقشة آرائهم وتطلعاتهم. فللمرة الأولى في الأمم المتحدة استمعنا إلى أطفال يقدمون نتائج مناقشاتهم الذاتية. وينبغي أن نستهدف توسيع تلك الفرص في بلداننا، حتى يستطيع الأطفال والناشؤون تنمية تفهمهم للقيم الوطنية في المجتمع، وأن يشبوا مواطنين مسؤولين، يستعملون مواهبهم وقدراتهم كي يسهموا إسهاما كاملا في عائلاتهم ومدارسهم ومجتمعاتهم المحلية.

وعلى الصعيد الدولي، تؤيد أيرلندا التحقيق العملي للأهداف والمقاصد التي يتطلع إليها عالم صالح للأطفال، من خلال تمويل يقدمه ''العون الأيرلندي'' للتدخلات الرئيسية من جانب اليونيسيف في عدد من القطاعات والبيئات. ولقد بلغ مدى وحجم عمليات اليونيسيف شأوا جعل هذه المنظمة أحد أكبر المتلقين لتمويل ''عون أيرلندا'' سواء من خلال إسهامنا في مواردها الأساسية أو من خلال التمويل للمساعدة الطارئة.

وأيرلندا ملتزمة بتقديم تمويل متعدد السنوات لليونيسيف للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣. وأسهمت الحكومة بمبلغ ٤,١١ مليون يورو في عام ٢٠٠١، وكان ينطوي ذلك على زيادة تفوق ٥٠ في المائة بالقياس إلى السنة السابقة. وقدمت أيرلندا كذلك تعهدات دلالية بقيمة ٥,٥٢ مليون يورو في عام ٢٠٠٢، ومبلغ ٨ ملايين يورو في عام ٢٠٠٣. وهذا الالتزام ينطوي على زيادة قدرها ٤٣ في المائة في إسهامنا لليونيسيف في عام ٢٠٠١، وينطوي على زيادة أخرى قدرها ٤٤ في المائة و ٤٣ في المائة لعامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، على التوالي. ومن التوقع بحلول نهاية عام ٢٠٠٣، أن يكون التمويل الرئيسي من ''عون أيرلندا'' إلى اليونيسيف قد بلغ ٦,٣ مليون يورو، وهو أكثر من ثلاثة أضعاف مستوى عام ٢٠٠٠ الذي كان ٢,٥٤ مليون يورو.

إن المشيئة السياسية والالتزام بالنجاح سيكونان العاملين الأساسيين اللذين يولدان النجاح في تحقيق الأهداف والمقاصد الواردة في ''عالم صالح للأطفال''. وبالنيابة عن حكومة أيرلندا أستطيع أن أقول إننا نلتزم التزاما كاملا بالوفاء بتلك الأهداف والمقاصد، وإننا واثقون باستطاعتنا، مع توافر الإرادة السياسية الجماعية الضرورية، أن نؤدي إلى إيجاد فرق حقيقي في حياة جميع الأطفال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من سعادة السيد لامويل ستانيسلاوس، رئيس وفد غرينادا.

السيد ستانيسلاوس (غرينادا) (تكلم بالانكليزية): أبدأ كلامي باقتباس كلمات من المكافح الذي لا يقهر من أجل الحرية، الرئيس نلسون مانديلا، بشأن الموقع المركزي الذي يحتله الأطفال في الأسرة وفي الأمة وفي العالم:

> ''لا نستطيع أن نهمل أطفالنا النفيسين - لا، ولا واحد منهم، ولا يوما آخر. لقد مضى علينا وقت طويل من وجوب العمل في سبيلهم. وأذكركم بما لكم من قدرة والتزام ذاتيين بجعل العالم مكانا أفضل للأطفال''.

ما أبسط هذه الكلمات، ومع ذلك ما أقواها، في الدعوة إلى العمل.

ولذا فإن التقاعس عن العمل هو ترف لا تستطيع أن تطيقه هذه الدورة الاستثنائية السابعة والعشرون، بشأن أطفالنا. وفي هذا الصدد نستطيع أن نستعير فكرة من الملهاة الإلهية لدانتي تتمثل في أنه يوجد مكان في قاعة العار لمن يرفضون أن يتخذوا موقفا في الدفاع عن الأطفال. إن الدفاع عن حقوق الأطفال إنما هو أساسا من

حقوق الإنسان المدونة في اتفاقية حقوق الطفل وفي البروتوكولين الاختياريين. والاتفاقية التي أصبحت نافذة في عام ١٩٩٠ هي المعاهدة الأكثر تصديقا عليها في التاريخ. إنها تؤكد حق الأطفال في حياة خالية من العدوان والإهمال والاستغلال.

واليوم بعد مضي ما يقرب من ١٢ عاما على انعقاد مؤتمر القمة العالمي للأطفال عام ١٩٩٠، حضرنا لاستعراض تنفيذ الإعلان العالمي لبقاء الطفل ونمائه وحمايته، من حيث إحرازنا تقدما أو عدم إحرازنا تقدما خلال التسعينات. إن تقرير الأمين العام المعنون ''نحن الأطفال'' يتضمن خير تقدير لما أنجز وما ظل بدون إنجاز. وعلى أساس استعراضات على الصعيد الوطني من أنحاء العالم كله بشأن الطفل العالمي، يستخلص الأمين العام أن العالم قد خدع الأطفال باستثمار غير كاف، خصوصا في صحتهم وتعليمهم وحمايتهم. وأن هناك قدرا مفرطا من العدوان والاستغلال والفقر والأمية وسوء التغذية والمرض، خصوصا مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الكارثي والقتال – لا يزال من نصيب الأطفال، وهي أمور غير أخلاقية تناقض روح اتفاقية حقوق الطفل وهدفها.

وبصرف النظر عن الضغوط المالية على بلدي، يطيب لنا أن نذكر أن معدل وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات في عام ٢٠٠٠ كان ٢٦ حالة وفاة في كل ألف من المواليد الحية، وهو رقم يقل بنسبة محسوسة عن متوسط المنطقة الذي هو ٣٧٨ حالة وفاة. إن نسبة الأطفال الذين تم تحصينهم بالجرعات الثلاث اللازمة من لقاح الدفتريا والسعال الديكي والتيتانوس، قد ازدادت من ٨١ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٨٨ في المائة في عام ١٩٩٩، وهي نسبة أفضل من المتوسط الإقليمي الذي نسبته ٨٧ في المائة. وطبعا التعليم الابتدائي لا بد منه لجميع الأطفال في غرينادا وهو أمر يكفل معدلا عاليا جدا من معرفة القراءة والكتابة.

وتمشيا مع أغراض الدورة الاستثنائية المعنية بالأطفال، تم في غرينادا تعيين شهر نيسان/أبريل شهرا للوقاية من العدوان على الأطفال وللوعي بهذه المشكلة. والتحالف الوطني الغرينادي بشأن حقوق الطفل، في تعاون مع الحركة العالمية للأطفال والشخص المعين من اليونيسيف، قام بتجميع الزعماء الحكوميين، والمدارس، والمنظمات غير الحكومية، والكنائس، والحركات العمالية، ووسائط الإعلام، لمساندة حملة ''قل نعم للأطفال'' بوضع الأطفال في مكان الصدارة في جدول الأعمال الوطني. وقالت السيدة ماريتا ميتشل، زوجة رئيس الوزراء، عن الأطفال في معرض اختتامها للبرنامج الذي ظل شهرا:

> ''إنهم أنفس مورد لنا، ومستقبل البلد، وهم جديرون ببيئة سليمة تؤدي إلى نموهم وتنميتهم. وقبل كل شيء لا بد أن نصغي إلى الأطفال''.

ويطيب لي أن أذكر أن السيدة ماريتا ميتشل موجودة معنا هنا في قاعة الجمعية العامة.

وفي السياق نفسه، حضر رئيس الوزراء، السيد كيث ميتشل، محفلا للأطفال بغرض الرد على أسئلتهم وتلقي مقترحاتهم بشأن الوسيلة التي يمكن أن يقدموا بها أفضل إسهام في تحقيق التقدم لبلدهم. وفي موعد لاحق طرح رئيس الوزراء مشروعا لتشغيل النشء وتنميته، يسمى ''إيماني'' وهي كلمة أفريقية معناها الإيمان بالله، والإيمان بنفسك والإيمان بالآخرين. ومشروع ''إيماني'' مصمم ليوفر لعدد ٥٠٠ من الناشئين تتراوح أعمارهم بين ١٧ عاما و ٣٥ عاما فرصة الحصول على مهارات وتنميتها واكتساب خبرة في العمل، وتحسين صورتهم الذاتية، وتقديرهم الذاتي،

وبناء الثقة، واتخاذ موقف إيجابي بشأن أنفسهم وبشأن عالم العمل، بينما يتلقون أيضا إعانة شهرية.

ومشروع وثيقة نتائج الدورة الاستثنائية قد سمي بحق ''عالم صالح للأطفال''. وهو يستكمل ما تنادي به وثيقة ''نحن الأطفال''. ولهذا السبب فإن محفل الأطفال الذي سبق الدورة الاستثنائية، إنما هو ابتكار قد يكون أبلغ نتيجة بعيدة الأثر من نتائج الدورة. وبالأمس تحديدا، خلال افتتاح الدورة الاستثنائية، استمعنا إلى ممثليهم وعرفنا أن أفواه الأطفال والرضع تخرج منها كلمات حكيمة. ونستطيع أن نتشبه بالصغار دون أن نكون من ذوي الصغائر.

ومن منظور الآباء أن الأطفال هم جائزتهم ومسؤوليتهم، وهم فخرهم وسعادتهم، وهم لب الأسرة. ومن منظور الأمة بل من منظور العالم، أن الأطفال هم الأوصياء على الازدهار. ولذا فعلى نحو ما تكون الأسرة تكون الأمة ويكون العالم. إن مستقبل الأطفال هو مستقبل العالم.

وأخيرا قال الفيلسوف الصيني القديم منسيوس إن المرء ينبغي له أن يعتني بأطفاله أولا ثم يمد رقعة هذه العناية إلى أطفال العالم.

وإني أشكر الرئيس، والسيدة كارول بيلامي، والسفيرة باتريسيا دورانت.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد رشيد عليموف، رئيس وفد طاجيكستان.

السيد عليموف (طاجيكستان) (تكلم بالروسية): بينما نستعرض في هذه الدورة الاستثنائية ما أحرز من تقدم منذ مؤتمر القمة العالمي للأطفال في عام ١٩٩٠، نتساءل بحق تماما، هل قمنا بكل ما كان مستطاعا لنكفل أن يشب كل الأطفال بصحة وبالسلام والاحترام اللذين ينتجان الأطفال ذوي التربية السليمة. والتقديرات التي استمعنا إليها في هذه القاعة وفي الموائد المستديرة، تدل على أن النتائج التي حققناها كانت مختلطة جدا. فعلى الرغم من بعض التقدم، لا تزال مشكلة البقاء والحماية والتنمية للأطفال حادة اليوم بقدر ما كانت حادة قبل عشر سنوات. ولا نستطيع أن ندرك الأهداف المحددة في مشروع خطة العمل الجديدة وحدنا: فان إسهام مجتمع الأمم كله أمر هام – وكذلك من المهم إسهام فرادى البلدان، للقضية النبيلة المتمثلة في حماية حقوق كل طفل على الأرض.

إن وفد طاجيكستان يتوقع أن تؤدي هذه الدورة الاستثنائية إلى قوة دفع جديدة لجهودها المشتركة في سبيل توفير عالم أفضل ومستقبل أفضل لأطفالنا. وهذا أمر جوهري، نظرا لما يوجد من فقر، واختلال التعادل، وانتشار مرض فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز وغير ذلك من الأمراض الخطيرة، وانتشار الصراعات المسلحة والأفعال الإرهابية التي تقتل أبرياء تماما، بمن فيهم أطفال عزّل من أية حماية.

ولا يزال العالم المتمدن كله يأسى لسكان الولايات المتحدة الذين استهدفتهم الهجمة التي ارتكبها الإرهابيون الدوليون، بتاريخ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وصباح اليوم أوردت وكالات الأنباء خبرا مأساويا يقول إن ٣٢ شخصا قتلوا بفعل إرهابي في كاسبيسك في الاتحاد الروسي، منهم ١٢ طفلا، وإن عشرات الأشخاص قد جرحوا. إن وفد طاجيكستان يعرب عن تعازيه القلبية لأسر الضحايا، ولجميع الروس. ونحن نأسى جميعا لجميع من لقوا مصرعهم على يد الإرهابيين في مختلف أنحاء العالم. وفي عالم اليوم المترابط والمتصل بعضه ببعض، ألم هذه الخسارة إنما هو ألم متقاسم، بصرف النظر عن مكان وقوع المأساة.

وطاجيكستان، التي عانت فجر استقلالها من حرب أهلية، قد واجهت الإرهاب والتطرف في صدام مباشر، ونفهم بتعمق العواقب التي يمكن أن تنشأ عن هذه الظواهر الرهيبة. لقد نتج عنها ٠٠٠ ٥٥ يتيم، وتم تدمير مدارس ودور للأطفال، بما فيها المدارس السابقة للتعليم الرسمي والمراكز الطبية للعناية بالأطفال. هذه هي الصورة التعيسة للصراع بين الطاجيق الذي انتهى في حزيران/يونيه ١٩٩٧ بتوقيع الاتفاق العام على إحلال السلام والتوافق الوطني في طاجيكستان. والمجتمع الطاجيقي ومستقبله قد تلقيا ضربة خطيرة. فالاتجاهات السلبية، مثل تزايد الأنيميا بين الأطفال من جميع شرائح الأعمار إلى ثلاثة أضعافها بحلول عام ١٩٩٥، يمكن أن تمحو ما تحقق من تقدم في طاجيكستان خلال الأعوام السبعين الأخيرة في مضمار التنمية البشرية.

بيد أنه على الرغم من مصاعبنا الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية، أحرزت طاجيكستان تقدما كبيرا نحو تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي للأطفال، وفي تنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الطفل، التي كانت ولا تزال المبادئ المرشدة لحكومة طاجيكستان في قيامها بأعمال ذات أولوية لتحسين نصيب الأطفال. ويشهد على ذلك التنفيذ المستمر لمجموعة كاملة من التدابير لحماية الأطفال خلال الفترة التي أعقبت الصراع، وهي فترة بناء السلم والتحول الاقتصادي العميق. والهيئة التي تنسق هذا العمل المتعدد الجوانب هي لجنتنا لحقوق الطفل، التي أنشئت بمبادرة من رئيسنا ويرأسها نائب رئيس الوزراء. وفي المؤتمر الوطني الأول لحماية حقوق الطفل، الذي انعقد في عام ٢٠٠١، رسمنا الخطوط العريضة للمجالات الرئيسية لعمل اللجنة. وتشمل مهامها إشراك الأطفال والمراهقين في إصدار القرارات التي تؤثر في حياتهم.

ونحن نرحب بتزايد التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومع مؤسسات بريتون وودز المالية. ونساند وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، وإننا آخذون في إعادة تأهيل المدارس ودور الأطفال، وآخذون في إنشاء أنواع جديدة من المدارس والمنشآت التربوية. وهناك أغلبية من الأطفال الذين هم في سن الالتحاق بالمدرسة يتلقون تعليما مجانيا.

إن جمهورية طاجيكستان هي من الدول الآسيوية التي سيتحدد نموها الاجتماعي/الاقتصادي إلى حد بعيد بكيفية حلّنا المشكلات الديمغرافية التي نشأت عن الزيادة السريعة في عدد سكاننا. فعلى الرغم من أننا نشهد زيادة مستمرة في ناتجنا الإجمالي الوطني، إلا أن التزايد غير المتناسب في عدد سكاننا قد أدى إلى هبوط حاد في مؤشرات الناتج الوطني الاجمالي لكل نسمة، خلال السنوات العشر الماضية. ونتيجة لذلك، هناك أكثر من ٨٠ في المائة من مواطنينا يمكن تبويبهم في فئة الفقراء جدا. وفي إطار استراتيجية طاجيكستان لتخفيض الفقر، نتخذ تدابير لتخفيف وطأة الفقر وتقديم مساعدة للعائلات الفقيرة على شكل ألبسة، وكتب مدرسية، وتنمية الأعمال الصغيرة، وتوفير الائتمانات الصغيرة.

وتولي حكومتي أعلى درجة من الأولوية لسياسة ديمغرافية بعيدة النظر. وينعكس ذلك في برنامجنا للتنمية الديمغرافية، فالعناصر المركزية في هذا البرنامج هي كفالة الصحة التناسلية، وحماية الأمهات والأطفال، وتربية جيل جديد صحي. ونحن نعتقد أننا، إذ نقوم بهذا العمل، نستطيع أن نعتمد على موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان، الذي نراه الحليف الرئيسي لنا في تنفيذ سياسة ديمغرافية عاقلة. وأود أن أذكر بصفة خاصة أنه في السنوات الأخيرة أحرزنا تقدما كبيرا في تخفيض معدلات الوفيات للأطفال والأمهات عندنا.

وقد أثمر البرنامج الوطني لمكافحة الأنيميا نتائج إيجابية. ونظرا للسمات الخاصة للتنمية الاجتماعية/الاقتصادية

التي نصادفها الآن في طاجيكستان، فإن الهدف الأساسي لسياستنا الاجتماعية في محاولة تحسين نصيب الأطفال هو التغلب على الاتجاهات السلبية التي تؤثر في أوضاع الطفل، وتهيئة الظروف اللازمة لإحراز مزيد من التقدم في توفير متطلبات الأجيال القادمة. وفي هذا الصدد، ننوي أن نستمر في التركيز على حماية حقوق الأطفال؛ وعلى توفير تعليم ورعاية صحية عالية الجودة ومتيسرة؛ وعلى مساندة الأطفال الذين يعيشون في ظل ظروف صعبة بصفة خاصة، ولا سيما على أمر له أهمية خاصة ألا وهو التوسع في إسداء المساعدة للأيتام والمعوقين من الأطفال. ونأمل أن تستمر الدول المانحة والمنظمات الدولية في مساعدتنا على حل هذه المشكلات وغيرها من المشكلات الملحة.

ونحن نؤيد الأهداف الرئيسية الطويلة الأجل الواردة في مشروع وثيقة نتائج الدورة الاستثنائية. ومن بين هذه الأهداف أود أن أسترعي الانتباه إلى مشكلة توفير إمكانية التوصل إلى ظروف صحية سليمة وإلى مياه الشرب. وهناك حوالي ١,٥ بليون من البشر لا وصول لهم إلى الماء العذب، وقرابة ٢,٥ بليون نسمة تنقصهم ظروف النظافة الصحية. وكل عام يموت ٦ ٠٠٠ شخص لأنه لا وصول لهم إلى الماء العذب، وكثير منهم من الأطفال. فإذا لم نتخذ تدابير شديدة، سوف يباع الماء عما قريب كما يباع الزيت، وسوف ينجر مراهقو اليوم إلى صراعات على الماء. ونحن نأمل أن تكون سنة ٢٠٠٣ – التي أعلنتها الجمعية العامة سنة دولية للماء العذب – وأن يكون المحفل العالمي الثالث للماء الذي سوف ينعقد في اليابان، حاسمين في البحث عن طرائق لحل هذه المشكلة الملتهبة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لنيافة الكاردينال ألفونصو لوبيز تروخيللو، رئيس المجلس البابوي للأسرة في الكرسي الرسولي.

الكاردينال لوبيز تروخيللو (الكرسي الرسولي) (تكلم بالاسبانية): إن الكرسي الرسولي يود أن يكون دائما أمينا حيال التعاطف الخاص من الرب مع الأطفال وحبه الحنون لهم، في الاعتراف والاحترام الكامل المستحقين لهم. إنهم هبة رائعة من الله.

لقد نشأت على مر القرون مؤسسات وأعمال لا حصر لها في المجتمعات المسيحية، من أجل الأطفال. فهي أدت خدمات سخية في أكثر المجالات تنوعا – الأسرة، التعليم، الصحة – مع التركيز بصفة خاصة على أشدهم فقرا واحتياجا. إن مكافحة الفقر، الذي يصيب الأطفال بقسوة ويسبب عددا هائلا من الضحايا بينهم، إنما هو أمر أساسي.

وبالإضافة إلى العنف بأشكاله المتعددة، هناك مشكلات أخرى آخذة في التكاثر، ذات آثار مروعة، مثل التلويث الخلقي للبيئة الذي يحرم الأطفال، بمعنى ما، من تنفس الهواء النظيف. والعائلات والدول لا يمكنها أن تتفادى متطلبات الإيكولوجيا البشرية. وعندما تداس القيم الخلقية بلا رادع، وعندما يلبد الجو بطريقة مفتعلة بالإباحية، وعندما يفرغ الجنس عند البشر من معناه ويبتذل، وعندما يدفع الأطفال إلى الانخراط في نظم للعيش ومسلك يعف اللسان عن وصفهما، في مناخ مروع من التسيب، تتزايد مخاطر العنف.

ويبدو أنه قد ضاع الاعتراف الكامل بالكرامة الانسانية للطفل ولجميع الأطفال – الذين هم صورة الله – وذلك منذ لحظة البدء بحملهم في الأرحام. ولا بد من استرداد ما ضاع. والمقياس الحقيقي لعظمة مجتمع هو المدى الذي يعترف به هذا المجتمع ويحمي الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان ويكفل الرفاه لجميع أعضائه، وخصوصا الأطفال. وإن مجتمعا صحيا، ذا وجه بشري حقيقي، هو المجتمع الذي يعترف فيه كل فرد بأن الأسرة هي الوحدة

الأساسية للمجتمع، وإنها أهم مورد لاحتياجات الأطفال وأهم مرب لهم.

ومن الأهمية الكبيرة بمكان أن يلاحظ المعيار المركزي الذي ذكر عدة مرات في اتفاقية حقوق الإنسان: وهو أن أفضل مصالح الطفل يجب أن تسود. وذلك المعيار المنير يجب ألا تخنقه أو تزدريه قوانين جائرة. وخير مصالح الطفل إنما هي معيار نفيس، ينبع من كرامته أو كرامتها الشخصية: إن الطفل هو غاية وليس أداة، أو وسيلة، أو شيئا من الأشياء.

وتأتي عملية التنمية البشرية في جميع جوانبها – من بدنية وشعورية وروحية وفكرية واجتماعية – نتيجة التضافر بين الأسرة والمجتمع. ومن خلال التعاون الفعال بينهما فحسب يمكن حماية الطفل من كل أذى وكل اعتداء وكل اضطهاد، وتزويده بما يلزم كي يشارك ويسهم في الخير المشترك للبشرية.

إن أفضل مصالح الأطفال تقتضي أن يكون لهم علاقة سوية بالأسرة، قائمة على أساس الزواج – الذي هو مهد الحياة وحرمها المقدس، ومكان للنمو الشخصي وللمحبة وللتضامن وللقانون ولنقل الثقافة عبر الأجيال. وفي سبيل خدمة الأطفال يجب على المجتمع الدولي، كما قال البابا يوحنا بولس الثاني، أن يلتزم بحماية قيمة الأسرة وباحترام الحياة البشرية منذ بدء نفثها في الأرحام. إن هذه القيم تنتمي إلى القواعد الأساسية للحوار وللتعايش بين الشعوب.

ولذا يعتقد الكرسي الرسولي أن حقوق الأطفال وأن حقوق الأسرة ينبغي الربط بينهما. والأسرة، بوصفها المؤسسة الأساسية لحياة كل مجتمع، يجب أن تفهم باعتبارها العهد الذي ينشئ بموجبه رجل وامرأة شراكة بينهما على مدى الحياة كلها، وهي شراكة تحقق بطبيعتها الذاتية رفاه الأزواج، وإنجاب الأطفال وتربيتهم.

إن الطفل – جميع الأطفال – في أي حالة أو ظرف، ينبغي أن يحاطوا بالحب وبالترحاب وبالحماية، ويحصلوا على التربية، بتفان وحنو خاصين، خصوصا إذا كان الطفل يواجه عراقيل ومصاعب كبيرة أو ثقيلة الوطء. ويجب عمل كل شئ لكفالة أن يتم الحمل بالأطفال وولادتهم وتربيتهم وتعليمهم في أسرة تستطيع أن توفر لهم الحماية والمثل الطيب، بطريقة إيجابية ودائمة، بوصفها عناصر لا يمكن الاستعاضة عنها في تربية الأطفال. ويجب اعتبار الطفل عضوا في الأسرة، حتى يستطيع الآباء المتقبلون لموهبة الحياة طبقا لأبوتهم المسؤولة المفهومة منهم جيدا، القيام بواجباتهم التي لا يمكنهم التخلي عنها، وأن يساعدهم المجتمع لا أن يعرقلهم في مهمتهم.

وينبغي للمجتمع والدول عدم تزويد الأطفال بما يحتاجون إليه إلا اذا لم تفعل الأسرة ذلك، ومن المأمول أن يكون توفيرهما لتلك الاحتياجات في بيئة شبيهة ببيئة الأسرة، تؤمن لهم الاحتضان والتفاني والاحترام والحنان. وجميع الأطفال، سواء أكانوا مولودين في رباط الزواج أم خارجه، يتمتعون بنفس الحق في الحماية الاجتماعية، بقصد كفالة تنميتهم الذاتية المتكاملة.

إن وفدي يعتقد أن التشريع أمر لازم لحماية الأطفال من جميع أشكال الاستغلال والعدوان، مثل سفاح القربى وسفاح الأطفال، والاستغلال عن طريق التشغيل، والاسترقاق، والجرائم البشعة المتمثلة في البغاء والمواد الإباحية، والاختطاف، واستعمال الأطفال كجنود، وفي حروب العصابات، والحيلولة دون أن يصبحوا ضحايا الصراعات المسلحة أو العقوبات الدولية أو التي تفرض من جانب واحد على بعض البلدان. وجميع هذه الآفات إنما هي

فضيحة وامتهان للبشرية. وهذه الأشكال المختلفة من العنف يجب ألا تظل بدون عقاب.

وينبغي أن تراقب بعناية حالات التبني – سواء الوطنية أو الدولية، عندما يكون من المستصوب فعلا القيام بها وتحترم مبدأ خير مصالح الطفل – كي يكون التبني من جانب أسر متزوجة تعطي ضمانات حقيقية بالاستقرار، والمتانة الخلقية، والقدرة على إسداء المساعدة، وأن تكون ذات طبيعة مثالية. بهذه الطريقة يمكن تربية الأطفال على نحو سوي، بدون عرقلة تنميتهم أو تدمير شخصياتهم. وفي سبيل التنمية المتكاملة والمنسجمة للأطفال، كما يقول بذلك العلم نفسه، فخير مصلحة لهم أن يكون لهم أب وأم معا.

إن وفدي مقتنع بأن خير مصلحة للطفل لا يتم التسليم بها عندما تتأثر بخرافة الاكتظاظ بالسكان، وعندما تفرض سياسات سكانية تنافي حقوق الأسرة والأطفال.

والأطفال هم ثروة العائلة البشرية وأملها معا. ولذا يأمل وفد الكرسي الرسولي أن تثمر الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ثمارا كثيرة ونفيسة، بكفالة أن يكون أطفال العالم كله ربيع الأسرة والمجتمع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد خوان سومافيا، المدير العام لمنظمة العمل الدولية.

السيد سومافيا (منظمة العمل الدولية) (تكلم بالانكليزية): اليوم ذهب إلى العمل ١٨٠ مليون طفل، في أسوأ أشكال عمالة الأطفال: في عمل محفوف بالمخاطر، معرضين أنفسهم لعاهات دائمة بل للموت. وهناك أكثر من ثمانية ملايين من هؤلاء الأطفال ضحايا الرق العصري والاستغلال الجنسي؛ إنهم يستخدمون ويساء استخدامهم في أنشطة غير مشروعة وفي الحرب. وهذه الأشكال بعيدة عن كونها أبشع أشكال تشغيل الأطفال، غير أنها تشكل استغلالا بالغ السوء بشكل خاص للطفولة. وهناك ٦٦ مليون طفل آخرون ذهبوا اليوم إلى العمل، بينما هم ببساطة أصغر من أن يصلحوا للعمل، حتى ولو كانوا لا يستخدمون في أسوأ أشكال العمل. وفي المجموع، ذهب اليوم إلى العمل ما يقرب من ٢٤٦ مليون طفل. وبينما نجتمع نحن هنا، عاكفين على مناقشاتنا وعلى تقرير ماذا نفعله من أجل الأطفال بإصدار إعلان، يوجد ٢٤٦ مليون طفل يعملون وليسوا في المدرسة.

ولقد وضعت منظمة العمل الدولية الآن التقرير الأشمل من كل تقرير مضى بشأن تشغيل الأطفال. ووزع هذا التقرير في وقت سابق من هذا الأسبوع، وهو يلقي ضوءا جديدا على هذه الملايين من الأطفال العاملين، الذين ظلوا مشتتين لا حول لهم ولا طول، فبقوا مختفين عن الأنظار. تصوروا ٢٤٦ مليونا – مجموعة كاملة من السكان تكاد تقرب من سكان الولايات المتحدة الأمريكية – يظلون بمنأى عن السمع والبصر، لا لشئ إلا لأنهم مشتتون في جميع أنحاء العالم.

ومن الواضح أن التقرير يشير إلى مشكلة جسيمة. ولكنه يتحدث أيضا عن تقدم. فقد انتقلنا من الإنكار إلى التسليم فالوعي.

إن الحكومات والمجتمعات قد اعترفت بالمشكلة. والبرلمانيون، ومنظمات أصحاب الأعمال والعمال، والمنظمات غير الحكومية وغيرها تخوض المعمعة أيضا. فالمواطنون والمستهلكون وأطفال المدارس وطلبة الكليات يريدون أن يعملوا. وأخذت المجتمعات تصحو من سباتها. ويريد كثير من الناس أن يفعلوا شيئا في هذا الصدد. وكان عمل منظمة العمل الدولية الذاتي بشأن تشغيل الأطفال – البحث، ووضع المعايير، والحماية القانونية، والمساعدة التقنية – توسعا رئيسيا. ونحن نعمل الآن مع ٧٥ بلدا. واتفاقية منظمة العمل رقم ١٨٢ عن أسوأ أشكال تشغيل الطفل قد

صدق عليها ما يقرب من ١٢٠ بلدا في أقل من ثلاث سنوات. وقد شاركنا منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وشاركنا كارول بيلامي والأفرقة العاملة معها في جميع هذه القضايا. وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر باتريسيا دورانت على كل شيء يجري في سياق هذا المؤتمر.

نستطيع أن نقول إذا إننا غادرنا نقطة الانطلاق، ولكن لا نزال بعيدين عن الوصول إلى خط النهاية. إن هناك حاجة ملحة إلى أن نعمل الآن، لأن الآن – بعد تقرير المنظمة – نعرف أن معظم تشغيل الأطفال يحدث في أسوأ أشكاله. فماذا علينا أن نفعل؟ أولا فلنتصد للأسباب الجذرية. إن تشغيل الطفل ليس تفضيلا شخصيا. الآباء لا يودون أن يحكموا على أبنائهم بحياة من المشقة أو أن يحرموهم مستقبلهم. إنما يريدون فرصا لحياة عائلية كريمة. ولكن هذه الفرص ليست متاحة لهم اليوم. إننا نحتاج إلى سياسات اقتصادية يمكن أن تحقق عملا كريما للآباء وتربية جيدة للأبناء. فإذا لم يكن للآباء عمل سنرى الأبناء يذهبون إلى العمل. وإذا كانت لدينا عمالة كاملة للآباء، سنرى تشغيل الأطفال يتناقص.

وثانيا، الواقع إننا لن نتخلص من تشغيل الأطفال بمجرد مشروعات وبرامج تنمية فردية. هذه البرامج والمشروعات هامة لأنها تدل على أن الأمر يمكن أن يتم، ولكن إيقاف تشغيل الأطفال يبدأ بالغضب الخلقي، ويقتضي التزاما شخصيا، كما يقتضي ارتباطا مجتمعيا. والمجتمع الذي يهدف إلى أن يكون خاليا من تشغيل الأطفال يجب أن تكون لديه الشجاعة والقدرة الخلاقة على أن يفعل ذلك. ويجب أن يربط بين سياساته ومؤسساته وبين أمن الأطفال وعائلاتهم ومجتمعاتهم.

وثالثا، إن المجتمع الدولي الذي يريد عالما خاليا من تشغيل الطفل يجب أن يجعل هذا الخلو أولوية لجميع المنظمات الدولية – وإني أشدد على عبارة جميع المنظمات الدولية. وجميع المشورات الآتية من المنظمات الدولية بشأن السياسة العامة ينبغي أن تراجع فيما يتعلق بوقعها على أسوأ أشكال تشغيل الأطفال.

ورابعا، إن هذه الالتزامات ينبغي أن تكون قائمة على أساس استراتيجيات متكاملة، مركزة على الأسرة، توفر سبلا للإفلات من الفقر، وتوفر شبكات أمان للتصدي للأزمات. وإني أعتقد أن النموذج الحالي للعولمة يسهم ، على خلاف ذلك، في إضعاف هياكل الأسرة، من خلال ارتفاع مستويات الافتقار إلى اليقين وإلى الأمان، التي تؤثر أكثر ما تؤثر في أضعف العناصر. فاسمحوا لي إذا أن أكرر: لا بد أن نبني هذه الاستراتيجيات لتوفير أعمال للآباء، وإرسال الأبناء إلى المدرسة. وتوفير عمل كريم للآباء هو أفضل ضمان لتحقيق الأمن والاستقرار للعائلات، والجماعات والمجتمعات. إنه الطريق الرئيسي للخروج من الفقر. وينبغي أن نكون مستعدين لجعله هدفا صريحا للسياسات الوطنية وللتعاون الدولي.

وخامسا، نستطيع أن نتحرك قدما بالإنشاء التدريجي لمناطق خالية من تشغيل الأطفال، ومنشآت خالية من تشغيل الأطفال، ومجتمعات خالية من تشغيل الأطفال، ومدن خالية من تشغيل الأطفال، ومناطق خالية من تشغيل الأطفال، وبلدان خالية من تشغيل الأطفال. إن كل ذلك يأتي معا في البرامج الوطنية لمنظمة العمل الدولية، المرتبطة بأزمنة محددة، للقضاء على أسوأ أشكال تشغيل الأطفال في زمن معين يحدده كل بلد. إننا نتحدث كثيرا عن تولي الزمام الذاتي في النظام الدولي؛ ويعني ذلك أن على كل بلد أن يقرر في داخله ما هي المدة التي يريد أن يستغرقها تخفيض أسوأ أشكال تشغيل الأطفال. إنه قرار وطني؛ إنه قرار من كل مجتمع؛ ولكنه قرارا يمكن أن يتخذ إلا داخل كل بلد وداخل كل مجتمع. هذا هو نهج منظمة العمل الدولية. وليس لدينا

اقتراح فردي لكل بلد في العالم، ولكن لدينا الأدوات لمساعدة البلدان التي تود أن تتقدم وتسير قدما في هذه القضية.

وتبعا لذلك، أود أن أدعو رسميا جميع البلدان إلى الموافقة على هذه البرامج. فهذه البرامج تتطلب التزاما سياسيا قويا، وتولي مقاليد الأمور لأيد وطنية تربط بين مكافحة تشغيل الأطفال وبين تخفيف الفقر، وتوفير التعليم الأساسي للأطفال، وتوفير العمل والدخل للآباء. إن ذلك لا يتعلق بالطبع بما نصفه، نحن في المنظمة، بأنه ''عمل خفيف'' للأطفال – أي عمل لا يؤثر في صحتهم وسلامتهم أو في تعليمهم الرسمي، وهو الذي يحدث، في جميع المجتمعات، في الصيف أو في أوقات أخرى عندما يعمل الأبناء مع آبائهم أو ينخرطون في أنشطة أخرى.

وأخيرا، إن البلدان المستعدة للارتباط بمثل هذا النوع من الالتزام هي بلدان جديرة بالمساندة. ويمكن للمجتمع الدولي أن يوفر هذه المساندة من خلال السياسات التي يشكلها والموارد التي يخصصها. وإذا استطعنا أن نتفق جميعا على هذه النهج، فان فرصنا في جعل هذا العالم صالحا للأطفال ستكون، فيما أعتقد، أفضل بكثير. ويجب ألا ننسى أبدا أن تشغيل الطفل هو أمر يتعلق باستعمال البالغين للأطفال واستغلالهم للربح الشخصي؛ ويعني أن البالغين يتسامحون في سوء استعمال الأطفال. وإيقاف ذلك هو مسؤولية البالغين. هذا هو الاختبار الحقيقي للتضامن بين الأجيال. فلنرتفع، نحن البالغين، إلى مستوى مسؤوليتنا.

وختاما، اسمحوا لي أن أقول شيئا يرمز إلى ما قلته توا في هذا السياق. إننا في الموسم الذي نستعد فيه لكأس العالم في كرة القدم في كوريا واليابان. وأعتقد أنه في هذه المناسبة ينبغي لنا جميعا – وسنقوم نحن بذلك في إطار اقتراح المنظمة – أن نحظر تشغيل الطفل. هذا ما أعتقد أننا نحتاج إلى أن نفعله. نحتاج إلى أن يكون لنا التزام؛ نحتاج إلى أن نخرج ونقول للناس ''إني أريد وقف ذلك، ولكن ليس لأن أحدا من المجتمع الدولي جاء ليقول لي أن علي وقفه؛ وليس لأن أحدا وضع ذلك كشرط لحصولي على بعض الموارد؛ ولكن لأني أريد أن أفعل ذلك ولا أريد أن يكون في مجتمعي تشغيل للأطفال''. إن من يريدون أن يعملوا في هذا الاتجاه ستكون منظمة العمل الدولية في خدمتهم.

الرئيس بالنيابة: (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من السيدة ماري روبنسون، المفوضة السامية لحقوق الإنسان.

السيدة روبنسون (المفوضة السامية لحقوق الإنسان) (تكلمت بالانكليزية): في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، ارتبط زعماء العالم بالتزام رسمي بإعطاء أولوية عالية لحقوق الأطفال، وببقائهم وحمايتهم وتنميتهم. وبعد مضي عقد من الزمن ها هُم يجتمعون هنا مرة أخرى لإقرار سلسلة من الأهداف، واعين أن كثيرا من الأهداف والمقاصد التي أقرت في مؤتمر القمة العالمي للأطفال لم تتحقق بعد. إن هناك حاجة إلى ربط أهداف ذلك المؤتمر بأهداف تنمية الألفية، وبعضها يمس لب القضايا التي جاء الممثلون إلى هنا لمناقشتها، شاملة استئصال الفقر والجوع بين الأطفال، وتحقيق التعليم الابتدائي للجميع، وتخفيض وفيات الأطفال، ومكافحة مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا وغيرها من الأمراض، وحظر تشغيل الأطفال.

إن هذه الدورة الاستثنائية هي الفرصة لقياس ما أحرز من تقدم. وينبغي أن تكون بمثابة مهماز يدفع إلى مزيد من المساندة السياسية، وزيادة الموارد، ومزيد من التعبئة الاجتماعية الديناميكية لتحقيق الأهداف التي لم تنجز بعد.

ولقد كان إقرار اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٨٩ تعبيرا عن الوفاق الدولي حيال رؤية جديدة للأطفال

باعتبارهم ليس مجرد أشياء تسبغ عليهم الحماية، ولهم احتياجات، بل باعتبارهم كائنات بشرية لهم حقوق يتمتعون بها. والفكرة الأساسية للاتفاقية – وهي أن حقوق الأطفال إنما هي حقوق الإنسان – فكرة مركزية في الأمور التي تنظر فيها هذه الدورة الاستثنائية. والاتفاقية، التي انضمت إليها حتى الآن ١٩١ دولة، هي من قصص النجاح الكبير للدبلوماسية المتعددة الأطراف ولحركة حقوق الإنسان؛ غير أن التحديات الماثلة أمامنا لا تزال هامة، والفجوات في التنفيذ بادية بشكل مؤلم.

إن سلوك نهج يعتمد على حقوق الإنسان لتحقيق رفاه الأطفال أمر يقتضي من الدول أن تبذل كل جهد لإزالة جميع أشكال التمييز ضد الأطفال. ومع ذلك فإن التمييز ضد الأطفال، خصوصا البنات، لا يزال سائدا حول العالم ويؤثر في تمتعهم بكل حق. ولدي ذكريات حية عن زيارتي لكابول، في آذار/مارس الماضي، التي ضربت مثلا بالغا في كيفية وجوب أن تعالج جهود التنمية التمييز بين الجنسين، إذا أريد لتلك الجهود أن تنجح. ليس بيننا أحد سينسى أبدا الفرحة التي علت وجوه البنات اللاتي عدن إلى المدرسة بعد سنوات من إنكار هذا الحق الأساسي تماما عليهن.

وقبل يومين بالتحديد استمع مجلس الأمن إلى الشهادة القوية من ثلاثة أطفال تضرروا بالحرب. وما من أحد أفضل لتذكيرنا بأن وقع الصراع إنما هو انتهاك خطير لحقوقهم. إن الأمر يقتضي أن نفعل كل ما نستطيع لنكفل حمايتهم وتحقيق حقوقهم. ويوم الاثنين القادم، هنا في نيويورك، ستكون الدورة الأولى التاريخية للمحفل الدائم الجديد لقضايا السكان الأصليين، فرصة أخرى لتنفيذ جدول أعمال عدم التمييز، الذي أقره المؤتمر العالمي ضد العنصرية في العام الماضي، باعتباره منطبقا على أطفال السكان الأصليين. وثمة أشكال أخرى كثيرة للتمييز ينبغي أيضا التصدي لها، بما فيها الأشكال التي يعانيها الأطفال من العائلات الفقيرة ومن المناطق الريفية والنائية، ومن يعيشون بإعاقة أو ينتمون إلى أقليات.

والنهج القائم على أساس الحقوق في اتخاذ التدابير من أجل الأطفال، هو أمر يقتضي تمكين الأطفال والآباء والمجتمعات المحلية من المشاركة في الدفاع عن حقوقهم الذاتية. وتعليم حقوق الإنسان ينبغي إذن أن يصبح شاملا وعملية تستمر طوال الحياة. ويجب أن يبدأ بإدراج قيم حقوق الإنسان في الحياة اليومية والتجارب اليومية للأطفال، بما فيها المناهج المدرسية.

وبينما كل قضية تجري مناقشتها في هذه الدورة الاستثنائية تتعلق مباشرة بالاتفاقية، إلا أن هناك بضعة مجالات ذات أهمية خاصة لمكتبي. فكما اعترفت الدورة الاستثنائية المعنية بمرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إن احترام حقوق الإنسان يرتبط ارتباطا لا انفصام فيه بخفض انتشار وتخفيف وقع هذا المرض على الأطفال. والنهج الذي يعتمد على الحقوق، ويشمل زيادة إمكانيات التوصل إلى العلاج الطبي، هو أمر مركزي لتخفيف الوقع الاقتصادي والاجتماعي لهذا الوباء. وتمكين البنات المراهقات ومعرفتهن بالحقوق التناسلية هما عنصران جوهريان للتصدي الفعال لمرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

إن الأطفال الذين يمسهم نظام العدالة الجنائية لهم أيضا حقوق. ومع ذلك، ففي كثير من الحالات يصرف النظر عن حق الأطفال في المعاملة بشكل يتمشى مع الكرامة البشرية، ومراعاة سن الطفل، وهدف إعادة الإدماج البناء في المجتمع.

ونعترف اعترافا متزايدا بأن العنف ضد الأطفال بجميع أشكاله، هو انتهاك لحقوقهم. وقد التزم مكتبي بتأييد دراسة الأمين العام بشأن العنف ضد الأطفال، التي طلبتها الجمعية العامة. واللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في دورتها التي

انعقدت حديثا، قد أوصت بتعيين خبير مستقل في هذه القضية.

وهذه الدورة الاستثنائية ينبغي أن تثمر تدابير ملموسة نحو التنفيذ الكامل للحقوق التي سبق أن اعترف بها المجتمع الدولي. واتفاقية حقوق الطفل تكاد تكون حائزة على تصديق عالمي. ومهمتنا الآن هي أن ننقل تلك المعايير إلى ديارنا – إلى كل مدرسة، وكل مستشفى، وكل محكمة، وكل مكان عمل، وكل أسرة في العالم.

إني أحث الجمعية على أن يظل عالقا في ذهنها إطار حقوق الإنسان القائم فعلا لحماية حقوق الأطفال. ويشمل ذلك لجنة حقوق الطفل والمقررين الخصوصيين المعنيين ببيع الأطفال وبغاء الأطفال والمواد الإباحية عن الأطفال، وبالحق في التعليم. وتنسيق حقوق الأطفال كان يعني أن كثيرا من المقررين المواضيعيين الذين يعالجون قضايا تتراوح ما بين التعذيب والغذاء، يقدمون تقارير عن القضايا التي تمس الأطفال. والمجتمعات المتنامية، المؤلفة من مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان، ونشوء تحالفات جديدة من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات والشبكات غير الحكومية للأطفال، توفر فرصا جديدة للسير قدما بالنضال في سبيل حقوق الأطفال.

وبإقرار اتفاقية حقوق الطفل، وضعت الجمعية العامة جدول أعمال للتدابير اللازمة. وإذ جعلت الدول تلك الاتفاقية المعاهدة الأوسع حظا في التصديق عليها بين جميع معاهدات حقوق الإنسان، فقد التزمت بجدول الأعمال هذا. وبوصفي محامية، أفهم أن ذلك التزام ملزم من جانب الدول، ولكن، بوصفي من الآباء، إني أفهم على نحو أعمق أن هذا الارتباط إنما هو ارتباط ملزم خلقيا، نحو أطفالنا ونحو أطفال أطفالنا.

إن الأطفال قد حملوا إلينا رؤيتهم للالتزامات التي ينبغي للمجتمع الدول أن يرتبط بها إزاء ''عالم صالح لنا'' وهي الرؤية التي عملوا على إخراجها خلال محفل الأطفال. ألم يكن من الأمور التي أثلجت صدورنا أن نسمع أصواتهم تتكرر مرات ومرات خلال هذه الدورة الاستثنائية؟ إني أتمنى للجمعية كل النجاح بينما تعمل مع الأطفال لتنفيذ جدول الأعمال هذا. فلقد طلبوا عالما تُحترم فيه حقوقهم وكرامتهم وتُسمع فيه أصواتهم.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٣٠.